طارق البشرى



شخصيات تاريخية

سعد زغلول | مصطفى النحاس | عبدالرحمن الرافعى | أحمد حسين



دار الشروق



هذه دراسات أربع تتناول كلاً من: **سعد زغلول وعبدالرحمن الرافعى وأحمد حسين ومصطفى النحاس**، كتبها المؤرخ والمستشار طارق البشرى، يجمعها المزاج البحثى للكاتب الذى ينجذب أكثر لدراسة الفكر السياسى وحركاته.

كما يجمع هذه الشخصيات الأربع أنهم كانوا جميعًا من رجال الحركة الوطنية، وهم من الفصيلين الأساسيين لها:
- الفصيل الذى تكوَّن منه حزب الوفد، وكان أكثر اعتدالا فى وسائله ومرونة فى حركته.

- الفصيل الآخر الذى بدأ بالحزب الوطنى لمصطفى كامل ومحمد فريد، وتوالد من أروقته فى الحركة الوطنية المصرية حركات أخرى؛ منها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد، وله أثر بارز فى الضباط الأحرار.

الفصيل الأول فيه سعد زغلول والنحاس، والفصيل الثانى فيه عبدالرحمن الرافعى من الحزب الوطنى القديم وأحمد حسين من مصر الفتاة.

على شجرة هذه الجماعة الوطنية، يضع المؤلف أمام القارئ هذه الأفرع الأربعة، ويرجو أن يكمل عليها أفرعًا أخرى.

دار الشروق
www.shorouk.com



تصميم الغلاف: عمرو الكفراوى

شخصيات تاريخية

طبعة دار الشروق الأولى ٢٠١٠

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٤١٨٥
ISBN 978-977-09-2339-6

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون : ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢) +
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

طارق البشرى



شخصيات تاريخية

سعد زغلول

مصطفى النحاس

عبد الرحمن الرافعى

أحمد حسين

دار الشروق

المحتويات

المقدمة

هذه دراسات أربع، كتبتها فى فترات متباعدة، وبين أول دراسة منها عن سعد زغلول، وآخر دراسة فيها عن مصطفى النحاس، بينهما ربع قرن من الزمان، وما أدراك ما ربع القرن فى القرن العشرين، هو الدهر فى العصور السالفة من حياة الأمم، وعلى من عايشوا هذه الفترة أن يقارنوا بين أولها ونهايتها ليتأملوا كيف انتقلت الأوضاع من حال إلى حال، فما أبعد سنة ١٩٦٩ عن سنة ١٩٩٤، فى الظروف الدولية والأوضاع العربية والشئون المصرية، وفى توازن القوى على صعيد منها، وفى الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية.

وأنا لست من كُتَّاب السير الشخصية لزعماء أو مفكرين، لا لموقف خاص ولا لاختيار ذاتى، ولا لانصراف مقصود عن هذا الدرب من دروب الدراسات، فما أكثر ما قرأت منها وما حرصت على متابعته من شخصيات التاريخ والفكر، وما أمتع ما لقيت من هذه المتابعات، وما أغنى فكرى ووجدانى منها، لست من كُتَّاب السير الشخصية لأننى اهتممت بحركة المجتمع وبالحركات الشعبية أكثر مما اهتممت بالأفراد ودورهم، ولأننى وجدت الاحتياج الأكثر لهذه الدراسات لقلتها النسبية، ولأن القصور يرد منا فى هذا المجال أكثر من غيره.

جذبتنى أكثر دراسة «الحركات» و«المؤسسات» سياسية أو اجتماعية، وهناك صلة وثيقة بين الحركة والمؤسسة، هى صلة المضمون بوعائه، وصلة الماء بشواطئه ومجراه ارتفاعا وانخفاضا. فليس من حركة ولا تيار إلا وله نوع تنظيم يجرى به أو يسير فى قنواته، وليس من تنظيم إلا وقد تفتق عن احتياج حركى معين وإلا وقد

تحكم فيه أيضًا، وأن علاقة الحركة والتنظيم ـ تأثيرا وتأثرا ـ لا أقول إنها علاقة قائمة أو علاقة كبيرة، ولكننى أتجاسر بالقول إنها علاقة مصير، صلاحًا أو فسادا.

عندما أطالع هذه الدراسات الآن، أتساءل مع القارئ، ما الجامع الذى يجمع بينها، هم جميعا شخصيات سياسية، ويحتلون درجات متفاوتة من درجات الزعامة أو القيادة السياسية، وهم جميعا من مصر ومن النصف الأول من القرن العشرين، ولكن كل ذلك يشكل دلالات قريبة المنال لا تقود إلى جوهر ما.

كما أن مناسبات نشر الدراسات لا يصلح أى منها لاستخراج دلالة جوهرية، دراسة سعد زغلول مثلا نشرت فى مجلة الطليعة فى مارس ١٩٦٩ بمناسبة مرور ٥٠ سنة على ثورة ١٩١٩، ثم أعيد نشرها فى صحيفة الوفد فى مارس ١٩٩٤ بمناسبة مرور ٧٥ سنة على تلك الثورة، ودراسة عبدالرحمن الرافعى سياسيا، نشرت فى مجلة الطليعة فى ديسمبر ١٩٧١ بمناسبة مرور خمس سنوات على وفاة مؤرخنا الوطنى الكبير، ودراسة أحمد حسين نشرت فى مجلة المصور فى ٨ أكتوبر ١٩٨٢ بمناسبة وفاته ثم أعيد نشرها فى عدد خاص لصحيفة الشعب فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣.

أما عن دراسة مصطفى النحاس، فقد جاءت بمناسبة ظهور المذكرات التى أعدها محمد كامل البنا عن النحاس، وكانت هذه المذكرات قد تعاقد معدها على نشرها فى دار الحرية ضمن كتبها الشهرية التى كانت تنشرها فى أوائل التسعينيات، وقد حدثنى عنها الأستاذ الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة الأسبق ورئيس دار الحرية، ثم حدثنى عنها الأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم، ثم الأستاذ الدكتور يحيى الجمل، وهما من أعضاء مجلس إدارة دار الحرية، وذلك لأعد دراسة عن هذه المذكرات تنشر معها فى شهريات كتب الدار. وأعددت هذه الدراسة، ثم حدث أن تغيرت إدارة دار الحرية فلم ينشر شىء من ذلك فى كتبها، وإنما نشر فى صحيفة المصرى السياسى بدءا من شهر أغسطس سنة ١٩٩٤، وكانت بدايتها الدراسة التى أعددتها وقد نشرت على خمسة أعداد من ٢١ أغسطس إلى ١٨ سبتمبر ١٩٩٤. ومن ذلك يظهر أن كلا من هذه الدراسات كان قد أعد فى مناسبة خاصة، وهى مناسبات لا تشكل جامعا واحدا لهذه الدراسات.

إنما الجامع الذى أتفطن إليه عند إعادة مطالعتى لهذه المذكرات، فى ضوء ما أعرفه عن نفسى، هو أن مزاجى البحثى ينجذب أكثر لدراسة الفكر السياسى فى صورته الحركية أى بالتعبير الحركى لى، وهذا من الناحية الفكرية يشدنى إليه شغفى بدراسة الحركات والمؤسسات، والفكر السياسى والاجتماعى، إما أن نقرأ فى كتب المؤلفين ومقالات المحترفين لصناعة الفكر، وإما أن نلتقطه من حركة الواقع ومن مواقف الرجال من العاملين فى مجالات النشاط السياسى والاجتماعى، النوع الأول هو فكر أفراد علماء ودعاة نطالعه صريحا وننظر فى أثره فى الواقع، وأثر الواقع فيه بالاستنباط والقياس والاستنتاج، ولكن النوع الثانى هو فكر الحركة ذاتها مستخلصا من قادة لها أو زعماء أو عاملين، ويستخلص من مواقفهم الواقعية والحركية من نوع استجابتهم للأحداث وأسلوب رد الأفعال والأفعال، الأولون فكرهم نظرى يؤخذ من كتاباتهم ومعانيهم تستفاد من ظاهر عباراتهم، والآخرون فكرهم تجريبى يؤخذ من مواقفهم، وكتاباتهم هى موقف وعمل سياسى فى المحل الأول، ومعانيهم تستخلص من سياق حركتهم فعلا ورد فعل.

وبهذا التصور حاولت أن أعالج كلا من الشخصيات التى يضمها هذا الكتاب، وسعد زغلول ومصطفى النحاس ساسة، ورجال سياسة يقف كل منهم على رأس حركة سياسية، وفكرهم يستخلص من موقفهم. وعبدالرحمن الرافعى إن كان مؤرخا وله دراساته التاريخية التى تغطى العصر الحديث فى مصر من بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، إلا أنه كانت له حياة سياسية متميزة فى الحزب الوطنى، ولم يلق عليها الضوء، وعرفه جيلنا كمؤرخ فحسب، فكان من النافع أن يلقى الضوء عليه فى إطار الحركة السياسية التى كان يعمل فيها. وأحمد حسين هو أيضًا من رجال السياسة فى الفترة ذاتها، ورغم أنه أصدر العديد من الكتب بعد اعتزاله السياسة، فإننى حرصت على تبين مسيرته الفكرية فى إطار حركته السياسية فى حزب مصر الفتاة، مستخرجا فكره من مواقفه.

هذه الشخصيات الأربع يجمعها أنهم كانوا جميعا من رجال الحركة الوطنية، وهم منها من الفصيلين الأساسيين لها. الفصيل الذى تكون منه حزب الوفد، وكان أكثر اعتدالا فى وسائله ومرونة فى حركته، والفصيل الآخر الذى بدأ بالحزب

الوطنى لمصطفى كامل ومحمد فريد، وتوالد من أروقته فى الحركة الوطنية المصرية حركات أخرى منها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد وأثر بارز فى الضباط الأحرار. الفصيل الأول فيه سعد زغلول والنحاس، والفصيل الثانى فيه عبدالرحمن الرافعى من الحزب الوطنى القديم وأحمد حسين من مصر الفتاة.

ويبدو لى من مطالعة هذه الدراسات، أنه يشملها أيضا النظر إلى الجماعة الوطنية لتكوين جامع وكوحدة اجتماعية متماسكة، بحسبان أنها فى مجال النشاط الوطنى تشكل وحدة الانتماء الرئيسية، هذا النظر مبنى على مطلب الاستقلال الوطنى الذى يشكل عمود الارتكاز للحركات السياسية الشعبية لدينا على مدى التاريخ الحديث. وهو يتنوع ويغتنى على مر الزمان والتجارب، أو بدأ فى الأعوام الأولى للقرن العشرين بالدعوة إلى جلاء القوات الأجنبية عن مصر، ثم استطرد فى العشرينيات إلى تحرير الإرادة الشعبية باسترداد الأصالة الإسلامية ومرجعيتها الشرعية، ثم اغتنى فى الأربعينيات بالمطالبة بالاستقلال الاقتصادى عن المؤسسات الاقتصادية الأجنبية. ثم اتسع فى الخمسينيات إلى شمول البلاد العربية كلها استقلالا ونهوضا ووحدة.

على شجرة هذه الجماعة الوطنية، أضع أمام القارئ هذه الأفرع الأربعة، وأرجو أن أكمل عليها أفرعا أخرى بإذن الله.

والحمد لله.

طارق البشرى

سعد زغلول

وفكره السياسى

كانت ثورة ١٩١٩ ، التى تزعمها سعد زغلول ، ثورة وطنية ديمقراطية ، تركزت أهدافها فى هذين الجانبين واستهدفت تحقيق الاستقلال التام وإقامة الحياة النيابية الدستورية . والمهم هنا محاولة تقصى الفكر السياسى لسعد زغلول فى هذين الجانبين ، مع الإشارة إلى موقع هذا التفكير من التيارات السياسية التى كانت دائرة فى مصر فى الأدوار المختلفة من حياته . ويقتضى الحديث عن الفكر الوطنى ، الإشارة إلى نشوء الجماعة الوطنية لمصر عناصرها وعقباتها ، كما يقتضى الحديث عن الفكر الديمقراطى ، الإشارة إلى موقف سعد من السلطة ورأيه فى طريقة تكوينها .

وأول ما يلاحظ أن سعد زغلول ، لم يكن مفكرا صاحب نظرية ولا داعية سياسيا ، يمكن أن تلتقط أفكاره من خلال كتاباته ودعاويه ، ولكنه كان «رجل دولة» عملى المنزع يهتم بالقضايا التنفيذية ويعبر عن نفسه من خلال المواقف العملية والمسائل الجزئية ، وهو يتخذ مواقفه ضمن الملابسات الواقعية التى تحيط به ، ويستجيب فى هذه المواقف للسياق العام للأحداث والظروف ، ويمكن تتبع مواقفه من خلال هذا السياق العام ، والاستدلال على نسيجه الفكرى ومنزعه النظرى ، والمصادر التى شكلته .

وثانى ما يلاحظ ، أن سعدا تتلمذ على الشيخ محمد عبده منذ بداية حياته

العامة، ثم أصبح عميدا للحزب المدنى للأستاذ الإمام، على ما يذكر السيد رشيد رضا.

كان سعد زغلول جسرا بين ثورتين، أدرك الثورة العرابية فى بداية حياته السياسية، وهو شاب فى العشرينيات، ثم امتدت قامته السياسية ليصبح إماما للمصريين فى ثورتهم الكبرى الثانية سنة ١٩١٩. وحمل إلى جيل بداية هذا القرن، رسالة ثورة عرابى وحلمها الوليد النامى «مصر للمصريين».

كان ريفى المولد والنسب والتربية، ولد سنة ١٨٥٧ بقرية أبيانة بالغربية لإحدى الأسر الريفية ذات اليسار والزعامة الاجتماعية. وقريته ـ كما يقول العقاد ـ بعيدة عن العواصم حيث تستقر سطوة الحكام، غير بعيدة عن آثار عسفهم وفسادهم، وأسرته من الطبقة المتوسطة ليست من الثراء بحيث تنعزل عن مطالعة شقاء المجتمع ولا من البؤس بحيث تنكسر أمام الظلم [١]. ويأتى مترجمو حياة سعد على أخبار تصدى أبيه لحكام الإقليم الأتراك، إظهارا لما تربى عليه هو من الشعور بالتميز القومى عن هؤلاء الحكام، ومن اكتسابه روح المجابهة ضدهم، وعندما شب الفتى سلك فى التعليم المسلك المتاح للمصريين أبناء الريف، حفظ القرآن وتعلم الحساب فى كتاب القرية، ثم سافر إلى القاهرة طالبا لعلوم الأزهر، وسعد بهذا من أقحاح الفلاحين ممن لم يشب تربيتهم الأولى عنصر أجنبى. ولمن يطالع برنامج «الحزب الوطنى الأهلى» الذى شكل بزعامة عرابى فى ١٨٧٩ يلحظ أهمية النشأة الريفية فى تحديد الهوية المصرية وقتها «من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها ينضم لهذا الحزب فإنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات..»[٢].

وافق مجىء سعد إلى القاهرة سنة ١٨٧١، وصول جمال الدين الأفغانى إليها، وما لبث هو أن تحسس طريقه إلى جماعة الأفغانى ومحمد عبده، وتفاءل الأفغانى به خيراً لما قرأه له دفاعا عن الحرية. فلما عين محمد عبده رئيسا لتحرير الوقائع المصرية عين سعداً بها. وعند نشوب الثورة فى ١٨٨٢، كان سنه يصل إلى الخامسة والعشرين، شابا لفحه لهيب الثورة يطعن الاستبداد ويطلب حكم

(١) سعد زغلول. عباس محمود العقاد. ص ٥٠ـ٥١.
(٢) مجلة الطليعة ـ عدد فبراير ١٩٦٥ ـ الوثائق.

الشورى ويرتبط بالأستاذ الإمام فكرا وعملا، وكان الأستاذ الإمام من الجناح المعارض لأساليب العرابيين المتطرفة دفاعا عن منهج الإصلاح التدريجى، ولكنه التحم به لما هاجم الإنجليز مصر وعمل معهم ما استطاع تنظيما للمقاومة، ولما فشلت الثورة ووجه بتهمة الدعوة لخلع الخديو، ونفى إلى بيروت ثلاث سنوات. وكان سعد خلال مدة نفى الإمام على اتصال به لا يبدو أنه انقطع، ويظهر صلتهما الفعلية ما كتبه سعد إلى الإمام أثناء نفيه، «مولاى: ذكرت لحضرتك أن الضعف ألم بفكرى فبالله ألا ما قويته بتواصل المراسلة غير تارك فيها ما عودتنا على سماعه من النصائح والحكم التى نهتدى بها إلى سواء السبيل، ونتمكن بها من السير فى العالم المصرى الذى اختبرت حقائقه وعرفت خلائقه، وما يناسبها من ضروب المعاملة..»[1].

فى هذه الأثناء، فصل سعد من وظيفة حكومية كان يشغلها ثم قبض عليه بتهمة تكوين جمعية سرية باسم «جمعية الانتقام». فلما أفرج عنه اشتغل بالمحاماة، وكانت على ما يذكر مؤرخو الفترة مهنة لا يحيط بها الاحترام، ولكن سعدا نهج فيها نهجا من الاستقامة ارتفع بها وبنفسه إلى مستوى المهن ذات الاعتبار، واشتهر فيها بقوة العارضة والتزام الجادة وبالاستقامة، ثم عاد الأستاذ الإمام فى ١٨٨٨ وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية بعد أن رفض الخديو اشتغاله مدرسا بدار العلوم تجنبا لتأثيره على الطلبة، ثم عين مفتيا للديار المصرية، بعد فصل هذا المنصب عن مشيخة الأزهر فى ١٨٩٩، وصرف نشاطه حتى وفاته سنة ١٩٠٥ فى الدعوة لإصلاح الأزهر والتعليم. ومن خلال ذات الفترة، علا نجم سعد المحامى، حتى اختير - بتوسط الإمام - قاضيا بالمحاكم فى ١٨٩٤ ثم مستشارا، ثم عين وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٦.

من خلال الثورة العرابية اطرد نضوج الوعى الوطنى، وبدأت الجماعة السياسية فى مصر تدرك هويتها وذاتها، كان لظهور طبقة ملاك الأرض المصريين بعد انتهاء نظام الالتزام والعهدة أثر فى ذلك. وكان لحركة تعليم أبناء الفلاحين واستخدامهم فى الجيش والإدارة أثره أيضا. وتقدمت الثورة بشعار «مصر للمصريين» ضد

---

(١) تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده. رشيد رضا - الجزء الأول. ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

الأتراك والجراكسة المسيطرين على جهاز الدولة جيشا وإدارة، والخاضعين للنفوذ الأوربى الآخذ فى التغلغل فى الحياة الاقتصادية والسياسية. على أن المفهوم القومى كان موجها فى الأساس ضد هذا النفوذ، وضد الاستبداد الشرقى الذى يمارسه الخديو ومن يحيط به من ذوى الأصول التركية والجركسية.

ولم يكن ثمة خلاف بين العرابيين واتجاه محمد عبده حول الفكرة الوطنية. وقد أوضح بيان «الحزب الوطنى الأهلى» مفهوم هذا الولاء المتميز عن المشاعر الدينية «الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى. فإنه مؤلف من رجال مختلفى الاعتقاد والمذهب. وجميع النصارى واليهود، ومن يحرث أرض مصر.. وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية، وهذا مسلم عند أخص مشايخ الأزهر..» ويذكر محمد عبده بالوقائع المصرية فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١، «لابد لذوى الحياة السياسية من وحدة يرجعون إليها ويجتمعون عليها اجتماع دقائق الرمل حجرا صلدا، وأن خير أوجه الوحدة الوطن لامتناع الخلاف والنزاع فيه.. إن ياء النسب فى قولنا مصرى وإنجليزى وفرنساوى هى من موجبات غيرة المصرى على مصر..»[(١)].

والواضح من تتبع أحداث الثورة العرابية، والحركة الفكرية التى واكبتها، أن الهدف الوطنى اندمج بالهدف الديمقراطى ليصوغا معا شعار «مصر للمصريين» وسبب هذا أن الوجود الأجنبى الذى بدأت الذاتية المصرية تنهض ضده، كان يتمثل فى جهاز الدولة الحاكم، وكان هو ذاته عين الحكم الاستبدادى الذى يرتفع ضده مطلب الديمقراطية، فكانت الديمقراطية سلاح الحركة الوطنية ووسيلتها لطرد الأجنبى، وذلك بما تعنيه من تكوين مؤسسات الحكم على قاعدة من الانتخاب الذى يجرى بين أفراد الشعب. فكانت الديمقراطية وسيلة تمصير الدولة، تعنى حكما نيابيا وإقصاء النفوذ الأجنبى معا، وهنا نجد محمد عبده ـ فى مقاله السابق ـ يعرف «الوطن» بما يتمشى مع هذا المفهوم «مكانك الذى تنسب إليه يحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك، ومن أقوالهم «أهل السياسة» فيه: لا وطن إلا مع الحرية. وقال لابروير الحكيم الفرنسى: «لا وطن فى حالة الاستبداد.. إن فى الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة تشبه أن

---

(١) رشيد رضا.. المرجع السابق الجزء الثانى ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

تكون حدودا، «الأول» أنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد، «والثانى» أنه مكان الحقوق والواجبات التى هى مدار الحياة السياسية، وهما حسيان ظاهريان. و«الثالث» أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل وهو معنوى محض» وضمن هذا النطاق عرفت لمحمد عبده أحاديث عن الشورى والاستبداد، كما حفظ التاريخ مقالا لسعد بالوقائع المصرية يقول فيه «المستبد عرفا من يفعل ما يشاء غير مسئول، ويحكم بما يرسم به هواه وافق الشرع أو خالفه، و«أن الناس نفروا من ذلك بعد أن شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلما وتؤكل فيه الأموال أكلا لمًا، وتسفك الدماء زورا وتدمر البلاد تدميرا. . »[1].

تغير الوضع مع الاحتلال البريطانى «فأولا» أصابت هزيمة العرابيين الحركة «المصرية» بالانتكاس، ويمكن أن يتصور أثر لطمة الاحتلال فى تشتت ثقة جيل العرابيين نفسه، هزيمة عسكرية، واحتلال أقام مهرجانات نصره بالقاهرة وضعف أبداه بعض قادة الثورة، وشعور عام مخدر من هول الصدمة، وضعف مرير فى الأمل فى أن ثمة مخرجا منظورا، وإحساسا بيأس الوطنية الوليدة فى مواجهة العنفوان الأوربى بآلاته ومخترعاته وبدقة تنظيماته السياسية والعسكرية والاقتصادية ثم لا يكاد يلحظ فى العالم الخارجى إلا امتداد موجة الاستعمار فى العالم غير الأوربى كله، وإلا هزائم تصادفها حركات شعوب الشرق. ثم عودة لحكم الخديو المستبد مدعما بالاحتلال البريطانى، وإحساس بأنه قد أصبح قدر الأحياء فى هذا الجيل أن يقضوا حياتهم فى ظل حاكم يمثل لهم أبغض أساليب الاستبداد، وأبشع أنواع الخيانة الوطنية. كانت الجراحات أعمق من أن يدركها التداوى السريع. وكان انتصار الباطل محنة للشرفاء، ومحنة للعقائد والقيم. وقد أقصى الكثيرون من الحياة العامة بالنفى والسجن وبالهرب، واستعفى آخرون لاذوا بالصمت، ووصل غيرهم إلى أسلوب نفعى، فإذا لم يكن ما نريد فأرد ما يكون وراوغه، وما دامت مصر لا تستطيع طرد الإنجليز، فلنعمل على أن تغنم من وجودهم مثيرة الصراع بين سلطتهم وسلطة الخديو.

---

(١) عباس العقاد. . المرجع السابق ص ٦٥ ويلاحظ أن مقال سعد هذا لم يكن موقعا منه، وأورده رشيد رضا ضمن مقالات الإمام فى الطبعة الأولى للجزء الثانى من كتابه، فأخبره سعد زغلول أن هذا المقال له، وأن الإمام أوصاهم وقتها بعدم توقيع مقالاتهم فاستبعده رشيد رضا من الطبعة الثانية.

ثانيا: مع الاحتلال ظهر فى السلطة ما يمكن تسميته بالثنائية، وهو ما عبر عنه لطفى السيد فيما بعد «بالسلطة الشرعية» و«السلطة الفعلية». كان الخديو صاحب الأولى، وكان الإنجليز أصحاب الثانية، وكانت بريطانيا قد اضطرت لإبقاء الوضع الرسمى لمصر كما هو، إذ كانت البلد أكثر تطورا من أن يفرض عليها حكم أجنبى مباشر بغير أن يستثير السخط ويتعرض للقلاقل فى زمن غير طويل، وإذ كان تنافس الدول الكبرى على مصر مجبرا بريطانيا على إبقاء هذا الوضع، وبهذا وجد عنصران يحكمان السياسة، رغم تداخل السلطتين وهيمنة الإنجليز بشكل عام.

وأدت هذه الثنائية، إلى إيجاد نوع من التميز بين هدفى الثورة، فمطلب الدستور والحياة النيابية يوجه فى الأساس ضد سلطة الخديو، ومطلب الاستقلال يوجه فى الأساس ضد الإنجليز ويعبر عن نفسه بشعار «الجلاء» باعتبار أن الوجود الإنجليزى وجود مادى صرف لا يستند إلى شىء من الشرعية.

وفى هذا الوقت، كانت الحركة الوطنية - بعد انتكاس الثورة - ضعيفة ممزقة تتلمس مكانا لخطواتها الأولى المترددة، كما كانت سياسة الإنجليز ترمى إلى موازنة سلطة الخديو بقوة كبار ملاك الأرض المصريين، والاستفادة من اتصال مصالح هؤلاء الملاك «منتجى القطن» بها، والاستفادة من صراعهم التقليدى مع البيت الحاكم فى مصر. ثم كان هناك من لا يزال يستمسك بالفكرة الأساسية للثورة العرابية: والوقوف ضد استبداد الخديو والمطالبة بتمصير الحكم المصرى، وكان لهؤلاء من ذكريات حكم إسماعيل وأسلافه ما جعلهم يرون بعض الخير فيما أجراه الإنجليز فى تنظيم الإدارة والمصالح، وكان لهم من ذكريات الهزيمة ما حد من آمالهم وطموحهم فحاولوا الاستفادة من وجود الإنجليز فى ترشيد أداة الحكم والحد من سلطة القصر.

ثم تمخض الوضع، عن ظهور جيل شباب التسعينيات المقطوع الصلة نسبيا بأوضاع ما قبل الاحتلال، وبعهد إسماعيل وأسلافه، المتفتح الأعين على صورة الاحتلال البريطانى البغيض، البعيد عن ذكريات الهزيمة، وواجه هؤلاء - وعلى رأسهم مصطفى كامل - الاحتلال البريطانى باعتباره التحدى الأول للإحياء الوطنى.

اتجه الأولون إلى تأكيد الذاتية المصرية ضد الخديو والتبعية للخلافة العثمانية، واتجه الآخرون إلى تأكيدها ضد الاحتلال البريطانى، واستغل الاثنان التناقض بين السلطتين الشرعية والفعلية باستفادة الأولين من الإنجليز ضد الخديو، واستفادة الآخرين بالخديو ضد الإنجليز. على أن الاتجاه الأول، لم يكن كلا منسجما، كان القسم الغالب منه لا يكتفى بالاستفادة من الإنجليز ضد الخديو، إنما كانت مصالحه الاقتصادية ترتبط بالإنجليز وببقائهم، وكان هذا هو اتجاه حزب الأمة، وكان القسم الأقل ممن وقفوا عند محاولة الاستفادة من الوجود الإنجليزى كراهة فى الخديو وسلطانه، ويبدو أنه كان من هؤلاء الأستاذ الإمام وسعد زغلول ومن جرى مجراهما، وإذا كان مصطفى كامل وحزبه الوطنى يرون أن مركز المشكلة هو الوجود البريطانى، وأن زواله هو الخليق بفتح السبيل للبناء الديمقراطى، فقد كان هؤلاء يرون أن حكم الاستبداد الداخلى هو ما أوهن المجتمع المصرى وهو ما أدى به إلى الاحتلال.

وقد عرف عداء الأستاذ الإمام الشديد للخديو عباس، وله فى ذلك حوادث معروفة، وله مقال كتبه فى مجلة «المنار» سنة ١٩٠٢ عن محمد على رأس العائلة المالكة، وجه إليه فيه من الهجوم ما لم يوجهه أحد، وأوضح فيه رأيه فى أثر الاستبداد فى تدمير البنية المصرية، رغم ما نشر محمد على من تعليم وما أسس من جيش وما بنى من صناعات وما شق من ترع، إذ بنى المصانع وبغض إلى المصريين العمل بظلمه، واهتم بالزراعة فهرب ملاك الأرض من أرضهم، وأنشأ الجيش ولم يحبب الجندية إلى الشعب، وترجم كتبا ولكن «حكومة محمد على لم توجد فى البلاد قراء..» وذلك لأنه لم «يجعل للأهالى رأيا فى الحكومة فى عاصمة البلاد وأمهات الأقاليم».. وكان هذا لدى محمد عبده هو السبب فى أن مصر لم تثبت أمام هجوم الإنجليز»[1].

ومن حديثه يظهر سبب اهتمامه بالبناء الداخلى وبالتعليم والقانون قبل أى شىء وذلك من خلال أسلوب الإصلاح التدريجى الذى دعا إليه، ولم يجد غضاضة فى محاولة الاستفادة من الوجود الإنجليزى ضد سلطة الاستبداد الشرعية، وتوفى سنة ١٩٠٥ قبل أن يعلم أن الوجود الإنجليزى هو سند حكم الخديو الاستبدادى رغم

---

(١) رشيد رضا ـ المرجع السابق ـ الجزء الثانى ص ٣٨٢.

الاختلافات الثانوية، وهو العائق ضد تمصير مؤسسات الحكم وتطويرها ديمقراطيا ولو بالأسلوب التدريجي على ما سيظهر بعد.

لا نكاد نرى لسعد زغلول - بعد فترة عمله «بالوقائع المصرية» كتابات سياسية توضح أفكاره. وقد استطاع بعمله فى المحاماة ثم القضاء، أن يخط لنفسه طريقا آخر غير النشاط السياسى المباشر، ولكن لا يبدو أنه انعزل عن الحياة السياسية كلها، فقد استمرت صلاته بأستاذه محمد عبده وبغيره من وجود الفكر والسياسة، وعرف تردده على صالون الأميرة نازلى فاضل الذى كان يجتمع فيه كثير من رجال السياسة والفكر، وعرفت علاقاته بقاسم أمين، ورجال «الجريدة» صحيفة حزب الأمة، وبعلى يوسف صاحب المؤيد الموالية للخديو، كما عرف من كتابات المعاصرين أنه كان شخصية بارزة يعمل لها حساب، وبحثا عن الفكر السياسى له فى هذه الفترة يمكن أن يعتبر تفكير الأستاذ الإمام إطارا نظريا لسلوك سعد زغلول فى هذه الفترة، ولحركته ونشاطه.

كتبت صحيفة التايمز اللندنية عنه تقول «إنه من شيعة المرحوم محمد عبده الذين امتازوا بالارتقاء والتهذيب، وهم من سماهم اللورد كرومر فريق «الجيروند» فى النهضة المصرية الوطنية، وأن سعدا عريق فى وطنيته أجمع الناس على إكرامه والإعجاب به لما اشتهر عنه من الاستقامة واستقلال الرأى..»[1].

وكتب أحمد شفيق وكان رئيسا لديوان الخديو عباس، أن الخديو قابل فى ١٩٠٨ أحمد فتحى زغلول أخا سعد، وعاب عليه كونه من حزب محمد عبده الذى نشر له مستر بلنت خطابين دعا فيهما الإمام لسحب كل سلطة من يد الخديو إذا أريد وضع نظم جديدة لإدارة مصر. بحيث يخرج عن سلطته الأزهر والأوقاف، وبحيث لا يتدخل فى الإدارة أبدا. وأن محمد عبده استشار فى رأيه هذا كثيرا من المفكرين فوافقوا عليه، وسأل الخديو أحمد فتحى زغلول عن هؤلاء الذين استشارهم الإمام فى سحب سلطات الخديو، فأجابه أنهم سعد زغلول وعبدالكريم سلمان وعبدالرحيم الدمرداش[2].

---

(١) عباس العقاد المرجع السابق ص ١٠٠، عبرات الشرق ص ١١

(٢) مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى - القسم الثانى - أحمد شفيق - ص ١٤٣

وعندما تكون حزب الأمة، المناوئ للخديو والقريب من اللورد كرومر، كان الخديو يعتقد أن لسعد وأخيه يدا فى تأليفه، وسأل أحمد شفيق عن ذلك مرتين فأجاب أنه لم تظهر لهما به علاقة، ولكن بقى الخديو على هذا الاعتقاد وسجله فى مذكراته التى نشرتها صحيفة المصرى سنة ١٩٥١ (١).

وحاول العقاد أن يوضح موقف سعد من الأحزاب القائمة وقتها، فذكر أن سعدا لم يكن يرجو لمصر الاستقلال باعتماد على الدول العثمانية ولا على فرنسا كما كان يفعل مصطفى كامل، ولم يكن يعول فى هذا الأمر إلا على «التربية الوطنية» وأن تستقل الأمة بمطالبها، وأنه كان يساعد مخالفيه فيما من شأنه إيقاظ بث الحمية الوطنية، وإن لم تسنح له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية، على حسب اعتقاده إلا انتهزها بقدر طاقته، وأنه أيد مصطفى كامل وعلى يوسف، من كتاب الصحافة فيما تكلفوا به من إيقاظ روح الأمة كما أيد قاسم أمين فى تحرير المرأة وإصلاح الحياة الاجتماعية فلم يجد قاسم من يهدى إليه كتابه غيره (٢). وقد حدث أن أوشكت «المؤيد» على الإفلاس فأنقذها سعد بالمال كما دافع عنها لدى صهره رئيس الوزراء مصطفى فهمى ليلغى قرارا صدر بإغلاقها.

والواضح، أن مهنة سعد كقاض وقتها، كانت تجنبه إمكانية الارتباط المباشر بالعمل السياسى وفقا لتقاليد هذه الوظيفة، وكان كما يذكر أحمد بهاء الدين حائرا بين التيارات المختلفة إزاء أخطاء الحزب الوطنى فى مرحلته الأولى، واستناده إلى الخديو فى الداخل، وإلى التأييد العثمانى فى الخارج وإزاء الروابط الوثيقة القائمة بين حزب الأمة والإنجليز (٣) والحاصل أنه بعد ١٩١٩ هاجم خصومه السياسيين مرة مذكرا إياهم بانتمائهم السابق لحزب الأمة «إن حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته، إن الله لا يصلح عمل المفسدين» كما خطب يقول إنه ليس وحده صاحب الدعوة الوطنية، وعدد من يرجع إليهم الفضل فيها وهم الأفغانى ومحمد عبده، ومصطفى كامل ومحمد فريد زعيما الحزب الوطنى.

---

(١) أيام لها تاريخ. أحمد بهاء الدين ١١٠.

(٢) عباس العقاد المرجع السابق ص ٩٠-٩١.

(٣) أحمد بهاءالدين المرجع السابق ص ١٠٤-١٠٨.

ظهر النشاط المباشر لسعد فى هذه الفترة، فى مجالين: التعليم والقانون، وهما الميدانان اللذان دعا الأستاذ الإمام إلى الإصلاح الاجتماعى من خلالهما، وكان أهم نشاط لسعد فى التعليم أنه بادر ساعيا مع زملاء له، فى إنشاء جامعة مصرية أهلية، وكانت دار سعد زغلول هى مسقط رأس الجامعة، وفيها عقد الاجتماع الذى تقرر فيه إنشاؤها.

أما فى مجال القانون فقد كان القضاء مهنته، وهو وظيفة تطبيقية فى الأساس، وأحكام المحاكم مقيدة بوقائع كل دعوى وبنصوص القانون، وبهذين القيدين يصعب أن ينطلق تفكير القاضى فى أقضيته بما يكشف فى جلاء عن فكره السياسى والاجتماعى، على أنه يمكن من مطالعة الأحكام التى وضعها أو شارك فى وضعها، التقاط بعض خطوط تفكيره.

كان القانون يعفى الحكومة من مسئوليتها عن أى عمل يجريه موظفوها فى شأن تفاتيش الرى. فكتب سعد زغلول يقول «لا يمكن أن يكون المراد بهذه الأعمال الإجراءات الاستبدادية للعدل والقانون والمضرة بحقوق الأفراد وليست فيها مصلحة عامة للناس، لأن ذلك لا ينطبق على مبدأ الحكومات العادلة، ولا يصح أن تتضمنه شرائعها [1] وذكر فى حكم آخر أن القانون إنما يوضع لخدمة العدالة الإنسانية [2] وسعد هنا لا يقوم بوظيفته فى تطبيق القانون فحسب ولكنه يناقش ويحكم عليه حسب مضمونه، مستندا إلى معيار فكرى عام يتعلق بمبدأ الحكومات العادلة. ويصم الإجراءات الاستبدادية بوصمة المخالفة للقانون والعدل، ما دامت تضر بحقوق الأفراد وبالمصلحة العامة. ويلاحظ فى تفكير سعد اتجاه ثابت فى إدراك التناقض بين القانون والاستبداد الذى عرفه من قبل فى مقالة بالوقائع المصرية بأنه العمل وفق مشيئة الحاكم، والذى هو عمل الحكومة الطليق من الالتزام بالقواعد المقررة. والقانون لديه ليس أمرا مقدسا فى ذاته، إنما يكون قانونا حقا بقدر ما يحتفظ من حقوق وما يحقق من مصلحة عامة وبقدر ما يتوخى العدالة. وقد حاول فى حكم له سنة ١٩٠٦ إيجاد نوع من الهيمنة للقضاء على دستورية القوانين

---

(١) سعد زغلول من أقضيته. عبده حسن الزيات ص ٥

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٧.

وقرارات مجلس النظار، وأهدر قرارا للمجلس لمخالفته القانون وبعد ذلك بأعوام - بعد ١٩١٩ - كتب فى صحيفة البلاغ بإمضاء «س. أ» يوصى المحاكم أن تمتنع عن تطبيق المراسيم بالقوانين التى تصدر على خلاف أحكام الدستور [(١)].

وفى أحكام أخرى يبدو الحذر والتشكك فى صحة الإجراءات التى تتبعها أجهزة الحكومة، ويحرص على وجوب التعرض لصحتها ومناقشتها، من المحكمة بغير أن يسلم بها «إن المباحث التى يجريها رجال الإدارة والإقرارات التى تحصل أمامهم من أحد الخصوم. . لا يمكن أن تكون بمقتضى المبادئ القانونية بحجة يحتج بها أمام القضاء، ولا يصح أن يترتب عليها بنوع أصلى حق لخصم على آخر. .» [(٢)] يعلق جامع هذه الأحكام على ذلك بقوله إن فيها «أثر الضمير المتعنت وأن وراءها قولة الشك فيما سوى القضاء، شك مكبوت».

ثم كانت دائرته صاحبة أول حكم يقرر أنه لا عقاب على من يقذف فى حق موظف عام إذا استطاع أن يثبت وقائع القذف. ويعرف الوظيفة العامة بمنطلق ديمقراطى فيقول «لكل الناس شأن فيها وفائدة فى الإحاطة بها وحق فى أن يأخذوا عليه «الموظف» فى هفواته وغلطاته فيها ولا شىء عليهم «الناس» فى نشر ذلك متى كان الأمر صحيحا» [(٣)]. وكان هذا يعنى الإفساح للصحف فى التصدى بحرية للموظفين ونقدهم. كما عرف عنه حكم صرح فيه بوجوب تشديد العقوبة إن كان المذنب موظفا «إن المتهم هو موظف عمومى وطبيعة وظيفته تقضى أن يكون على جانب عظيم من عفة النفس واستقامة الضمير، ولذلك يتعين تشديد عقابه حتى يكون خطر مثله مأمونا» [(٤)].

وفى حكم أصدره سنة ١٩٠١ حمل حملة عنيفة على ما يتخذه رجال الإدارة من إجراءات العنف والتعذيب مع الموظفين. . «تبين مما سبق أن هذا العمدة لقن نفس المأمور سببا للجناية لم يقله المصاب. ولأن العمدة الذى يعلم من مأموره تلك الشدة التى سبق بيان بعض آثارها، وتلك المجاهرة بمخالفة القانون لا يبعد عليه أن يلقن

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٥. .

(٢) المرجع السابق - ص ٢٤٤ - ٢٤٧.

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٧.

(٤) المرجع السابق.

المصاب تحت حماية المأمور أسماء المتهمين ظلما وزورا، وحيث إن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة إظهار الفاعل أو كشف الحقيقة أشد خطرا على النظام العام من خفاء الجانى أو تخليصه من العقاب، لأن لا شىء أسلب للأمن وأقلق للراحة وأزعج للنفوس من أن يعبث بالنظام من عهد إليه حفظ النظام، وحيث إنه لا يصح أن تكون مثل هذه التصرفات أساسا للحكم، بل لا يصح غض النظر عن المؤاخذة عليها، لأن ذلك مما يضر بالقضاء ويجعله عونا للظلم بدل أن يكون نصيرا للعدالة»[1] هنا يظهر الحكومة بأنها من يعتدى على النظام لا من يصونه، وأنها الخارجة على المجتمع لا الأفراد، وهو هنا لا يحكم على الحكومة من خلال النظام الذى تفرضه، ولكن من على أسس نظام عادل يستوحيه من فكره ومبادئه، ويصل بذلك إلى أن هذه التصرفات الفعلية لا تصلح «أساسا للحكم» هو موقف سياسى يعبر عن نفسه من خلال القانون.

واستمر هذا رأى سعد فى النشاط الاستبدادى لجهاز الإدارة والأمن، وعندما انتخب وكيلا للجمعية التشريعية سنة ١٩١٣، عرض عليهم مشروع قانون عن الجمعيات التعاونية الزراعية، وفيه حكم يبيح للإدارة حق حل الجمعية، فعارضه بشدة كما عارض هيمنة جهاز الإدارة على هذه الجمعيات «لست فى حاجة لأن أشرح لحضراتكم ما يلاقيه الأهالى من العقبات للوصول إلى الحكام الإداريين. . » ويتحدث عن جهاز الإدارة بقوله «سلسلة طويلة جدا لا تنتهى إلى الوزير إلا بعد حلقات كثيرة تبتدئ من العمدة إلى معاون البوليس، ثم إلى مأمور المركز، ثم لوكيل المديرية، ثم لسكرتير الناظر، إلى أن تنتهى إلى الناظر «الوزير» كل هؤلاء أخشاهم، أخشاهم كما تخشونهم أنتم وتخشونهم لأنكم جربتم كثيرا أعمالهم. . »[2].

كان المجتمع فى نظر محمد عبده، هو نظام للحقوق والواجبات يتجسد فى القوانين، ورأى المجتمعات نوعين، مجتمع القوة حيث يسود الحكم المطلق ويتسلط بالرهبة والقسوة ولا يرعى عدلا ولا مساواة فى جباية أو معاملة، ومجتمع

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩١.

(٢) سعد زغلول فى الجمعية التشريعية - جمع وترتيب أحمد فهمى حافظ ص ٦٨، ٢٨٢.

القانون الذى يحفظ الإنسان وينطلق به فى مجالات الاكتشاف والذى يبنى القوة على أساس من القانون [١].

ويرى أن الغاية من القانون ضبط المصالح وفتح سبل المنافع وسد طرق المفاسد. وأن القانون الصادر عن الرأى العام هو الحقيق باسم القانون[٢]. وأن سعادة البلاد رهينة بارتفاع شأن القانون وعلو قدره واحترام الحاكمين له قبل المحكومين[٣]. وفى هذا المعنى تقريبا وضع مونتسكيو مفهومه عن الحرية، والحرية عنده تتحقق فى التنظيم الحكومى، وتعنى القدرة على فعل ما يرى الناس فعله، والامتناع عما يرى الناس وجوب الامتناع عنه، وهى بهذا تعنى الحق فى فعل ما تسمح به القوانين، يصدق ذلك على الفرد كما يصدق على الدولة[٤]. وهذا أيضا هو المعنى الذى يلحظ من كتابات سعد زغلول السابقة، مطبقا على الحالات المحددة التى كان يناقشها بحكم وظيفته. ومصدر القانون لديه المصلحة والنفع، وهو واجب على الهيمنة على الحكومة وتصرفاتها.

والواقع أن سعدا، فضلا عن تأثره بفكر الأستاذ الإمام، وبالفكر الليبرالى الذى كان منتشرا وقتها بما ترجم من كتابات فولتير ومونتسكيو[٥]. فضلا عن ذلك فقد أسبغ عليه عمله القضائى صفات خاصة، فهو عمل يمارس من داخل السلطة ومؤسسات الحكم، من المحاكم، ولكنه يتميز بوجه من أوجه الاستقلال عن السلطة بحكم كونه عملا رقابيا، وأكسبه ذلك قدرة على الاطلاع على عمل الدولة بغير استغراق ولا خضوع لضغط آلتها الدائرة، ولا شك فى أن هذا العمل أكسبه خبرة بنشاط جهاز الدولة ووظيفته، ومن ناحية ثانية، كان تطبيق القانون مما يؤكد لديه دائمًا وجوب خضوع القوة للقانون، ووجوب إخضاع أعمال الدولة وتصرفات الأفراد له، سواء فى مسائل المعاملات أو بالنسبة لنشاط الدولة إزاء الأفراد، أو بالنسبة للمسائل الجنائية ذات الاتصال بالحريات. والخضوع للقانون

---

(١) رشيد رضا. . المرجع السابق الجزء الثانى ص ٩٢.

(٢) رشيد رضا ـ الجزء الثانى ص ٢٠٠.

(٣) رشيد رضا الجزء الثانى ص ٥٢.

(٤) Neumann the Democratic and the Authoritarian State, Franz p. 131.

(٥) A. Hourani Arabic, Thought in the Liberal Age, p. 138.

يفرض على صاحبه موقفا عقلانيا ضد العشوائية والفوضى، أى ضد الاستبداد الذى يعنى أن يتصرف الحاكم أو الفرد وفق مشيئته بغير خضوع لنظام. وهذا يمكن من حماية الحقوق ورفع المضار ولجم الآثار السيئة للقوة المجردة، القوة العارية، سواء مارستها الدولة أو مارسها الأفراد ومن ناحية ثالثة فإن العمل القانونى يفرض على صاحبه قيودا، هى الإطار العام للقوانين القائمة، أى للنظام السياسى والاجتماعى القائم، ولا يستطيع أن يرفضها دون أن يتخطى حدود وظيفته، ولا يستطيع من خلال عمله - إن كان معارضا لها، إلا أن يلتف عليها من خلال المواقف العملية وبالتفسيرات الجزئية. ومن ناحية أخيرة، أكسب هذا العمل سعدا سمة رجل الدولة المسئول، يمارس وظيفة محددة، ويعمل فى حدود سلطاتها، وتفرض هى على أحكامه وتقديراته حدودا لا يستطيع أن يتعداها وإلاّ فقد فاعليته فى عمله، وأكسب هذا سعدا روحا نظاميا، اتضح بعد ذلك فى كل أدوار حياته.

ومما يلاحظ فى أحكام سعد، أنه مع وقوفه ضد نشاط الدولة المخالف للقانون، ومع إدراك هذا الاتجاه فيه فى حياته العامة، فإنه لا يحاول فى أى من هذه الأحكام أن يضع تفكيره كله كنظرية واحدة واضحة. إنما يستجيب بفكره العام للأحداث الجزئية، بمواقف محدودة وبعبارات قصيرة يحرص ألا تتعدى الحدود المفروضة عليه، وأن الروح النظامية التى تميز شخصية سعد وتحوطه بسمة رجل الدولة المسئول، تجعله ينظر إلى القانون لا على أنه وقاية للفرد ضد انطلاق سلطة الدولة فقط، ولكن على أنه حماية للمجتمع والنظام العام ضد الخارجين عليه، حدث أن ارتكب مصرى بالحجاز جريمة وعاد إلى مصر بغير عقاب، والمبادئ القانونية تمنع أن يحاكم شخص على ما ارتكبه خارج البلد الذى قارف فيه جرمه، ولكن سعدا حاكمه وحكم عليه فى مصر معترفا بأن ذلك لا يجوز حسب المبادئ العامة. ولكن «من وظيفة كل حكومة أن تؤيد النظام فى بلدها على حسب ما تقتضيه المصلحة العامة. ووجود المجرم فى بلاده غير مسئول عما يكون قد ارتكبه من الجرائم المهمة فى غيرها مما يشين بالنظام العام، وقد يقضى إلى اختلاله بما يقوى فى نفس المجرم الميل إلى الشر وما يبعث فى غيره من القلق والاضطراب وما يضعف فى نظر العامة من سلطة القانون..»[1]. سعد بهذا

---

(١) سعد زغلول من أقضيته - المرجع السابق ص ٢٩٩.

حريص على ألا تضعف فى نظر العامة سلطة القانون . . حريص ألا يختل النظام العام .

ووقف بعد ذلك بسنوات فى الجمعية التشريعية ، يناقش مشروعا يبيح للمحكوم عليه فى الجنايات أن يطعن فى الحكم الصادر ضده ، إن كان يصدر بالأغلبية لا بالإجماع ، وطالب أن يباح النظر فى أحكام البراءة أيضا ، قال «إننا مثل الحكومة يهمها جدا حفظ النظام العام ، يجب أن نبحث عن طريقة تضمن للبرىء الحقيقى براءته كما تضمن للعدالة أن تأخذ حقها من كل مجرم . ويجب ألا ننظر لصالح المتهم فقط بل يجب أن ننظر أيضا لصالح الهيئة الاجتماعية التى نحن جزء منها علينا هذا الواجب لأننا مشتركون فى التشريع مع الحكومة ومسئولون معها عن الأمن العام»[1] .

وما أكثر ما قال فى الجمعية ضد خصومه «ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون . . حكم القانون هو النافذ لا حكم الضوضاء»[2] . وقد ذكر العقاد أن سعدا قرأ كتابا لكروبتكين ، ومذهبه الفوضى وإلغاء الحكومة ، وعلق على ذلك بقوله «أين سعد من هذه الأودية السحيقة؟ بيد أنك حتى تستطلع الأمر ترى أنه لم يقرأه إلا عجبا من أن يكون فى الدنيا من يخرجون على النظام هذا الخروج»[3] على أن سعدا مع حرصه على الخضوع للقانون إنما يقرر دائما وجوب الحكم عليه بمبدأ المصلحة العامة وحماية الحقوق ، ويضع القانون بهذا ضد الاستبداد وفى صالح التنظيم الديمقراطى .

فى ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى ، خفق بها قلب مصر كما عبر قاسم أمين ، وواجه بها الاستعمار البريطانى أول ريح تزعزع بنيانه فى مصر ، وحاول كرومر أن يميل قليلا مع العاصفة وأن يضفى على الحكم طابعا يسوغ به لدى الرأى العام . فكان تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف ، كتب زتلاند فى ترجمته عن كرومر ، أن سعدا كان معروفا بنزعته الوطنية ، وأن تعيينه كان تجربة ينبغى أن تلاحظ بالدقة

---

(١) سعد زغلول فى الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ٤٢ ـ ٤٤ .

(٢) سعد زغلول فى الجمعية التشريعية ص ٤٧ .

(٣) عباس العقاد المرجع السابق ص ٥٧٥ .

الواجبة قبل تكرارها[١] . ونشرت الأهرام فى ٦ أبريل ١٩١٢ بإمضاء «عارف» مقالا امتلأ بالطعن على سعد بعد استقالته ولكنه اعترف بأن تعيينه وزيرا كان لإرضاء الوطنيين لما عرف عنه من معارضته للحكومة ولسياسة الإنجليز، وذلك تقوية لمركز اللورد كرومر بعد حادثة دنشواى[٢] . ويذكر أحمد شفيق أن كان الفكر السائد وقتها أن هذا التعيين قصد به إبعاد سعد عن الاشتغال بإنشاء الجامعة المصرية ظنا من كرومر أن ذلك يقضى على المشروع . وقد قدم كرومر الاقتراح إلى الخديو فى ٢٦ أكتوبر فاستأجله الخديو فى الموافقة يوما ثم وافق، والشائع أنه لم يرتح لهذا التعيين[٣] .

كتبت «المؤيد» رغم موالاتها للخديو تقول «بينما نحن كذلك فى هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الآذان فنبهت الأذهان إلى حركة جديدة فى الوزارة . . سعد زغلول يعرفه المصريون قاطبة بالعلم والفضل وعلو المبادئ . . واستقلال الرأى كما يعرفونه بالمقدرة الفائقة . . وهو القائل إن الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح وهو الداعى إلى الجامعة المصرية[٤] .

وتساءلت «اللواء» صحيفة الحزب الوطنى عما إذا كان سعد سيستطيع أن «يحيى سلطة الوزراء المصريين» وقالت إنه معروف فى ماضيه وحاضره أنه «أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه وأكثرهم انتقادا على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم، فنحن لا نبتهج بتعيين سعادة سعد بك زغلول، إلا بأمل أن يكون كما كان على باشا مبارك والفلكى باشا وأمثالهم ممن خدموا العلم فى القطر خدمات خالدة ونطالبه بأن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره وكما كان فى ماضيه الرجل المستقل الذى لا يخدعه منصب ولا مال»[٥] .

تقدمت الإشارة إلى ما كان يبديه الأستاذ الإمام من اهتمام بالتعليم وبإصلاح نظمه . وكان يبدى قلقه مما يحدث فى المجتمع المصرى، منذ بداية القرن التاسع

---

(١) Lord Cromar Zethland. P. 307

(٢) أحمد شفيق المرجع السابق ص ١١٠ .

(٣) أحمد شفيق المرجع السابق ص ١٠٢ .

(٤) عباس العقاد . . المرجع السابق ص ٩٧ـ٩٩ .

(٥) عباس العقاد . . المرجع السابق .

عشر، من صدع يتسع مع الوقت وينبغى رأبه. والمجتمع يجب أن يخضع لقانون نظامى وأخلاقى وإلا لحقه الدمار، وهذا القانون أو مجموعة القيم تختلف باختلاف الأمم. وكان الإمام معجبا بمنجزات المدنية الحديثة فى أوربا، ولكنه كان مقتنعا بصعوبة نقل ذات مؤسساتها الفكرية والقانونية إلى مصر لاختلاف التربة الاجتماعية، وقد لاحظ صدعا يتسع فى المنشآت الاجتماعية والمؤسسات الفكرية فى مصر. فثمة قوانين وضعية وفدت من الخارج وفرضت على الأهلين بغير فهم لها وبغير أمل فى أن يحترموها أو يطيعوها اقتناعا بها، وبجوارها توجد الشريعة الإسلامية، وليس من علاقة تربط بين المجالين. وثمة طابعان من المدارس، مدارس حكومية لا تعلم طلبتها أى قيم اجتماعية أو سياسية، تشترك مع المدارس التبشيرية فى تدريس برامج أجنبية تشكل الطالب بوجدان غريب عن بلده تابع لأمة أجنبية، ومدارس دينية على رأسها الأزهر تعلم الدين، ولا تعلم المواد اللازمة للحياة فى العالم الحديث ولا علاقة بين نوعى التعليم، وليس كل منهما كافيا فى ذاته أو مكتفيا عن الآخر، وثمة تقسيم روحى مماثل بين الروح التقليدية والروح التى تشيعها أفكار أوربا الحديثة بغير أن يوجد أساس مشترك يجمع الروحين فى نسيج واحد، وهذا يميل بالأسس المعنوية للمجتمع إلى أن يوهنها القلق والشك. فيصبح المجتمع بغير قانون ولا قيم. وكان إصلاح هذا الحال عند الإمام لا يكون بالرجوع إلى الماضى. فقد غبر، ولكن يكون بربط حاجات المجتمع الحديث بمبادئ الإسلام[1] ووجد أن مهمته هى تفتيح الفكر الإسلامى ليستوعب حاجات الحياة المدنية، وليكون أساسا أخلاقيا ومعنويا لها، وأن وسيلة الإصلاح هى تطوير الأزهر وتفتيح مناهج التعليم ربطا لعلوم الحياة الحديثة بقيم المجتمع، لينطلق العقل مسيطرا على شئون دنياه، وهنا تبدو أهمية التعليم بالنسبة له.

ويبدو أن سعد زغلول قد اتبع هذا الخط العام لفلسفة التعليم، وإذا كان التعليم الحكومى خاضعا للسياسة البريطانية تنفذ أهدافها فيه من خلال مستشار وزارة المعارف «دانلوب» وتصرف همها فى تخريج الموظفين، وفى إحكام السيطرة البريطانية على مؤسساته بتدريس العلوم باللغة الإنجليزية والإكثار من المدرسين الإنجليز ووكلاء المدارس وموظفى الديوان العام حتى «صار التعليم هو الراية التى

---

(١) حورانى.. المرجع السابق ص ١٣٠.. إلخ.

يحارب حولها دعاة الوطنية من جميع «الصفوف»[1] فقد عمل سعد على إحياء اللغة العربية فى المدارس. وعلى التوسعة للمصريين فى وظائف الديوان العام والإدارة والتفتيش وعلى الإكثار من المدرسين المصريين وتعيين وكلاء المدارس الثانوية منهم تمهيدا لترقيتهم إلى وظائف النظارة. واقتضى هذا البحث فى عقبات التعريب بالتوسع فى حركة الترجمة، وأغضب هذا جميعه الإنجليز أشد الغضب. كما بدت المهمة لوزير فرد يعمل فى وزارة خاضعة للإنجليز والخديو مهمة صعبة بملاحظة العقبات السياسية والعقبات الفنية إزاء تغيير نظام استقر مدة خمس وعشرين سنة.

ومن ناحية ثانية أنشأ مدرسة القضاء الشرعى، كما كان محمد عبده يعمل لإنشاء قسم قضائى متطور بالأزهر، فلما فشل أعد مشروعا بإنشاء مدرسة قضائية شرعية منفصلة عن الأزهر يتولى هو نظارتها ولكنه توفى قبل ظهورها، فلما عين سعد بعث المشروع وقام بتنفيذه[2]. رغم أنه لم يكن يدخل فى برنامج وزارته. وأغضب هذا الكثير من شيوخ الأزهر الذين وجدوا فى إنشاء المدرسة إغلاقا لأهم أبواب العمل أمام خريجى الجامع الكبير، وتحديا لهيمنته على التعليم الدينى، كما أغضب الخديو الذى كان حريصا على دعم نفوذه على هذه المؤسسة الدينية العتيدة، معارضا لاتجاهات الإمام وتلامذته فى تعديلها حذرا من أن تمتد أيديهم إليها. فلما عرض المشروع على مجلس الوزراء برئاسة الخديو اعترض عليه، فعارضه سعد فى حدة ظاهرة، وضرب بيده المنضدة مخاطبا إياه بأسلوب لم يألفه من قبل، وانطوى له الخديو بهذا على الاستياء الشديد. ونجح سعد فى إنشاء المدرسة وفى حمايتها ضد مؤامرات الخديو. قال له حسين رشدى يوما «أنت يا سعد لا تريد إلا إبقاء مدرسة القضاء الشرعى»[3].

وإن الأستاذ الإمام لاحظ الصدع الحاصل فى المجتمع بين المؤسسات التقليدية والحديثة فى الفكر والتعليم، لم يلحظ أن علاج هذا الأمر، مهمة سياسية خليقة بأن تلقى معارضة كل من السلطتين الشرعية والفعلية، وتطوير التعليم الدينى خليق أن

---

(١) عباس العقاد المرجع السابق ص ٨٩.

(٢) رشيد رضا.. المرجع السابق.. ص ٥٥٧.

(٣) أحمد شفيق ـ المرجع السابق ص ١١٢ : ٢٧٣ : ١٦٤.

يستفز الخديو، ويدفعه للمقاومة وتمصير التعليم الحديث خليق بأن يدفع الإنجليز إلى مقاومته.

وقد واجه سعد هذه المقاومة من الناحيتين، وحاول الاستفادة من الخلافات بين السلطتين مستندا على كرومر فيما يعارضه الخديو. ومعتمدا على الرأى العام الوطنى فيما يعارضه الإنجليز، وكان أثناء عمله يميل إلى الاتصال بالرأى العام شرحا لسياسته وإدلاء بالأحاديث للصحف، فكان أول وزير يعنى بهذا الأمر[1]. كما أكد الصفة التى اتفق الجميع على وجودها فيه وهى استقلال الرأى والشخصية، وحقق فى علاقته مع الموظفين الإنجليز ما أملته صحيفة اللواء، وهو إحياء سلطة الوزراء المصريين، وذلك من خلال حوادث عدة جرت معهم ألزمهم فيها حدود «القانون» باعتبار أن سلطته كوزير عليهم مصدرها القانون. وكان بهذا يتحدى النفوذ البريطانى.

على أن حدود الخلافات بين الخديو والإنجليز كانت ضيقة، وكان هذا يحد من إمكان المناورة الواسعة بينهما، ويقلل من الإمكانات المتاحة لنجاح سعد واستقراره، ولكنه بقى فى الوزارة مع ذلك أمدا محميا بالرأى العام من جهة ومستفيدا من قدرته على الانضباط وخاصة احترامه للأوضاع المقررة وما تفرضه عليه من حدود شأن رجل الدولة دائما، وأدى هذا إلى أن يعدل الحزب الوطنى سياسته إزاءه فهاجمه بشدة متهما إياه بالخضوع للمحتل الأجنبى.

وزاد هذا الاتهام فى مناسبتين: أولاهما أن الوزارة فى مارس ١٩٠٩ أعادت العمل بقانون المطبوعات الرجعى القديم الذى يجيز لوزير الداخلية إنذار الصحف وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا. واعتبر ذلك ضربة موجهة ضد حرية الصحافة والحركة الوطنية والديمقراطية، وسارت المظاهرات تعلن سخط الرأى العام على هذا الإجراء. وكان سعد وزيرا فى الوزارة فلحقه ما لحقه من هجوم الحزب الوطنى. وثانيتهما أن الإنجليز ضغطوا على الحكومة لتقبل مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاما بعد مدته التى تنتهى فى ١٩٦٨، مقابل مناصفة الأرباح بين الشركة والحكومة، وهاج الرأى العام ضد المشروع، وقاد الحزب الوطنى الهجوم على

---

(١) مقال الدكتور محمد أبوطايلة منشور فى كتاب عبرات الشرق عن الزعيم سعد زغلول - ص ١٩٢.

الحكومة، فاضطرت لعرض الموضوع على الجمعية العمومية مفوضة إياها فى أمر الموافقة أو الرفض، ورغم أن رأيها فى كل المسائل كان استشاريا بحتا. ووقف سعد زغلول فى الجمعية يدافع عن مد الامتياز ولكن الجمعية رفضته بالإجماع.

ولحق سعد فى هذا الموقف الكثير من النقد والتشهير، ذكر العقاد دفاعا عنه أن أمر قانون المطبوعات كان محصورا بين الإنجليز والخديو ورئيس الوزراء، فلما علم به سعد عارضه ولم يقبله إلا بعد تلطيف بعض قيوده، وأنه كان معارضا لمشروع مد الامتياز فى مجلس الوزراء، ولكنه قبل الدفاع عنه إذا فوضت الجمعية العمومية فى الفصل فيه، فكان موقفه نوعا من المناورة أخرج بها المشروع من أيدى مجلس الوزراء فرفضته الجمعية[١] ويتفق كلام أحمد شفيق مع هذه الرواية، وزاد عليها أن المعارضين للمشروع من الوزراء كانوا سعد زغلول وحسين رشدى وأحمد سعيد[٢].

عاد سعد بعد ذلك إلى التعليق على موقفه من قانون المطبوعات فقال للعقاد «إننى من وجهة المبدأ أرى أن تقييد الكتابة غير جائز، أما الكتابة التى كانت حاصلة فعلا فى تلك الأيام فغير الجائز فى نظرى، وفى نظر غيرى هو تركها تتدهور إلى الهاوية التى كانت تندفع إليها» وعلق العقاد قائلا: إن سعدا فى هذه الفترة خضع لهجوم شخصى عنيف من الشيخ عبدالعزيز جاويش «الذى يرأس تحرير اللواء» بعد أن خاب أمله فى أن يعين ناظرا لمدرسة القضاء الشرعى، وذلك فى وقت كان سعد يحارب سياسة دانلوب فى التعليم، ويناضل النفوذ البريطانى على الوزراء المصريين تحقيقا لأمله أن تكون مصر للمصريين، وأن الشيخ جاويش كان تونسيا مشمولا بالحماية الفرنسية يدعو للخلافة العثمانية دعوة شقى بها زعيم الحزب الوطنى محمد فريد.

على أن عبارة سعد السابقة تظهر موقفه الفكرى من مسألة الحريات، فهو مؤمن بها مبدأ، ولكنه يقف بها عند حدود ما يرى المصلحة بمنزع عملى صرف، وكان السياق الواقعى هو ما يملى عليه مواقفه. وهنا أيضا يتفق سعد مع أستاذه محمد

---

(١) عباس العقاد.. المرجع السابق ص ١٣٢.. إلخ.
(٢) أحمد شفيق.. المرجع السابق ص ١٨٦ - ٢٠٥ - ٢٥٧.

عبده. ذكر الشيخ مصطفى عبدالرازق، أن الأستاذ لم يكن من أنصار حرية القول والكتابة إلا بمقدار، وأنه التمس سن قوانين الرقابة على المطبوعات خشية من انتشار الكتب «المشيعة للخرافات بين العامة» و«انتشار اللهجات السخيفة والموضوعات المؤذية للأخلاق وأنه كان يميل للاستعانة بالقوانين النظامية على ضبط الأخلاق»[1]. وقد علق سعد على موقفه هذا فى الجمعية التشريعية قائلا: «كنت معارضا أولا فيه وفى إصداره «قانون المطبوعات» ثم اشتركت مع ذلك فى إصداره ثم ندمت على هذا الاشتراك، ولكن وقتما اشتركت فى إصداره كنت مقتنعا بأنى لاحظت ظروفا يجب علىَّ ملاحظتها، وشاهدت بعينى تطبيق هذا القانون، واشتركت أيضا فى تطبيقه. .» وقال «كنت قاضيا وكنت وزيرا والآن أنا عضو بينكم، وأحس من نفسى أن شعورى كان يختلف اختلاف مركزى. كان لى فى كل مركز شعور خاص. . هذا تأثير الوسط»[2]. ويبدو من هذه الأقوال أنه مع نقده لموقفه السابق علنا، قد تطور فكره من مسألة الحريات إلى مدى أبعد مما كان وهو وزير بعد أن لحظ بنفسه طريقة التطبيق لقانون ظنه وقتها، مفيدا، وأدرك فى ذكاء كيف تعم آلة التحكم وتعدل فى معتقداتهم الشخصية، وكيف يكون «تأثير الوسط» ولهذا جاءت معارضته فى الجمعية التشريعية لفرض رقابة الجهاز الإدارى على الجمعيات التعاونية قوية ومؤثرة، وأدلى بهذه الخبرة السياسية العملية من وجوب عدم الاعتبار بحسن نية رجل الإدارة وما قد ينطوى عليه من فضل، فالمهم هو حدود سلطته، وطابع الوظيفة وأسلوب العمل. ودفعه هذا إلى أن يصرف جهدا كبيرا فى رسم الأطر النظامية وتحديد الاختصاصات والوظائف بما يتيح من الناحية العملية أكثر الأوضاع حرية، كان يقول «نحن نحب الحرية ولكنا نحب أن تستعمل استعمالا مفيدا، إن الدفاع عن الحرية، نغمة لذيذة جدا يحسن وقعها فى الأسماع. . ولكن هذا لا ينافى أن العبث لا يجوز الاشتغال به أو الالتفاف إليه. .[3] ثم يبلور مفهومه عن الحرية بقوله «كل تقييد للحرية يجب أن يكون له مبرر وإلا كان ظلما. .[4]. . وكانت الحرية عنده تنظيم للعلاقات وتحديد

---

(١) محمد عبده (الشيخ مصطفى عبدالرازق) ص ١١٧ .

(٢) الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ٢٨١ ـ ٢٨٣ .

(٣) الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ١٠٢ .

(٤) الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ٢٧ .

للمؤسسات وتوزيع للسلطات وكل ذلك يحتاج إلى القانون الذى تضعه الهيئات النيابية، وفى هذا يقدم مفهوما مكملا «نحن لا قوة لنا إلا بالحق وباحترام القانون»(١).

تقدمت الإشارة إلى أن تباين سلطتى الخديو والإنجليز والخلاف بينهما، ساهم فى التمييز بين مطلبى الثورة «الدستور والجلاء» وذلك فى ظروف كانت فيها الحركة الوطنية الديمقراطية لا تزال فى مهدها، وقد نمت الحركة نموا أظهرته حادثة دنشواى، وما تلاها من تجمع لعناصر المقاومة. وشاءت السياسة البريطانية أن تتدارك هذا الأمر فى أوله، ورأى كرومر أن يكون التدارك بتجربة الاستعانة ببعض العناصر المعروفة بوطنيتها، مثل سعد زغلول، ولكن ما لبثت السياسة البريطانية أن ذهبت إلى اتجاه مخالف لرأى عميدها فى مصر فاستبعد كرومر الذى جاء مكانه الدون جورست يحمل «سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال» وبدأ تنفيذها بإطلاق يد الخديو فى أعمال الحكومة، فاستقالت وزارة مصطفى فهمى المبغضة للخديو فى ١٩٠٩ وحلت محلها وزارة يرأسها بطرس غالى عين فيها من أنصار الخديو محمد سعيد وأحمد حشمت وحسين رشدى، وتخلى الخديو عن مساندته للحزب الوطنى، وتخلى الإنجليز عن مساندتهم لمثل سعد زغلول.

وصف العقاد هذه السياسة بقوله: «إنها تعنى تشتيت قوى الأمة وتوحيد قوى الحكومة» والحق أن توحيد قوى الحكومة لم يؤد إلى تشتيت قوى الأمة بل إلى تقاربها، فاتجه الحزب الوطنى إلى سياسة مناوئة للخديو الذى اتفق مع الإنجليز، واتجهت العناصر المناوئة للخديو فى الأساس إلى معارضة الإنجليز بعد أن انكشف ارتكاز الاستبداد المحلى على الاحتلال البريطانى، وكان من هؤلاء سعد زغلول، وبرغم بقاء الخلاف بينه وبين الحزب الوطنى فقد كان مسار الحوادث إلى التقريب بينهما، وقد ذكر أحمد شفيق أنه عند تشكيل وزارة بطرس غالى قال جورست للخديو عن سعد، «إنه مستاء جدا منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر وكلامه قاس مثل الحجر، لكن إذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه ما يسوؤنا - يعنى أنه خائف من لسانه وأعماله - فإذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم تعمل طريقة

---

(١) الجمعية التشريعية - المرجع السابق ص ٥٢.

لإخراجه «فرد الخديو» أن بطرس باشا قال لى إذا طلب الإنجليز إبقاء سعد فاتركه لى وأنا أعرف ما أفعله لخروجه»[1] وبهذا أصبح خروج سعد من الوزارة نتيجة طبيعية لسياسة الوفاق. وقد نقل من وزارة المعارف إلى الحقانية، فلما توفى جورست وحل محله كتشنر، ساءت العلاقات بينهما، وفى أول أبريل ١٩١٢، شرع فى محاكمة محمد فريد زعيم الحزب الوطنى دون استشارة سعد فقدم استقالته وانتهى عهده بالوزارة.

فى ١٩١٣ أنشئت الجمعية التشريعية كهيئة استشارية شبه برلمانية، تتكون من ١٧ عضوا معينا ونحو ٦٦ عضوا منتخبا بانتخابات على درجتين ولها رئيس معين ووكيلان أحدهما معين والآخر منتخب، وكان للقاهرة أربع دوائر انتخابية، رشح سعد نفسه فى دائرتين منها «بولاق والسيدة زينب» فنجح فيهما معا واختار إحداهما، ثم أصبح هو الوكيل المنتخب وعدلى يكن الوكيل المعين.

وإذا كان سعد ـ كما يقول الدكتور أبوطايلة ـ أول وزير يتجه إلى الرأى العام بالأحاديث والتصريحات، فقد كان فى المعركة الانتخابية ـ كما يذكر أحمد شفيق ـ صاحب أول بيان انتخابى فى تاريخ النيابة المصرية». يذكر هارولد لاسكى «إن إجراء بسيطا يقرر ضمانه للمتهم فى الدفاع عن نفسه لهو أدخل فى معنى الحرية من كل العبارات العامة الرصينة التى وصف بها روسو الحرية» وبذات المنطق ينبغى ملاحظة أهمية هذا الاجراء البسيط الذى اتخذه سعد. وكان يمكن بمراعاة شخصيته البارزة، ومواقفه السابقة، ومعارضته للحكومة بعد خروجه منها، أن يخوض الانتخابات بغير برنامج يقدمه، فى ظروف لم توجد بها تقاليد تحتم عليه ذلك، فكان إصداره بيانه فى ذاته حدثا يكشف عن موضوعية وفكر مستنير وإيمان عملى بالديمقراطية وجاء بيانه يتضمن خمس فقرات، اثنتان منها تتعلقان بنشاطه التقليدى فى إصلاح قوانين المحاكم والتعليم وواحدة تتعلق بحرية الصحافة وضماناتها، كما مس الأوضاع الطبقية مسا خفيفا بالنسبة لتوسيع نطاق التعليم «ليتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء» وبالنسبة لاحتياجات المزارعين بتسهيل الرى والنقل ودراسة أسعار القطن. كما يلاحظ على البيان تواضعه وحذره

---

(١) أحمد شفيق ـ المرجع السابق ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

فى إزجاء الوعود، وحرصه على ألا يعد بتحقيق ما لا يستطيع، فانحصرت وعوده فى دراسة المشاكل السابقة ومحاولة إقناع الآخرين واستمالة الحكومة وأن يكون ذلك «ضمن الحدود القانونية» ومع صيانة النظام العام من ضرر شطط الصحافة . . إلخ . . ولأول مرة فى المعركة - كما يذكر العقاد - تسمع الخطب الانتخابية وتجرى الانتخابات بغير مساومات ولا شفاعات ولا توسل بجاه الحاكم أو بالعصبية . وأيدت سعدا فى المعركة الأحزاب الثلاثة الموجودة . كما اكتسب فيها ثقة الناخبين من الأهالى وأفراد الشعب، إذ يرفض معظم الفقراء منهم إغراء الحكومة لهم بالمال ليتخلوا عنه . وكان كيتشنر يبذل جهوده فى العمل على إسقاطه، وبعد نجاحه كثرت رسائل الجماهير إلى الصحف، تحبذ ترشيحه لوكالة الجمعية، أو تنصحه بالرفض حرصا على ألا يقيد المركز حريته فى العمل[1] . وهذا يدل على ما تعلقت به من آمال الجماهير فى معارضة السلطتين الشرعية والفعلية المندمجتين وأرسل محمد فريد إلى رجال حزبه من منفاه يطلب إليهم أن يجتهدوا فى إدخال سعد لجنة الحزب الإدارية، وانتخابه وكيلا للحزب، وكتب فى مذكراته أن الأخبار تنبئ عن السعى لتشكيل حزب معارضة فى الجمعية التشريعية يكون تحت رياسة سعد زغلول[2] .

وبدأت بهذا تحوط سعدا سمات الزعامة القومية، تؤيده الجماهير وتعلق آمالها به وتلتقى عنده تيارات سياسية مختلفة . وبدا هو قادرا على ضم الصفوف إليه وربط الجماهير به .

انعقدت الجمعية التشريعية خمسة أشهر حتى عاجلتها الحرب العالمية الأولى فأوقفَتْ، وكانت الجمعية واهنة السلطة ضيقة الاختصاص، لكن سعدا استطاع أن يلتقَط بعض المسائل، وأن يثير من خلالها، مع مراعاته الحدود القانونية لعمله ولوظيفة الجمعية، جملة من المبادئ السياسية التى تتخطى حدود الوضع السياسى القائم برمته . وسلك فى هذا سبيل المحامى المترافع، المعتمد على القوانين والتشريعات القائمة المهتمة بالجزئيات والتفاصيل . وكان يعلم أن ليس شىء مما يطالب به يمكن أن تقبله الحكومة، وأنه يتخذ الجمعية منبرا لمخاطبة الرأى العام،

---

(١) أحمد شفيق - المرجع السابق ص ٣٠٤ .

(٢) كفاح شعب مصر - محمد صبيح ص ٣٩٩ .

فكانت أحاديثه تتجه إلى الجماهير فى الأساس، وبهذا تجاوز دوره فى كل مراحله السابقة، دور المصلح المتحرر، إلى دور المناضل السياسى، المتجه إلى الجماهير. وكانت هذه نقطة التحول الأساسية فى حياته وفى صلته بالجماهير.

ولكنه حتى فى هذا الموقف، لم يتجرد من طابع «رجل الدولة» الشغوف بوضع الأنظمة وبناء المؤسسات، المهتم بالجانب التنظيمى العملى، لا جانب الدعوة السياسية العامة، كما كان يتبع ذات أسلوبه السابق، فى الدعوة إلى «القانون» والنظام، مع تحويل هذين المفهومين لصالحه، ومع تجريد معارضيه من القدرة على الاحتماء بالقانون، أى العمل على كسب الشرعية لصالحه وحرمان خصومه منها. ويمكن تلخيص مواقفه فى الجمعية بأنه طالب بأشياء وأعلن عن مبادئ من شأنها تغيير النظام القائم بغير أن يصرح بذلك، وفعل هذا باسم «الحق والقانون». كما يمكن ملاحظة أن مواقفه كانت تتسم بالانضباط والخضوع فى العمل للتقاليد المرعية، وللضوابط الموضوعة، والمناورة بغير تعسف ولا لجاج. وبهذا استطاع أن يورط خصومه فى الجنوح إلى الفوضى والضوضاء وإعمال الاستفزاز والمقاطعة، والظهور بمظهر التعنت بغير أن يلحقه هو شيء من ذلك، وبغير أن يشتت جهده فيما لا يفيد.

● كانت الحكومة ترى أن يكون الوكيل المعين هو من يرأس الجمعية إذا غاب رئيسها، إبعادا لسعد عن رئاستها فى هذه الحالة، ولم يكن فى قانون الجمعية ما يقطع فى هذا الشأن، والتقط سعد هذه النقطة مدافعا عن أولوية الوكيل المنتخب وعن «حقوق الأمة وحقوق الجمعية»، ودافع عن «حق الأمة» ضد «قوة الحكومة» بذات الطريقة التى تحدث بها الليبراليون فى فرنسا عن «الحق» حق الشعب والمجالس النيابية، «والقوة» قوة السلطة التنفيذية، واستفز لدى أعضاء الجمعية نوازع الشعور الاستقلالى بصفتهم وكلاء عن الأمة، «إنى فى هذا الموقف أدافع عن شرفى وشرفكم، إذا قبلتم نظريتى كانت أصلح لى ولكم وللصالح العام»، «رأى نافع لكم نافع للحرية مؤيد لسلطتكم»، «نحن نبكى وندافع ما دام حقنا يعتدى عليه، ويجب علينا أن ندافع عنه مهما كان الآخذ له، ولو سكتنا عن الدفاع عن حقنا لكنا مجرمين». وهو فى دفاعه عن الحق يحتمى بالقانون «إننا قوم مسالمون وطلاب حق وبحاث مصلحة لا إننا مشاغبون كما أرجف بنا

المرجفون»، ويحاول أن يجرد الحكومة من حماية القانون «لا يخدعنكم هذا «موقف الوزراء» فهم سياسيون الآن لا قانونيون»، «القانون يعطى الأمة حقا لا لأن تستعمله بل لأن يكون زينة . . . أنا لا أرضى أن الاستخفاف بالأمة يبلغ إلى هذا الحد». ثم ينبه الجمعية إلى أن لها أن تعزل رئيسها ووكيلها المعين بصفتهما عضوين فيها. فلما هاجت الحكومة وأنصارها ضد هجومه وتقريعه، وكتلت أغلبية من الأعضاء تنصرها عليه، انسحب هو وأنصاره من الاجتماع (وكانوا ٢٨ عضوا) ليبطل اجتماع الجمعية بغياب أكثر من ثلث أعضائها، وبرر ذلك «انسحابنا كان لأننا أبينا أن يخالف القانون ضدنا».

● وعرضت ميزانية الأوقاف على الجمعية، فطعن ببطلان تكوين وزارة الأوقاف لأن الخديو كونها بغير استشارة الجمعية. واستغل الفرصة ليتكلم عن حدود سلطات الخديو. قيل له إن الخديو صاحب السلطة فأكد أن الجمعية ـ رغم ضعفها ـ شريكته فى التشريع وأن الخديو لا يملك صفته كحاكم إلا باشتراك القوى التشريعية معه. قيل إن اختصاص الجمعية منحة، فرفض قائلاً إنه «ضمانة لحسن نظام وإتقان العمل ومنع العبث بالمصالح». وإنه إذا كان اختصاص الجمعية ضعيفا فهو أحق بأن يصان لا أن يعبث به. قيل له إن تكوين الوزارات فى أوروبا يملكه رئيس الدولة وحده. فرد قائلا «عجبا لكم! تستدلون بنظام ليس عندنا منه إلا شىء قليل! أعطونا النظام بأكمله واستدلوا كما شئتم. . . . (هناك) لو أن الرئيس أصدر أمرا مخالفا لنظامهم لأسقطوه من عرشه». وقيل له إن الخديو صاحب السلطة على الأوقاف بالذات، فقال إنه يستمد سلطته عليها من القاضى الذى يعينه ناظرا. فقيل إن الخديو يملك عزل القاضى فلا يتصور أن يستمد منه سلطته، فقال «يمكنكم أن تعزلوه بالقوة أما نحن الآن فإننا نتكلم بالقانون». وكان لحديثه وقع عنيف على الحكومة فاتهمته بالإضرار بالبلاد والشغب، وتبرأ بعض الأعضاء من حديثه فقال إن المطالبة بالعدل واحترام الحقوق لا يضر بالدولة، وإنه إن تكلم عن الخديو بحرية، فهو مسئول عن كلامه. وكانت فى عباراته نبرة من التحدى لم تقع بهذه القوة من قبل فى سمع الخديو «أمير البلاد وولى النعم».

● وفى مناقشة مشروع قانون الجمعيات التعاونية انتهز الفرصة للحديث عن سلطات الحكومة وحدودها وسلطة المحاكم وما تكفله من ضمانات، وعن حرية تكوين

الشركات والجمعيات . وكان حديثه تطبيقا مباشرا لمبدأين هما حرية تكوين الجمعيات، ومبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع الاختصاصات بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وما يكفله ذلك من ضمانات للحرية . وهذا هو المبدأ الليبرالى العتيد فى تنظيم الدولة . ومما يستحق الالتفات، أنه عارض أن يكون للحكومة سلطة حل الجمعية التعاونية، وطالب بأن يترك ذلك للمحاكم، ووصف اقتراح الحكومة بأنه سلب للسلطة القضائية، ولكنه فى الوقت نفسه تشدد أكثر من الحكومة فى الحرص على منع الجمعيات التعاونية من الاشتغال بالسياسة، إذ كان اقتراح الحكومة يتعلق بمنع الجمعيات من الاشتغال بالسياسة «اشتغالا يضر بالأمن العام» فطالب أن تمنع من الاشتغال بها أصلا «سواء كانت سياسة مباحة أو ممنوعة» وكان هذا منه نظراً حصيفا باعتبار أن الجمعيات التعاونية مؤسسات اقتصادية، وأن العمل السياسى وظيفة الحزب، وباعتبار أن الضمانة الأساسية للجمعيات لا فى أن تعمل بالسياسة، ولكن فى ألا تستبد الحكومة بتكوينها وحلها وإلا فقدت الجمعيات استقلالها وسيطرت عليها حكومة يسيطر عليها الاحتلال وحكم الخديو الاستبدادى، كما أن جواز اشتغالها بالسياسة «المباحة» يعنى أن تتخذها الحكومة ركيزة لها فى العمل السياسى فى الريف، وباعتبار أن كان ما يسيطر على تفكير سعد هو فكرة توزيع السلطات والاجتزاء من السلطة التنفيذية «القوة» لصالح «الحق» . وهنا تبدو منه عقلية عملية تنظيمية لا ترى الأمور إلا من خلال سياقها الواقعى . والحرية لديه تنظيم للعلاقات وإقرار للضمانات الفعلية وتوزيع للاختصاصات والسلطات .

- وقد اقترحت الحكومة توسيع سلطة مجالس المديريات فعارضها سعد كاشفا عما فى ذلك من التضليل بالديمقراطية، لأن المجالس غير قادرة على الوقوف موقف المعارضة من رؤسائها المعينين ومن الحكومة . وجاء هذا القول منه دالا على ابتعاده بالنسبة للديمقراطية عن أسلوب حزب الأمة القديم الذى كان يرى التدرج فى البناء الديمقراطى، والبدء بمجالس المديريات وتوسعة اختصاصاتها تدريجيا، كما جاء قوله يحمل ذات الابتعاد عن منهج الإصلاح الديمقراطى التدريجى الذى نادى به الشيخ محمد عبده .

يذكر الدكتور أبوطايلة أن سعدا جعل للجمعية على ضيق اختصاصها مقاما

كمقام البرلمانات الكبرى. «وما بلغ ذلك إلا بارتكازه على رأى عام خارج الجمعية كان يردد صوته ويؤيده أصدق التأييد»[1]. وذكر أحمد بهاء الدين أن انتصار سعد كان ساحقا خارج الجمعية. وتعلقت به قلوب الناس، وأنه لما اشتبك معه أحد الأعضاء امتلأت جدران الجمعية الخارجية فى اليوم التالى بالمنشورات السرية[2]. وبهذا أصبح مع سعد الجمهور، وأصبح ضده الخديو والإنجليز، إذ غاظهم بقسوة حملاتهم وإذ توقعوا الشر مما بدا فى الأفق من ظهور زعامة وطنية جديدة تتجمع حولها الجماهير. وفكر كيتشنر قبل الحرب فى حل الجمعية أو إلغاء نظامها كله[3].

قامت الحرب العالمية الأولى، وأعلن الإنجليز الحماية على مصر وعزلوا الخديو عباس وأحلوا محله السلطان حسين ثم السلطان فؤاد. وتشتت العمل الوطنى تحت ضغط قيود الحرب، وأمسك الإنجليز سلطة الحكم المستبد كله فى أيديهم. وعانت العناصر السياسية من النفى والتشريد والاعتقال. وعانت جماهير الشعب من القمع والإرهاب، وانطلقت قوات الاحتلال فى المدن والريف تستولى على المحاصيل والدواب والأموال، وتقتنص الشباب ترسلهم إلى جبهة القتال. وانكشف عمل الإنجليز عن أسلوب فى الحكم هو الأشد قسوة وظلما، وانكشف كذب دعاية الاحتلال عن استنارة الإدارة البريطانية، أمام أكثر العناصر تخلفا. ويمكن أن يتصور أثر هذا الوضع على الجماهير بعد أن نما وعيها السياسى وازدادت تماسكا، كما يمكن أن يتصور أثر ذلك فى تفكير سعد زغلول الذى عرف بكراهته الاستبداد والحكم المطلق منذ ثورة عرابى وتلمذته على الأستاذ الإمام. وإذا كانت سياسة الوفاق قد دقت إسفين الصراع المكشوف بين سعد والإنجليز، فلا شك أن إعلان الحماية وإجراءات السلطة البريطانية خلال الحرب قد أبلغ هذا الصراع إلى قمته. وإذا كانت سياسة الوفاق قد قاربت بين هدفى الثورة وبين القوى الوطنية الديمقراطية، فقد أدت الحماية إلى التحامهما معا.

ومن جهة أخرى، فإن سعدا رغم زيادة اتصاله بالرأى العام منذ خروجه من الوزارة ودخوله الجمعية التشريعية، فقد كان غير مدرك لكل الطاقات الكامنة لدى

---

(١) عبرات الشرق ص ١٩٣.

(٢) أيام لها تاريخ ص ١١٤ ـ ص ١٧٤.

(٣) العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٢٣٩.

الجماهير. لذلك لم يكن جازما بمجيء الثورة، ولكنه بملكة التصور العملى، كان يدرك جازما أنه لا بد لمجيئها من قارعة تشعل نيران الغضب، وكان يرى أن الثورة عمل شاق فى بلد أعزل موهن بالأعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاد وأن ما يفجرها «هو شعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بآرائهم»[1]. ولا شك أن الاستبداد البريطانى خلال الحرب قد أبلغ القلوب الحناجر، وإن كان هذا منبئا بما يمكن أن يحدث بعدها.

ومن جهة ثالثة، كان للمبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكى ولسن قرب انتهاء الحرب عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها، صدى عميق لدى الحركة الوطنية المصرية برمتها، ولدى سعد أيضا، وانطلقت محركات الأمل فى تحقيق الاستقلال التام. واتفقت هذه المبادئ لدى سعد مع جملة من أفكاره التقليدية والمتحررة، وصفها فى أول خطبة وطنية له بعد الحرب فى اجتماع انعقد بمنزل حمد الباسل، بأنها تتفق مع الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة والأخلاق وربط بينها وبين مبادئ الديمقراطية، وأدرك مع غيره أن انتهاء الحرب ينبئ بظهور تناقض بين الدول الكبرى يمكن أن تستفيد منه الحركة الوطنية فى صراعها ضد الحماية البريطانية. وتربص مع غيره انتهاء الحرب.

على أنه من الناحية المقابلة، خرجت بريطانيا من الحرب منتصرة مزهوة، وبدت بالنصر قوية مهيمنة تعمل فى الميدان الدولى لتثبيت «سلام بريطانى» يسود العالم وتسود به العالم.

بهذا بدأت الخطوات الأولى حذرة متربصة، تتحسس الطريق، ظهر هذا فى حديث سعد الشهير مع المعتمد البريطانى «ونجت» فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ غداة إعلان انتهاء الحرب. إذ طلب من عبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى التصريح لهم بالسفر إلى بريطانيا للمباحثة فى شأن استقلال مصر، وذلك باسم المبادئ الحرة التى تنادى بها الأمة البريطانية العظيمة، وقال سعد له «لا نلتجئ هنا لسواك، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية»[2]، وتضمن هذا إشارة حذرة إلى إمكان

---

(١) العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١١٩.

(٢) العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١١٩.

الاتصال بالدول الأخرى والخروج بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية مع بريطانيا، فى وقت تعمل فيه هذه الدول على اقتسام غنائم الحرب، وتتوقع فيه إنجلترا أن تثور أمامها المشاكل فى مؤتمر السلام. وأصر سعد على طلبه باسم التمسك بمبادئ الحرية الشخصية التى تمنع مصادرة حقه فى التنقل. ولم يكن هو من السذاجة بحيث يؤمن بما يقوله للمعتمد البريطانى، وما لبث أن أفصح عن قصده فى خطبه اللاحقة وهو أن القصد من السفر عرض الموضوع على الرأى العام البريطانى، إذ كان يأمل فى ضغط حزب العمال على الحكومة هناك تأييدا لمطالب مصر، كما كان المعروف أن القصد من السفر إثارة الموضوع فى مؤتمر السلام وإحراج بريطانيا والضغط عليها.

وما لبث الموقف أن تصاعد، ويظهر من تتبع الأحداث أن سعدا، كان يدفع الموقف إلى التأزم والتوتر متخذا خطة الهجوم، وكثرت خطبه واتسمت بالحدة المتزايدة يعلن فيها أن الحماية «أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانون الدولى»، وشدد حملته على الإنجليز، وكان واعيا بما يفعل، فقد روى أنه قال: «إما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا. وإلا فهم يتركوننا نموت فى مواضعنا»[1]. وكان ما شاء، إذ اعتقل هو وبعض أصحابه ونفوا فى ٨ مارس ١٩١٩، وكان هذا شرارة الثورة التى انفجر بها لهيب الشعب فى ٩ مارس.

ليس من مهمة هذا البحث تتبع أحداث الثورة، ولكنه محدود النطاق فى بيان الفكر السياسى لسعد زغلول، ويصعب إجلاء هذا الفكر فى ظروف يندمج فيها الفرد كلية فى التيار الجارف لحركة الشعب الثائر. يصف تروتسكى العلاقة بين الفرد والثورة فى قوله «إن الناس ينفعلون انفعالا مختلفا إذا دغدغوا، ولكنهم ينفعلون انفعالا متشابها إذا تعرضوا لحديدة محماة، وكما تحول المطرقة البخارية المكعب والكرة على حد سواء إلى صحيفة معدنية، هكذا تنسحق المقاومات وتضيع حدود الشخصية الفردية تحت ضربات الأحداث العظمى ذات القوة التى لا ترحم».

والحديث عن المطالب الوطنية والديمقراطية للثورة، أمر لا يمكن نسبته لسعد وحده، إنما ينظر إلى مقالاته فى هذا الشأن كعنوان للثورة ومطالبها. وصلابته هى

---

(١) العقاد- المرجع السابق- ص ٢٢٢.

انعكاس لمدى صلابة الحركة الشعبية، وما يعلنه من تنازلات ثانوية أو مرحلية، إنما يستجيب به إلى الإمكانيات الموضوعية الداخلية والخارجية وحدودها، بمعنى أنها أحداث وليست مجرد فكر سياسي. ويكفى القول إن سعدا كان خلال الثورة معبرا عن مطالب الجماهير وأهدافها وإلا ما أصبح زعيما لها. وأنه لم يفرض زعامته على الثورة وعلى الشعب، ولم يكن فى مقدوره أن يفعل، ولكنه كان بناء سياسيا وشخصيا صالحا لأن يقف على رأس الجماهير فى حركتها، ولأن تختار هى العمل تحت زعامته، وأنه مع الأحداث كان مؤهلا لأن ينفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها، وأن ينفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة، وأن يجعل الكتلة الكبيرة منها ترضى به وتلتقى عنده وأن يسلك سبيلا يراعى به جوانب الاتفاق فى الحركة الوطنية، ويبلورها ويعبر عنها، وألا يتراخى تراخيا تسبقه به الجماهير أو إحدى كتلها الواسعة، وألا يقفز بعيدا بما يقطع أواصر ارتباطه بها. وكانت الأحداث مع تكوينه السابق هما ما أهَّلاه للزعامة، وكان قبول الجماهير له ـ بالضرورة ـ اختيارا حرا لم يفرض عليها بضغط ولا بنفوذ مادى.

أما من جهة مسار الثورة وحركة الجماهير، فهذا يتعلق بتقدير الإمكانات الموضوعية المتاحة وقتها، وهو أدخل فى التاريخ منه فى الفكر السياسى لزعيم. وبكلمة عامة فإن ثورة ١٩١٩ رفعت شعارات عن الاستقلال التام والديمقراطية، كانت تتخطى الكثير من الشعارات الوطنية التى رفعتها حركات أخرى فى بلاد أخرى وقتها، وكانت أكثر طموحا وأوضح أهدافا. كما كان كفاح مصر كفاحا رائدا افتتحت به حركات شعوب الشرق بعد الحرب الأولى، وكانت تجربتها تجربة ذات إشعاع وإلهام. فإذا كانت لم تحقق أهدافها كلها فى هذا الوقت، فيكفى القول إن الاستعمار كان مستبدا بخمسة أسداس الكرة الأرضية وقتها، وإنه لم يكتب الانتصار الحاسم لحركة وطنية أخرى خلال ذات الفترة، وإن مصر حققت بثورتها هذه ـ التى مضى عليها خمسون عاما الآن ـ الكثير من التقدم سواء فى علاقتها بالاستعمار أو فى بناء أسس الحياة الديمقراطية فى الداخل، أو فى التطور الاقتصادى. وعلى قدر ما أنجزت الثورة يمكن أن يقدر دور زعيمها فى الظروف الموضوعية. وضمن السياق التاريخى العام لمصر والعالم.

وثمة نقاط أربع تتعلق بدور سعد زغلول فى هذه الفترة:

أولا: يظهر موقفه الشخصى، عندما أعرض مؤتمر السلام والرئيس ولسن عن مناصرة مصر واعترفوا بالحماية عليها. وأدى هذا إلى جنوح معظم رجال الوفد وقتها ممن يمثلون كبار ملاك الأرض إلى مهادنة الإنجليز، والتمهيد لتسوية الخلاف معهم، على أن سعدا قفزت عيناه من الخارج إلى الثورة الملتهبة فى مصر. ولم ييأس من فشل مساعيه الدولية، ولكنه ارتد إلى مصادر القوة الذاتية للحركة الوطنية، وهى حركة الشعب. وبقى متشددا فى موقفه، يدير المعركة فى مصر من باريس ضد الإنجليز، وضد من تخلوا عن الثورة من زملائه، وصاروا من أعدائها. وقد شهد جورج لويد المندوب السامى البريطانى بمصر فيما بعد فى كتابه «مصر بعد كرومر» بأن إعراض الجماعة الدولية عن مناصرة مصر لم ينجح إلا فى إقناع سعد بأن المعركة تجرى فى الأرض المصرية لا فى غيرها. واستغل فرصة وجوده بالخارج ووجود جماعة المنشقين معه بعيدا عن مصر، فى أن يحكم اتصاله بالوفد فى مصر عن طريق عبدالرحمن فهمى ومصطفى النحاس وغيرهما من الشباب، وأن يعزل هؤلاء المنشقين عن الحزب العامل فى البلاد ويكشف مناوراتهم، ويجنب الحركة الشعبية أثر تهادنهم، ويقطع صلاتهم بالحزب، حتى إذا خرجوا بعد ذلك خرجوا أفرادا لم يمس خروجهم كيان الحزب ولا يمس وحدة الحركة الشعبية.

كما يلاحظ من خطبه بعد ذلك، أنه كان ينظر للمسألة الوطنية فى ارتباطها بالديمقراطية، وكانت شروط التفاوض التى يتقدم بها دائما تتضمن إعلان الاستقلال التام عن الإنجليز، وإلغاء الأحكام العرفية فى الداخل، وعرض نتيجة المفاوضة على الشعب قبل إقرارها. فسر الاستقلال مرة بقوله إنه يعنى «خروج الإنجليز من البلاد وحكمها بأهلها دون غيرهم»[1]، وهذا شعار «مصر للمصريين» العتيد، وبهذا كان الاستقلال والديمقراطية، كل منهما هدف للآخر ووسيلة.

ثانيا: سبقت الإشارة إلى حديث سعد عن التناقض بين «القوة» و«الحق»، قوة الحكومة وحق الشعب. وقد ردد ذات الكلمة فى ثورة ١٩١٩ فى بيان أرسله لمصر من الخارج، فقال فى «قوتهم» إرغامنا على النظام الذى يريدون، وأن تعترف به الدول الأخرى، ولكن «حقنا لا يضيع بهذا الإرغام ولا بهذا

---

(١) مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة. ص ٨٧.

الاعتراف». ويظهر بهذا تصور سعد عن «الحق الأعزل»، «القوة الظالمة»، ويصور هذا طابع الكفاح «السلمي المشروع» والتحدى الذى تقابله الحركة الشعبية غير المسلحة أمام استبداد يمسك السلاح. وكانت مصر تعج بالمظاهرات من أقصاها إلى أقصاها والاستعمار والحكومات الرجعية تفرغ الرصاص فى صدور المناضلين. على أن الثورة بقيت رغم ذلك واستمر اندفاع الجماهير فى المطالبة بحقها، فصارت صيغة الصراع بين الحق والقوة صيغة نضالية مفعمة بالثقة فى ظهور الحق، وشاعت عن سعد عبارة أصبحت من شعارات الوفد التى يكثر ترديدها «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة»ولم يقصد سعد الواقعى بأولوية الحق هذه، إن للحق قيمة تفترض انتصاره فى ذاته دون سعى، ولم يدع إلى التواكل انتظارا لنصر يأتى وحده. ولكنه كان يفرغ فيه معنى عمليا واضحا فى حدود ما يراه من إمكانات متاحة، وفى حدود الكفاح السلمي المشروع. ذكر فى رسالته السابقة أن ما يعنيه من أن الحق لن يضيع «أن نبقى مطالبين به ساعين إليه»: وأن نجتهد فى تلمس ما يكون موجودا وما يظهر مستقبلا من ثغرات فى جبهة الخصم، كالصراعات بين الدول، وصراعات الشعوب ضد حكوماتها، وأن نعمل على أن تبقى جبهة الثورة متشددة مستمسكة ليعلم الجميع «أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول إلى استقلالها التام». بهذا يؤكد حرصه على الاستفادة من ضعف جبهة الأعداء، وعلى ضم الصفوف حتى لا يتيح للأعداء الاستفادة من الخلافات فى صفوف الثورة. ومن هنا كان تركيزه على الاتحاد.

ومن ناحية أخرى، بدت القيمة النضالية لمفهوم «الحق» و«القوة» فى ظروف الكفاح السلمي المشروع. فى العمل الدائب على تجريد الحكومة والاستعمار من أية شرعية تستر وجودهما، وتعريتهما من أى تبرير معنوى يمكن به للجماهير أن تسيغ هذا الوجود، والحفاظ على الوعى متيقظا وعلى الروح الوطنية والديمقراطية نقية غير مستعمرة ولا مستعبدة، وعندما ينجح فى تجريد الحاكم من كل قيمة معنوية، تصبح قوته قوة عارية صماء، ويظهر بمظهر العدوان السافر وتبدو سلطته جرما بحتا، وكان قمة ما وصل إليه هذا الأمر أثناء الثورة، هو ارتفاع شعار المقاومة السلبية وعدم التعاون مع سلطة الاحتلال. فبقيت مصر فترات لا يجرؤ أحد أن يتولى حكومتها، وانتشرت المقاومة السلبية انتشارا وجدت به سلطة الاحتلال

نفسها حكومة بغير محكومين . وكان مؤدى هذا الأسلوب ، أنه إذا كان الحق يحتاج إلى القوة التى تنصره ، فإن القوة تحتاج إلى الحق الذى يبررها أو إلى مجرد مظهره . وإذا لم يمكن للتحرك الشعبى الأعزل أن يطيح بالسلطة البريطانية المسلحة الحاكمة ، فهو قادر على هجرها سلميا بأن ينسحب البلد كله من تحتها . وبهذا بلغ الكفاح السلمى قمته النضالية والثورية وقتها .

تجسد هذا الأسلوب فى شعارات تنادى كل مصرى ألا يتعامل مع أى إنجليزى ، فلا يشترك مصرى فى الوزارة ولا يتلقى الموظف أمرا من رئيس إنجليزى ، ولا يتعامل المصرى مع بنك ، أو شركة ، أو متجر أو مصنع أو باخرة إنجليزية . . وكان هذا ما استشاط به الإنجليز غضبا فأوسعوا من حركة الاعتقالات ثم سارعوا فى تقديم ما يمكنهم من تنازلات تحفظ وجودهم المهدد ، وأصدروا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . ويقال إن غاندى فى الهند استوحى هذه التجربة المصرية وبلورها فى أسلوبه المعروف الذى أصبح علامة على الكفاح الهندى ضد الإنجليز . ويبدو أن الوفد كان يدرك صعوبة هذا الأسلوب فيما يتطلبه لنجاحه من تعبئة شاملة ومن اتحاد شعبى ووطنى يبلغ أوسع نطاق . ويبدو أن كان لذلك تأثيره فى تصميم الوفد على فكرة الاتحاد وضم الصفوف ، والنأى بالحركة الشعبية عن أى نقطة يمكن أن تكون إثارتها مفرقة للجمع الكبير .

ثالثا : يذكر كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» ، أن مصر بلد دولى ، وأن الحكم الذاتى فيها ينبغى أن يراعى مصالح الطوائف المختلفة من سكانها المسلمين والمسيحيين والأوروبيين والآسيويين والأفريقيين . وأن خلق حكم ذاتى فى مصر قادر على مراعاة هذه المصالح المتباينة قد يحتاج إلى سنين أو أجيال[1] ، وقرب انتهاء الحرب أعد المندوب السامى البريطانى «ونجت» مشروعا للنظام النيابى يعتمد على التمثيل النسبى للطوائف فى المجلس التشريعى . والخطير فى ذلك أن السياسة الإنجليزية كانت تتعمد تجاهل الانتماء المصرى لدى الشعب ، وأن تفتت وحدته بتصويره طوائف منفصلة ، والتفكير منطقى ، فإذا أراد أجنبى أن يحكم بلدا حكما دائما ، فعليه أن يحول هذا البلد إلى «أجانب» أى إلى تجمعات أجنبية عن بعضها ،

---

(١) Cromar, Modern Egypt, p. 568.

يذوب هو فيها ويطمس اغترابه عنها ويستطيع بذلك أن يمسك زمام الأمور بضرب الشعب بعضه فى بعض.

وخلال السنوات العشر السابقة على ١٩١٩ عمل الإنجليز بنشاط على الإيقاع بين المسلمين والأقباط، واستغلوا مقتل بطرس غالى رئيس الوزراء الذى اغتاله شاب وطنى بسبب خيانته لبلاده وتعاونه مع الإنجليز، واستعملوا فى هذا الخلاف صنائع لهم من الجانبين. واستمروا مصرين على هذه السياسة بما ضمنوه تصريح ٢٨ فبراير من تحفظ على استقلال مصر يتعلق بحماية بريطانيا للأقليات فيها. وكان لسعد فى هذه النقطة جهد واضح لتوحيد صفوف الأمة. وقد أدرك بمصريته، أواصر الارتباط الوثيق بين المسلمين والأقباط، واستعداد الشعب بعنصريه على الامتزاج الكامل، ورأى الشيوخ والقساوسة يغشون متكاتفين المساجد والكنائس، ويتقدمون المظاهرات فجهد فى تأكيد هذا المعنى وتعميقه. حدث أثناء جمع التوكيلات للوفد، أنه لم يلحظ وجود قبطى بين أعضائه فبادر بضم واصف غالى، ثم انضم إلى الوفد سينوت حنا ومكرم عبيد وويصا واصف، وكان لهم نشاط كبير. وكان سعد يعتبر مكرما ابنا له. فلما عين الإنجليز يوسف وهبه رئيسا للوزارة تحديا لشعار المقاطعة وإفسادا لوحدة الشعب، رد الوفد بتعيين مرقص حنا رئيسا للجنة الوفد. وذهب عبدالرحمن فهمى إلى الكنيسة يعلن أنه إذا كان بين القبط خائن فبين المسلمين ستة خونة هم الوزراء الذين قبلوا العمل معه، وتطوع شاب قبطى شرع فى اغتيال يوسف وهبه وأثناء معركة الانتخابات سنة ١٩٢٣ كان سعد يؤكد على «الاتحاد المقدس بين الصليب والهلال» ويوصى الجماهير قائلا «احذورا هذه الدسيسة واعلموا أن ليس هناك أقباط ومسلمون، ليس هناك إلا مصريون فقط. ومن يسمونهم أقباطا كانوا ولا يزالون أنصارا لهذه النهضة وقد ضحوا كما ضحيتم. . فاحثوا التراب فى وجوه أولئك الدساسين. . ولولا وطنية فى الأقباط وإخلاص شديد لتقبلوا دعوة الأجنبى لحمايتهم وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والاعتقال، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح يسامون الخسف ويذوقون الموت والظلم على أن يكونوا محميين بأعدائهم وأعدائكم. .»[1] ولما ألّف الوزارة سنة ١٩٢٤ اختار فيها وزيرين

---

(١) مجموعة الخطب ـ المرجع السابق ص ١٣ ـ ١٤.

قبطيين، وعلق على ذلك بأن ليس ثمة تمثيل نسبى للأقباط[1]. فالكل مصريون، وأن الإنجليز لم يلتزموا النسبة العددية عندما أطلقوا الرصاص على المظاهرات ولم يفرقوا بين مسلم وقبطى، ولم يلتزموها عندما نفوا قادة الوفد. إذ نفى قبطيان وأربعة مسلمين.

ومن جهة ثانية، كان مما يعوق الوحدة الوطنية، ما سبق أن لاحظه محمد عبده من صدع حضارى بين القديم والجديد فى التعليم وفى المؤسسات الاجتماعية والفكرية. وليس لسعد كتابات فى هذا الشأن. وقد سبقت الإشارة إلى سياسته التعليمية التى استوحى فيها فكر محمد عبده فى إصلاح هذه الحال. على أنه خلال الثورة كان بشخصيته هو من عوامل التجميع بين الاتجاهات والتيارات الثقافية المختلفة. فهو ريفى لم تنقطع صلته بالريف حتى وفاته، وأزهرى حفظ القرآن فى الكتاب ودرس علوم الدين فى الأزهر وتتلمذ على الأفغانى ومحمد عبده، ولكنه حضرى درس فى حياته الفكر الحديث ونهل منه، ومارس تطبيق القوانين الوضعية واتصل بالبيئات المختلفة، واكتسب القدرة على مخاطبة كل نمط فكرى وتفهمه. وهو من ناحية أخرى شيخ تمتد ذاكرته السياسية إلى ثورة عرابى، ولكنه استطاع أن يفلت فى سن الستين من وهن الشيخوخة وأثرها المحافظ على تفكيره، كما استطاع أن يفلت من قبل من محنة جيله المؤيسة بعد احتلال مصر. وأدرك فى هذه السن أن الشباب هم مصدر قوة الثورة، وقف بين الطلبة فى ١٩٢٣ وهو فى السادسة والستين يقول «أتخيل كأنى عدت إلى الصبا، وعادت إلى صدرى حماسته فأستسهل كل صعب وأستهين بكل خطب وألبى كل صوت يدعو إلى التقدم والارتقاء»[2]. وبهذا كان سعد شخصية مجمعة تقف على المشارف وعند ملتقى الخطوط.

رابعا: كان فكر سعد يقف عند حدود الحركة الوطنية الدستورية. انطبع تفكيره بهذه الحدود، وحرص أيضا خلال الثورة ألا يتجاوزها حرصا منه فيما يرى على الوحدة الوطنية وتجنبا لكل ما يثير الاختلاف. «إن الأمة المصرية ليس لها إلا مبدأ واحد اتفقت كلمتها عليه، وهو مبدأ الاستقلال لمصر والسودان. وليس لها إلا

---

(١) انظر وثائق الطليعة عن ثورة ١٩١٩.

(٢) مجموعة الخطب ـ المرجع السابق ص ٩١.

برنامج واحد هو الذى سبقت الإشارة إليه، وهى هيئة الوفد المصرى . . »[١]، ومن هنا كان مفهومه للوفد أنه ليس حزبا ولكنه وكيل عن الأمة فى المطالبة بالاستقلال «نقول نحن لسنا بحزب وإنما نحن وفد موكل عن الأمة يعبر عن إرادتها فى موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام. فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها، وإنى أعدكم إن شاء الله أنى عند بلوغها أتنحى عن العمل فلا تروننى أعمل ولا تسمعوننى أتكلم . . أما المسائل الداخلية . . فهذه مسائل أترك الأمر فيها لمن هو أعرف منى بها . . وأما ما يتعلق بالاستقلال فنحن أمة لا حزب ومن يقول إننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرما. لأن هذا يدل على أن فى الأمة حزبا أو أحزابا لا تريد الاستقلال»[٢].

يذكر العقاد تلخيصا لدور سعد زغلول :

«إذا استطاع هذا الزعيم أن يبث هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه فكل ما تنشئه الأمة وهى مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه. أما إذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو بزعيم. وسعد زغلول قد بعث فى مصر هذا الروح، أو هو قد أيقظه أو هو قد جمعه حواليه. فكل ما نهضت به الأمة من الاشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول. هذه الزعامة هى التى التقى حولها المصريون فعلموا أنهم أمة. وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة. وأنهم رجال ونساء ولكنهم أمة، وأنهم شيب وشبان ولكنهم أمة، وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة، فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين . . »

الحمد لله .

---

(١) مجموعة الخطب ص ٨٩.

(٢) مجموعة الخطب ص ٢٧-٢٨.

تعليق

أبو سيف يوسف

١- يقدم طارق البشرى تحت هذا العنوان إحدى المحاولات الجادة والجديدة فى هذا الموضوع، وهو فى دراسته هذه يمسك بمفاتيح رئيسية :

- فهو يحدد الأصل الطبقى لسعد زغلول (الطبقة الوسطى من الملاك الزراعيين) .

- ويحدد أن سعدا مع ذلك مثقف ينتمى إلى طليعة المثقفين المعبرين عن الطبقة الوسطى الصاعدة .

- ويحدد الكاتب وضع سعد داخل الحركة الوطنية، فيشير إلى أنه جسر بين ثورتين : الثورة العرابية، وثورة ١٩١٩ .

- ثم يحدد المكونات الرئيسية لفكره كمثقف مصرى تلقى العلم فى الكتاب والأزهر وتأثر بقوة بفكر محمد عبده كما تأثر بالفكر الليبرالى - فكر البرجوازية الأوربية - خصوصا بأفكار الثورة الفرنسية .

٢- واعتمادا على هذه المفاتيح الرئيسية يتفادى طارق البشرى - إلى حد ملحوظ الوقوع فى براثن المنهج الذاتى فى الكتابة عن الشخصيات التاريخية . هذا المنهج الذى يعزل الشخصية عن المجتمع والطبقة الأيديولجية السائدة، وما يترتب على هذا

(*) نشر هذا التعليق من الأستاذ أبوسيف يوسف فى ذات عدد مجلة الطليعة الذى نشر فيه البحث فى مارس سنة ١٩٦٩ .

ـ بالضرورة ـ من تضخم المزايا، أو تضخيم الأخطاء والعيوب، ونحن نعلم أن هذا المنهج الذاتى قد ساد بين عدد من المؤرخين والكتاب. فحاول بعضهم أن يرسم صورة أسطورية لسعد كبطل من أبطال الأساطير. فى حين حاول البعض الآخر أن ينالوا من مكانته فى تاريخنا القومى كقائد سياسى وزعيم وطنى ولدته الحركة الوطنية التى استأنفت النهوض بعد هزيمة الثورة العرابية.

٣ـ ولا بد أن نعترف بأن ثمة صعوبات جمة تواجه كل من يحاول أن ينهج فى كتابة التاريخ القومى نهجا موضوعيا «أى علميا» فالظاهرة التاريخية بطبعها معقدة أشد التعقيد. وفى مجال دراسة الشخصيات: القادة والمفكرين.. إلخ تبدو هذه الصعوبة على الوجه التالى: وهى أن فكر هذه الشخصية له ـ بشكل عام ـ جانبان:

ـ جانب ذاتى من حيث إن هذا الفكر نتاج ذات، أو فرد له صفاته النوعية.

ـ وجانب موضوعى، من حيث إن هذا الفكر يظهر فى مجتمع معين ويستخدم تصورات أنضجها هذا المجتمع.

وتكمن الصعوبة هنا فى توضيح العلاقة الجدلية بين هذين الجانبين.

٤ـ وأمام هذه الصعوبة قد يجنح الدارسون فى العادة إلى أحد اتجاهين: اتجاه يضع أفكار الشخص محل الدراسة خارج نطاق القوانين العامة للمجتمع. وهذا ما حاول أن يتجنبه طارق البشرى فى دراسته. واتجاه آخر يتمثل فى العمل على استخلاص محتوى فكر الشخص بكيفية آلية أو شبه آلية من المجتمع ومن الظروف المحيطة. وأخشى أن هذا ما نجده فى دراسة طارق. فتحت تأثير الحكم العام الذى انتهى إليه الكاتب من أن سعدا لم يكن مفكرا صاحب نظرية ولا داعية سياسية ولكنه كان رجل دولة وضع فكر سعد فى إطار صارم لا يكاد يتجاوزه، أو يضيف إليه، وهو فكر الأستاذ الإمام محمد عبده، ولكن إذا اتفقنا مع طارق على أن الأستاذ الإمام كان رائدا لسعد، وإذا اتفقنا معه ـ مرة أخرى ـ على الفرق بين محمد عبده وبين سعد زغلول هو الفرق بين الداعية أو المفكر وبين السياسى أو رجل الدولة، إلا أنه يصعب ـ مع ذلك ـ وفقا للضرورة التاريخية أن نتصور أن سعدا الذى قاد ثورة ١٩١٩ وتجمعت حوله الأمة لم تكن له أفكاره الخاصة واجتهاداته عن أهم القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية فى عصره.

وتحت تأثير هذه النظرية الآلية فى التفاعل بين سعد وبين المؤثرات المحيطة به يجد الكاتب نفسه مرة أخرى أمام صعوبة التعرف على ملامح فكر سعد إبان انفجار ثورة ١٩١٩ . وفى هذا يقول «إنه يصعب إجلاء هذا الفكر فى ظروف يندمج فيها الفرد كلية فى التيار الجارف لحركة الشعب الثائر!» .

والواقع أنه يصعب علينا أن نسلم مع طارق بهذا المنطق :

أولا : لأن سعدا لم يكن مجرد فرد فى ثورة : لم يكن مجرد فلاح فقير أو عامل أو مجرد مثقف عادى : أو مالك يتحرك على أرض ثورة ١٩١٩ . بل كان سعد قائد الثورة، فيه صفات أهلته لهذه القيادة .

وثانيا : لأن سعدًا كقائد لهذه الثورة ينتمى إلى طبقة صاعدة هى الطبقة الوسطى، وكان لها النفوذ الغالب فى صياغة شعارات الثورة وفى تحديد مسارها . وسعد على هذا يقع تحت نفوذ هذه الطبقة وتحت تأثير حزبها، ولكنه يقع أيضا ـ خصوصا أثناء اشتداد المد الثورى ـ والحال كذلك ـ لمؤثرات متناقضة ومتصارعة تنعكس على فكره وعلى مواقفه العملية . وهذا يفسر بشكل عام ـ التناقض بين مواقفه (الراديكالية) عند تعاظم حركة الجماهير، وبين مواقف المهادنة أو الوفاق ضد حالة انحسار الهبة الثورية . ففى الحالة الأولى كان يلقى «الخطب الحادة» ويدعو إلى مواقف متشددة ضد الإنجليز، وفى الحالة الثانية كان يبدى ميلا إلى مهادنتهم على أساس أن بين البلدين «مصالح مشتركة» لا يصعب التوفيق بينها .

ولكن كيف كان سعد يحل هذه التناقضات؟ بين ضغوط الاستعمار والإقطاع من ناحية وبين ضغوط حركة الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين من ناحية أخرى . كان سعد يحل هذه التناقضات بالسعى إلى دعم مراكز الطبقة الوسطى فى الحكم والإدارة عاملا باستمرار على وضع حركة الجماهير تحت الوصاية حتى لا تخرج عن قيادة الوفد [١] . والواقع أن دراسة طارق البشرى تقدم لنا مثلا واضحا

---

(١) يقول فولاد يكن، وهو أحد الكتاب الشبان الذين مجدوا سعد زغلول، وذلك فى كتاب نشره فى باريس عام ١٩٢٧، تحت عنوان (أبو الشعب المصرى سعد زغلول) إنه إذا كان سعد قد استطاع خلال اللحظات التاريخية أن يستنفر الجماهير، فإنه عرف كيف يهدئها ويدعوها إلى النظام كلما اقتضت ذلك مصلحة البلاد . وإن مظاهرات كثيرة من ١٩١٩ ـ ١٩٢١ تفرقت بناء على كلمة منه .

عن مفهوم سعد للحرية والديمقراطية، هنا يتمثل الجانب التقدمي في فكر سعد في أنه يضع الحرية والديمقراطية في مقابل التصورات والمؤسسات الإقطاعية المتخلفة المتمثلة في نظام الحكم والإدارة والتعليم والموقف الاجتماعي من تحرير المرأة. ولكن مفهوم سعد عن الحرية والديمقراطية كانت له أيضا جوانبه المحافظة. فالحرية عنده وعند قيادة ثورة ١٩١٩ لم تكن أصلا ثورة زراعية أو إصلاحا زراعيا يحرر فقراء الفلاحين ويلغي السخرة ولم تكن دعوة للفلاحين والعمال إلى أن ينظموا أنفسهم ويقوموا بمبادرات للدفاع عن مصالحهم. وانتهت الحرية والديمقراطية إلى أن تكون في فكر سعد «نظاما للحقوق والواجبات» وشعارات مجردة عن «النظام العام» تصوغها الطبقة المتوسطة للدفاع عن مصالحها الأساسية.

وما يقال عن التناقض القائم في فكر سعد زغلول عن الحرية والديمقراطية يقال أيضا عن التناقضات المرتبطة بأفكاره عن الأمة والحزب، والاستقلال.. إلخ.

٥- من هنا، ومما تقدم نفضل عند دراسة فكر شخصية تاريخية كسعد زغلول أن تبدأ الخطوة الأولى في منهج الدراسة بعملية تحليل داخلي لفكره. وهدف هذا التحليل هو أن نحدد المشكلات النوعية التي واجهت سعد في مجتمع معين وفي زمن معين لنصل إلى تحديد التناقضات الرئيسية في فكره، لنحدد الجوانب التقدمية والجوانب المحافظة وبعد هذا تأتي الخطوة الثانية وهي تقييم هذه التناقضات على ضوء الاتجاهات الأساسية السائدة في المجتمع. ثم تأتي الخطوة الثالثة وهي تأصيل هذا الفكر. وتحديد نسبته إلى التيارات الفكرية السائدة ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة لحركة المجتمع. ونحن نعلم أن الكاتب قد اهتم بالخطوتين الثانية والثالثة. لكن عدم الالتفات إلى إبراز التناقضات الرئيسية في فكر سعد زغلول هو الذي يفسر وجود الاختلاف الواضح في المنهج بين كتابة الجزء الرئيسي من الدراسة وبين خاتمة الدراسة، هذه الخاتمة التي تبدأ بإدماج فكر سعد «في التيار الجارف لحركة الشعب الثائر». بل إن هذا يفسر لنا أيضا كيف أن خاتمة الدراسة قد شابتها بالفعل نظرة مثالية. كقول الكاتب إن سعدا «كان مؤهلا لأن ينفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها وأن ينفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة» وواضح أننا لا نستطيع بحال أن نقول إن سعدا قد انفتح على التيارات الديمقراطية المعبرة عن مصالح الكادحين في مصر.

أكثر من هذا، قد لا نستطيع أن نقول إن فكر سعد (حتى أثناء تعاظم مد الثورة الوطنية) كان يندمج كلية فى الشعب. والمثل الذى نقدمه هو النداء الذى أرسله سعد زغلول بتوقيعه إلى البرلمان الفرنسى عام ١٩١٩. وهذا النداء وثيقة حقيقية تسجل المواقف الأساسية للبرجوازية المصرية من القضية الوطنية.. وهكذا نقرأ فيها:

- إن مصر كانت تريد أن تحارب إلى جانب الحلفاء فى مقابل الاعتراف باستقلال مصر.

- وإنه من الظلم أن توضع مصر على قدم المساواة مع بعض البلدان العربية التى كانت تابعة للسلطة العثمانية، لأن مصر فضلا عن أنها أكثر تحضرا وأكثر تطورا من النواحى الاقتصادية والاجتماعية، قد فتحت بعض هذه الولايات لحساب تركيا، كما أنها فتحت البعض الآخر لحسابها خلال حروب ١٨٣٢ - ١٨٣٩».

- وإن اللغة الفرنسية «قد أصبحت بين عائلاتنا أشبه بلغة قومية ثانية. وباللغة الفرنسية تعبر النخبة الممتازة عن نفسها».

واضح إذن أن هذا الفكر لا يعبر عن مجموع الشعب ولا يندمج فيه، ولكنه فكر الطبقة الوسطى بكل معانى الكلمة.

وأخيرا فإذا كانت هذه الملاحظات لا تنقص من الدراسة القيمة التى قدمها طارق البشرى، فليس هدفها أيضا أن تنال من مكانة ثورة ١٩١٩ كإحدى الثورات الوطنية الكبرى فى عشرينيات القرن الحالى، ولا أن تنال من مكانة سعد زغلول كقائد يعتز تاريخنا الوطنى بما قدمه لبلاده.

هل نحاكم الماضى بمعايير الحاضر؟(*)

كتب الأستاذ أبو سيف يوسف تعليقا على مقال «سعد زغلول . . وفكره السياسى» الذى نشرته لى الطليعة فى ذات العدد . ولى على هذا التعليق عدة ملاحظات :

أولا : رأى الأستاذ أبو سيف أن المقال وضع فكر سعد زغلول فى إطار صارم من فكر الأستاذ الإمام محمد عبده لا يكاد يتجاوزه والصحيح - كما يبدو - أن المقال عنى بإظهار الصلة الفكرية بين سعد وأستاذه من خلال علاقتهما وكتابات بعض المعاصرين لهما ، ثم من خلال الاستعراض للتوافق بين مواقفهما السياسية مدة حياة الإمام ، والتوافق بين الفكر السياسى الذى دعا إليه محمد عبده ومواقف سعد زغلول ، وكان هذا محاولة لتكشف العمق الفكرى لسعد زغلول بوصله بأقرب تيار فكرى له ، وذلك فى ظروف لم يحفظ التاريخ لنا منها نصوصا تحدد السمات الشخصية لفكر سعد بما يميزه عن اتجاه الأستاذ الإمام رغم الاتفاق الأساسى بينهما الذى شهد به معاصروهما والذى يظهر من متابعة مواقفهما السياسية والفكرية . وقد جهد المقال ألا ينقل إلى القارىء حكما مجردا ، وحاول أن يشير فى أى مناسبة إلى أقوال محمد عبده وأقوال سعد زغلول أو مواقفه ، ليضع أمام القارئ صورة عن الموضوع ، وليكون القارئ هو من يقرر ، هل ما يفترضه المقال من تشابه بين فكر الرجلين صحيح مشهود به أم غير صحيح أم يعوزه الدليل ، وما مدى التشابه بينهما .

(*) تعقيب من كاتب المقال على تعليق الأستاذ أبوسيف يوسف ، وقد نشر التعقيب فى مجلة الطليعة فى عددأبريل سنة ١٩٦٩ .

ومن جهة ثانية، يبدو أن «التعليق» لم يلحظ أنه بعد وفاة الشيخ محمد عبده، تطور فكر سعد زغلول إلى ما يجاوز فكر الإمام وفكره هو نفسه من قبل، وذلك بعد خوضه تجربة الاشتراك فى الوزارة وزيرا للمعارف، وبعد تبنى الإنجليز سياسة الوفاق مع الخديو، وازداد هذا التجاوز لفكر الإمام وضوحا مع زيادة التقارب بين الإنجليز والخديو، وبلغ قمته باستقالة سعد وبمواقفه فى الجمعية التشريعية ثم بفرض الحماية البريطانية على مصر. ويبدو لى أن المقال لم يكن غامضا فى تتبعه لهذا الخط، وقد ذكر المقال أن محمد عبده توفى «قبل أن يعلم أن الوجود الإنجليزى هو سند حكم الخديو الاستبدادى رغم الاختلافات الثانوية، وهو العائق ضد تمصير مؤسسات الحكم وتطويرها ديمقراطيا ولو بالأسلوب التدريجى..» (ص ١٩، ٢٠) كما ذكر أن محمد عبده الذى لاحظ الانقسام فى المجتمع بين المؤسسات التقليدية والحديثة فى الفكر والتعليم «لم يلحظ أن علاج هذا الأمر مهمة سياسية خليقة بأن تلقى معارضة كل من السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الإنجليز)»(ص ٣٠) وأن سعدا الوزير فى سعيه لإصلاح التعليم حسب مبادئ الإمام وجد المقاومة من السلطتين، ويظهر من السياق أن هذين القولين هما من تجارب سعد زغلول فى حياته السياسية بعد وفاة الإمام، وأنها تجارب خطت بفكر سعد إلى ما يجاوز أستاذه. ثم ذكر المقال، من مواقف سعد فى الجمعية التشريعية اعتراضه على توسيع سلطة مجالس المديريات باعتبارها تضليلا بالديمقراطية، وإن كان موقفه هذا «يحمل ذات الأبعاد عن منهج الإصلاح الديمقراطى التدريجى الذى نادى به الشيخ محمد عبده». (ص ٣٩). ويظهر بهذا جميعه أن سعدا تخطى الشيخ محمد عبده بالنسبة للموقف من الإنجليز وبالنسبة للإصلاح الاجتماعى وبالنسبة لمبدأ الإصلاح التدريجى ذاته. وبهذا يبدو من المقال - على عكس ما يذكر التعليق أن سعدا الذى قاد ثورة ١٩١٩ كانت له «أفكاره الخاصة، واجتهاداته عن أهم القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية فى عصره». وهى ما حاول المقال أن يلخصه فى النقاط الأربع الواردة بآخره.

ثانيا: اقتطف «التعليق» من المقال عبارة عن دور سعد فى ثورة ١٩١٩ هى أنه «كان مؤهلا لأن ينفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها وأن ينفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة». وفهم من هذه العبارة أن المقال يقصد أن سعدا

انفتح على التيارات المعبرة عن مصالح الكادحين فى مصر، أى على الفكر الاشتراكى فيما يراه التعليق. والحقيقة أن هذا الفهم غير دقيق، وأن العبارة السابقة قد اقتطفت بشكل مبتسر، وقد تلاها فى المقال مباشرة « . . وأن يجعل الكتلة الكبيرة منها ترضى به وتلتقى عنده وأن يسلك سبيلا يراعى به جوانب الاتفاق فى الحركة الوطنية ويبلورها ويعبر عنها . . » واتصال العبارة، يظهر المعنى الذى قصدته فى المقال، وهو عكس ما فهمه التعليق. والمقصود بانفتاح سعد على التيارات المختلفة، لا يعنى أنه يتبناها كلها على اختلافاتها، ولكن أنه يدخلها جميعا فى حساباته السياسية مراعيا جوانب الاتفاق بينها ليبقى على الكتلة الكبيرة من الجماهير تجمعها حول مطلبى الاستقلال والحرية، حذر أن يؤدى الخلاف إلى تشتتها، وهذا مسلك أى زعيم ذى أصالة وفهم يحرص فى سياسته العملية على أن يكون قوة مجمعة، يحرص على أن يركز على أضعف الحلقات وأن يحشد لها كل ما يمكن من طاقة. وإذا كان من «المثالية» القول إن سعدا يتبنى الفكر الاشتراكى، فإن هذا القول لم يرد بالمقال، إنما ما ورد به هو معنى عملى محدد على ما سبقت الإشارة.

ثالثا: بعد ذكر ما تقدم، تظل هناك النقطة الأساسية، وهى الخلاف بين «المقال» و«التعليق» حول تقدير ثورة ١٩١٩، وهل كان المطلوب تاريخيا منها أن تنادى بالثورة الزراعية وبتحرير فقراء الفلاحين، أم أن ذلك كان يخرج عن حدود الممكنات التاريخية المتاحة فى ذلك الوقت. ويبدو لى أنه من المثالية اتهام ثورة ١٩١٩ بتقصيرها فى هذا الجانب، وأنه نوع من محاكمة الماضى بمعايير الحاضر مع اختلاف الظروف التاريخية. ويصعب أن نجد حركة وطنية قامت فى ذات الفترة منادية بالثورة الزراعية. بل يصعب أن نجد حركة وطنية أخرى قامت وقتها ونجحت ضد الاستعمار نجاحا حاسما، أو رفعت شعارات وطنية تتجاوز الشعارات التى رفعتها ثورة مصر. وحتى الحركات الشيوعية التى قامت وقتها فى البلاد المستعمرة والتابعة وطالبت بالثورة الزراعية فى إطار الحركة الوطنية الديمقراطية، لم تستطع أن تظفر بنصر حاسم إلا فى بعضها، وكان هذا قبل الحرب العالمية الثانية. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية وجدت حركات وطنية أصيلة أكدت على جانب الاستقلال وحده، ولم تنتقل إلى غيره من المجال الاجتماعى إلا بعد تحقيقه، كما حدث فى الجزائر مثلا. وثورة شعب فلسطين اليوم تكتسب أصالتها الثورية من

حرصها على ألا تشتت جهودها فى غير ما يفيد معركة التحرير الوطنى من قضايا المستقبل الاجتماعى. وإذا كانت حجة هذه الثورات المعاصرة أنها تواجه عدوانا شرسا يهدد الوجود القومى أو البشرى للشعب، فحجة ثورة ١٩١٩ أنها حدثت منذ خمسين عاما فى ظروف سيادة الاستعمار فى العالم وضعف النمو الصناعى والحضارى فى الداخل وغير ذلك من العوامل.

ومن جهة ثانية، لم تطالب الثورة بإلغاء الامتيازات الأجنبية فورا، رغم قيام الشواهد الدالة على حرص قادتها على إلغاء هذه الامتيازات مستقبلا باعتبار أن إلغاءها صنو الاستقلال. وكان عدم المطالبة بإلغائها فورا، أساسه الحرص على عدم تأليب الدول الكبرى، وعلى محاولة الاستفادة من الصراعات بينها وبين بريطانيا، وكان هذا فى وقتها موقفا سليما. فإذا كان ذلك هو الوضع القائم حينئذ، فهل كان من الممكن تاريخيا وقتها المناداة بالثورة الزراعية وضرب كبار الملاك المصريين، فى وقت لا تستطيع فيه الحركة الوطنية أن تلغى امتيازات الأجانب حتى بغير المساس بأموالهم ومؤسساتهم العاملة فى الاقتصاد المصرى؟

وإذا استفتينا خبرتنا التاريخية، لوجدنا أن إلغاء الامتيازات بدأ سنة ١٩٣٧، وتم سنة ١٩٤٩. ولم يبدأ الإصلاح الزراعى إلا سنة ١٩٥٢. وأنه بعد ١٩٥٢ كانت تصفية المصالح الأجنبية وتأميم المؤسسات الصناعية، أجنبية كانت أو مصرية، كانت أكثر حسما وأقل تعقيدا من إنجاز الثورة العرابية. فهل مع هذا يمكن القول إن ثورة ١٩١٩، بأى معيار من المعايير كانت مطالبة بإجراء الثورة الزراعية.

إن لثورة ١٩١٩ إنجازًا ديمقراطيًا هامًا. رغم ما فرض عليه من قيود، فإنه أتاح للشعب قدرا من الحرية احتضن نموه الاجتماعى والفكرى. ويكفى فى هذا أن يقارن بين أسلوب حياة المصريين بعدها وبين أسلوب حياتهم قبلها فى عهد الولاة والخديويين، وعهد العثمانيين والمماليك، تكفى هذه المقارنة ليظهر كم كان إنجازها زخرا ديمقراطيا. وثورة ١٩١٩ أيضا أقامت الجماعة المصرية على أساس من الوحدة الوطنية ورمت الخلافات الطائفية بعيدا. وهذا مكسب قد لا نلتفت إلى أهميته اليوم، لأننا ننعم به وننهل من معينه آمنين أنها عين لن تغيض، ولو كان هذا فقط ما أنجزته الثورة لكفى به مغنما.

على أن هذه الأمور جميعا، لا تكفى فيها كلمة من هنا وكلمتين من هناك، إنما تحتاج إلى الدراسة الجادة الهادئة، الصبور لسائر الظروف والملابسات.

أما وما وصف به التعليق المقال من الاستخلاص «الآلى» أو «شبه الآلى» لأفكار سعد زغلول من الظروف، فهذا أمر ينبغى أن يترك الرأى فيه للقارئ، لأنه يستحيل على الشخص أن يقيم عمل نفسه.

مصطفى النحاس(*)

القسم الأول
مصطفى النحاس وعصره

(١)

مقدمة

مصطفى النحاس، ، ،

كان زعيم مصر على مدى الربع الثانى من القرن العشرين، من أغسطس ١٩٢٧ عندما خلف سعد زغلول فى رئاسة «الوفد المصرى» تنظيم ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية والديمقراطية، وذلك حتى ثورة يوليه ١٩٥٢ .

وصفه مكرم عبيد مرة بقوله : «رجل مد إلى الأمام صدره كأنه يرى فى عينى فكره عدوا يتحداه ولا يخشى خطره . . »، وهذه الصورة هى عين الانطباعة التى التقطها عنه السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى، وأثبتها فى مذكراته عن أول لقاء له به فى حفل بدار المندوب السامى فى ١٩٣٥ ، رجل يمشى بصدره كأنه يتحدى. ونحن الذين تفتح إدراكنا السياسى فى الأربعينيات ومع نهايات الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ أدركناه زعيما غير منازع أو شبه غير منازع، وهو يقف صنوا وندا لأعلى رأس رسمى فى البلاد، الملك فاروق، وكانت لا تزال فيه

(*) دراسة أعدت عن المذكرات التى أعدها محمد كامل البنا عن مصطفى النحاس.

بقية من صمود وتحد، ختم بها حياته السياسية بإلغاء المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى ١٩٣٦ .

هو مصطفى ابن الشيخ محمد ابن الشيخ سالم النحاس، ولد فى ١٥ يونيه ١٨٧٩ قبيل الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ وشب وعاش فى عهد الاحتلال، وولد فى بلدة سمنود وهى مدينة صغيرة من أعمال محافظة الغربية فى وسط الدلتا إلى الشمال الشرقى، يقال إنه لم يكن يزيد سكانها على اثنى عشر ألفا، منهم خمسمائة قبطى وعشرون أجنبيًا. وولد لأب تاجر أخشاب متوسط الحال، وكان مصطفى واحدا من سبعة إخوة ومن ستة أشقاء منهم، وفى الأشقاء أخت واحدة.

تعلم فى الكُتّاب مادة الكتاتيب، حفظ القرآن وتعلم الكتابة والحساب، ثم دفعه أبوه صبيا إلى مكتب البرق فى المدينة ليكتسب هذه المهنة، وأغرى ذكاؤه أحد كبراء البلدة أن يقنع أباه بأن يسلكه فى تعليم المدارس، وأن يسعى ليدخله مدرسة «الناصرية» بالقاهرة، القسم الداخلى، وهى مدرسة أبناء الذوات، كما أكسبه تفوقه فى التعليم مجانية التعليم، فجاز من المدرسة الناصرية إلى المدرسة الخديوية الثانوية إلى مدرسة الحقوق، وتخرج فيها عام ١٩٠٠، وكان ترتيبه الأول على خريجى هذه السنة.

اشتغل بالمحاماة فى المنصورة ثلاث سنوات، ثم عين قاضيا، وأمضى فى قنا وأسوان بالصعيد ست سنوات، ثم نقل إلى ميت غمر جنوبى المنصورة، ثم قاضيا بمحكمة عابدين بالقاهرة، ثم رئيس دائرة بمحكمة طنطا. ثم أخرج من القضاء لاشتغاله بالثورة لما شبت فى ١٩١٩، بمدة كلية فى القضاء خمسة عشر عاما قضاها من يناير ١٩٠٤ إلى يوليه ١٩١٩، وكان أعزب يسكن فى حى شبرا مع أخته يكفل أولادها.

اتصل بالحزب الوطنى وكان عضوا نشيطا بنادى المدارس العليا الذى أنشئ فى ١٩٠٥، وقيل إنه صار وكيلا للنادى، ولكن من كتبوا عنه أثناء حياته لم يريدوا أن يعنوا كثيرا بهذه الفترة ولا بصلته المبكرة بالحزب الوطنى، نظرا للخصومة السياسية التى قامت من بعد بين رجال الحزب الوطنى وبين الوفد، والنحاس فى العشرينيات إلى الأربعينيات من عمره، قبل الحرب الأولى وأثناءها كان على اتصال بمجموعات

من أهل جيله السياسيين للنظر فى مستقبل مصر - وبدأوا بعد الحرب يتحركون ويتصلون بكبار الشخصيات وعلى رأسهم سعد زغلول، ويبدو أنه كان لهؤلاء شبكة اتصالات منظمة عرفوا بها أن وفدا يتشكل يزمع السفر للخارج لعرض قضية استقلال مصر على المنتديات الدولية، وعرفوا أن اجتماعات سعد وأصحابه لتشكيل هذا الوفد تتابعها عيون الحكم البريطانى وأن اجتماعاتهم السرية فى بيت سعد تراقب، وأبلغت هذه المجموعات سعدا وأصحابه بذلك.

وبعد أن تشكل الوفد فى ١٩١٨ ضم سعد إلى الوفد من هذا الشباب مصطفى النحاس وحافظ عفيفى، ثم عين سعد مصطفى النحاس سكرتيرا عاما للوفد.

وكان عمر مصطفى النحاس منذ ولد فى ١٨٧٩ حتى ابتعد عن السياسة كلية فى ١٩٥٣، هو عمر الاحتلال البريطانى فى مصر، من أول ما دخلها العسكر البريطانية فى ١٨٨٢ حتى غادرها آخر جندى بريطانى فى ١٩٥٦، بفارق ثلاث سنوات فى كل من البداية والنهاية.

وتاريخ مصر فى عهد الاحتلال البريطانى يمكن أن ينقسم إلى مرحتلين متميزتين، تفرق بينهما ثورة ١٩١٩.

(٢)

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها فى زمانها من بلاد المستعمرات. وعندما دخل العسكر البريطانية القاهرة فى سبتمبر ١٨٨٢، وجدوا بها دولة تتكون من مجلس الوزراء وبرلمان منتخب، ومن وزارات ومصالح وإدارات، ومن جيش نظامى حديث، بنى على عهد محمد على وخاض معارك تاريخية فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن ذاته، ثم صفى فى الأربعينيات، ثم أعيد بناؤه على عهد إسماعيل فى الستينيات، وحارب فى الحبشة وأعالى النيل، كما وجدوا بها شرطة نظامية وتقسيمات إدارية ومديريات ومراكز وأقسام ونظم إدارة محلية ومجالس بلدية وإقليمية، وبيروقراطية حديثة تمسك أزمة الأمور ونظم تعليم وقضاء قديمة وحديثة، هى دولة تكامل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن، فصارت موطدة الأركان مدعومة البنيان.

ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد، تدور فيه دعوات النهوض والارتقاء من عشرات السنين السابقة، وتختمر فيه تجارب الإصلاح والبناء المؤسسى، وتقوده نخب سياسية واجتماعية ذات خبرة وذات أفق واسع ونظر دقيق، كما وجدوا بها عناصر ما كون الثورة العرابية التى جمعت جيشا وشعبا وخاضت حربا وثورة، وهى إن كانت هزيمة أمام جيش الإنجليز، فقد كان هزمها الاقتحام العسكرى لجيش غاز لواحدة من أقوى دول الأرض، والنصر العسكرى للجيش الغازى هو أيسر الخطوات، وبعده تبدأ المحنة وتبدأ المهمة الصعبة، مهمة التمكن من الحكم والسيطرة على المجتمع وتوطىء الأكتاف، وكل ذلك لا تجدى فيه كثيرا قوة الجيش الغازى، وكل ذلك يجتمع فيه للمصريين عدد من العناصر والقدرات السابق ذكرها مما يصعب تجاهله على من يريد (من حكومات الإنجليز) استدامة سيطرته على هذا المجتمع.

ومن جهة ثانية، فقد أوجبت الأوضاع الدولية على الإنجليز ألا يسفروا عن حقيقة نواياهم البقاء فى مصر، ومن بداية القرن التاسع عشر كانت الدول الأوروبية الكبرى على تنافس على مصر، وخاصة بريطانيا وفرنسا، وكانت مصر جزءاً من المسألة الشرقية التى عرفتها السياسة الأوروبية فى ذلك القرن، بمعنى التنافس الأوروبى على إرث ممتلكات الدولة العثمانية، وتدخل فى ذلك روسيا والنمسا مع بريطانيا وفرنسا، ومصر فريسة أكبر من أن تختطف فجأة وتلتهم فى يسر، وحجمها وموقعها بين بلدان المسألة الشرقية، هو حجم وموقع لا يسهل تجاهله فى الموازين السياسية بين القوى المتنافسة، والإنجليز بما اشتهر عنهم فى «اقتصاديات السياسة»، بقدر ما تعنيهم السيطرة على مصر، يعنيهم ألا يؤدوا عنها ثمنا غاليا من مصالحهم، سواء فى مصر أو غيرها من جهات العالم.

لكل ذلك كانت نقطة البداية فى السياسة البريطانية أن يدخلوا مصر بدعوة من الخديو لإقرار الأمن والنظام، وأن يبقوا فيها باسم الشرعية المستفادة من استبقاء الخديو لهم ولذلك فإن من يتابع هياكل الحكم المصرى قبيل الاحتلال وعقيب حدوثه، دون أن يضع واقعة الاحتلال فى حسبانه، يكاد يظن أن التعديلات فى

تلك الهياكل وفى تغيير الوزارات تجرى برتابة الأحداث اليومية، من وزارة محمد شريف إلى وزارة محمود سامى البارودى (الثورة وتصاعدها) إلى وزارة رياض إلى وزارة نوبار (الخديو والاحتلال)، ورياض ونوبار حكما قبل الاحتلال أيضا وشريف حكم بعد الاحتلال كذلك، بما يؤكد التداخل بين المرحلتين.

وآل الوضع إلى أن هزمت ثورة عرابى وصفى الجيش المصرى وألغى الدستور، وانتقلت مصر إلى الحوزة البريطانية، ولكن بقيت هياكل الحكم وقنواته كما لو أن تغييرا طفيفا لحقها، الخديو يقف بسلطته التقليدية يشكل مجلس وزراء يتألف من رئيس وأعضاء مصريين كلهم، ويقوم بتسيير أجهزة الإدارة والأمن بواسطة موظفين مصريين كلهم، وبجوار هذا الجهاز هيئتان شبه نيابيتين استشاريتان تتشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين وحدهم، ويمتد الحكم إلى الأقاليم بأجهزة المديريات والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية، ويصل إلى القرى بالعمد والمشايخ والخفراء، وكل ذلك يتكون بمادة مصرية صرف. وأما جيش الاحتلال البريطانى فهو موجود باستدعاء الخديو له، وأما الجهاز السياسى البريطانى فهو يعمل من خلال القنصل العام البريطانى الذى لا يزيد وضعه الرسمى عن غيره من القناصل.

وخلال السنوات الأولى أمكن تحقيق السيطرة على أجهزة الحكم المصرية بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا بالوزارات المصرية، يقدمون الخبرة والنصح دون أن يكون لأى منهم اتخاذ القرار، الذى بقى فى يد الرئيس أو الوزير المصرى، وسدت الفجوة بين النصيحة والقرار أو بين الخبرة والسلطة، سدت بما أسمى «بالنصائح الملزمة»، ولم تتخذ أية خطوة كيفية لتغيير هذا الوضع إلا فى ١٩١٤ عندما سمحت الأوضاع الدولية بفرض الحماية البريطانية على مصر، وألجأت ظروف الحرب إلى اتخاذ هذا الوضع.

لا أريد أن أطيل أكثر من ذلك، وحسبى أن أوضح أمرين مما سبق ذكره:

أولهما:

ما ارتكن عليه النظام فى هذه المرحلة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٩ مما سمى فى لغة

سياسة العصر وقتها؛ السلطة الشرعية والسلطة الفعلية، الخديو والوزارة والجهاز المصرى من جهة، والمعتمد البريطانى (القنصل) والجيش البريطانى والمستشارين الإنجليز من جهة ثانية، سلطة اتخاذ القرارات المصرية من جهة، ومكنة إصدار النصيحة الملزمة البريطانية من جهة أخرى، القرار المصرى والإرادة البريطانية. هذه هى الثنائية التى سادت فى النصف الأول من عصر الاحتلال البريطانى لمصر. . هذا هو طابعه المميز نشير إليه لينظر القارئ من بعد فيما آلت إليه الأوضاع خلال النصف الأخير من عصر الاحتلال بعد ثورة ١٩١٩.

ثانيهما:

كان الهيكل الحكومى العام مصريا وكانت أجهزة النشاط التنفيذى وقنوات تدفق المعلومات وإمضاء السياسات، كل ذلك بقى مصريا فى عمومه، ولم يكن كل ذلك يتصل بالسلطة الفعلية البريطانية إلا من خلال قنوات تحويل اصطناعية تتعلق بمكاتب المستشارين البريطانيين (أصحاب النصائح الملزمة) وببعض المناصب الكبرى فى قمة الجيش والشرطة وبعض وكلاء الوزارات.

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية، أو تحت ضغط أقوى من المعتاد، يمكن أن يذوب اللحام بين تلك الشريحة الإنجليزية وبين الجهاز الحكومى المصرى، وهذا احتمال ما كان يتأتى إلا من طريقين، الطريق الأول هو الخديو وصاحب السلطة الشرعية من الناحية التنظيمية على جهاز الحكم، إذا استطاع أن يدير صراعا يستثمر فيه الأوضاع الخارجية والعلاقة بالدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية، ويستثمر فيه القوى السياسية الداخلية، وهذا ما حاوله الخديو عباس حلمى فى بدايات القرن العشرين ولم يوفق فيه، لأن التوازنات الأوروبية أفلتت منه باتفاق انجلترا مع فرنسا ثم روسيا منذ ١٩٠٤ تقريبا، ولأن الدولة العثمانية فضلا عن ضعفها فقد انتكست سياساتها بدخول حرب التتريك (الاتحاد والتركى) إلى الحكم فى ١٩٠٨، ولأن القوى الداخلية كانت أضعف من أن تحمل وحدها مع الخديو جهة التصدى.

أما الطريق الثانى، فهو ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩١٩، وهو أن تصير النخب السياسية إلى قدر من النضج فى فهم أوضاع السياسات الراهنة بعد التحولات العريضة التى جرت فى الداخل والخارج، وبلوغ مشارف الإجماع هنا مسألة مهمة

لأننا نتكلم عن جهاز دولة يراد له بنزوع تلقائى أن يعدل من مألوف سيره، وجهاز الدولة أو أى جهاز مؤسسىّ آخر «تعتبر الشرعية» هى فى الصميم من تشكيله الهيكلى وتكوينه المؤسسى، وهو إن فقدها فقد تناثر أشلاء أو تساقط بعضه على بعض ركاما، الشرعية هى ما تصوغه جهازا بقنوات وأدوات عمل وشبكات، والتحريك الشرعى يأتيه من أعلى من الوجهة التنظيمية فى صورة قرارات، والتحرك التلقائى له لتعديل أوضاعه، ما دام لا يأتيه من مصادر الشرعية التنظيمية، فلا بد أن يرد من حركة مدٍّ شعبى جماهيرى عريض يبلغ مشارف الإجماع، ليقوم به الشعور العام باستدعاء أصل الشرعية العليا المستمدة من وجود الجماعة ومن أصل الانتماء لها وأصل مصدريتها للشرعية التنظيمية.

هذا ما صنعته ثورة ١٩١٩، وترتب عليه أن ذاب اللحام بين جهاز الحكومة المصرى وبين قنوات التحويل إلى السلطات البريطانية، ورغم فرض الحماية البريطانية على مصر ووجود حاكم عسكرى بريطانى. ووجود الجيش البريطانى فى خدمة سلطة الحكم العرفى البريطانى التى قامت منذ ١٩١٤، فإن اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى قد اعترف صراحة فى مراسلاته مع حكومته بأن «الحكومة صارت مستحيلة» فى ربيع ١٩١٩. لأن السلطة البريطانية كانت صارت معزولة عن قنوات تدفق المعلومات وإمضاء قرارات التنفيذ من خلال الجهاز المصرى.

وكان للنخبة السياسية التى تصدت للأمر كله وقتها، كان لها من سلامة الفطرة وحُسْن التفهم لأوضاع الواقع وشدة الالتصاق بالوجدان العام، كان لها من ذلك ما أمكنهاَ أن تحكم تصرفها الملائم، فاختارت على قمة ممثليها من هم أعضاء فى الجمعية التشريعية التى تشكلت بالانتخاب قبل الحرب وأوقفت سلطة الانتداب البريطانى عملها، وفيهم وزراء سابقون وقوم من وجوه المجتمع، ثم قاموا بحركة التوكيلات الشهيرة التى صارت بمثابة استفتاء شعبى «حقوقى» يمنحهم الصفة التمثيلية، وهكذا أحاطت بهم «سمة الدولة» وانسبغ عليهم سمت من سمات الشرعية، فى التعبير عن الجماعة فى عمومها.

أنا لا أبتعد عن الحديث عن مصطفى النحاس، لأن كل ما ذكرته آنفًا هو فى ظنى

من صميم الموضوع، لأنى بما ذكرت آنفا اقتربت من الحديث عن «الوفد المصرى» كما صاغته الأحداث وكما تصوره ذووه ومؤسسوه.

(٢)

أسفرت ثورة ١٩١٩ عن عناصر ثلاثة كانت هى القوائم الرئيسية للنظام الذى انبنى فى مصر فى المرحلة الثانية والأخيرة من عصر الاحتلال البريطانى لمصر، وهى المرحلة التى امتدت نحو الثلاثين عاما من بدايات العشرينيات. هذه العناصر الثلاثة هى، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بوصفه صيغة تتضمن التعديل الذى أمكن بلوغه فى العلاقات المصرية البريطانية، ودستور ١٩٢٣، بوصفه يتضمن الصيغة التى أمكن الوصول إليها لنظام الحكم فى مصر، ونشوء الوفد المصرى كهيئة أهلية تنشط لاستثمار أكثر ما يمكن استثماره من الصيغتين السابقتين، أى بوصفه أحد طرفى الصراع القائم فى إطار الصيغتين السابقتين، والطرف الآخر فى الصيغة الأولى هو الإنجليز، والطرف الآخر فى الصيغة الثانية هو الملك. ونحن نشير إلى كل من هذه العناصر فى إجمال.

بالنسبة للعنصر الأول: فقد صدر تصريح ٢٨ فبراير من طرف الحكومة البريطانية وحدها وتضمن ثلاثة مبادئ، الأول هو انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، والثانى إلغاء الأحكام العرفية التى ضربتها السلطة البريطانية على مصر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وذلك فور صدور القانون المصرى الذى يعفى السلطات البريطانية من تبعة أى إجراء تكون اتخذته بموجب سلطة الحكم العرفى، والثالث أن الحكومة البريطانية تتحفظ على هذا التصريح من أربعة جوانب تكون مجالا لاتفاق لاحق:

- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.
- الدفاع عن مصر من أى اعتداء أجنبى أو تدخل بالذات أو بالواسطة.
- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.
- السودان.

صدر التصريح البريطانى ليتفادى وضعا صارت فيه حكومتهم مصر مستحيلة ما بقى الوضع على ما هو عليه، وكان جهد البريطانيين منذ أتت لجنة ملنر إلى مصر لتنظر فى أوضاع الثورة، كان جهدهم أنهم صاروا على استعداد لأن يعترفوا باستقلال مصر الرسمى فى مقابل أن يحصلوا على شرعية الاعتراف المصرى بمصالحهم فى مصر، وهى المصالح التى تدور حول النقاط الأربع التى بينها التصريح السابق، وهذا ما صرح به كيرزون الوزير البريطانى لعدلى يكن رئيس وزراء مصر فى مفاوضاتهما الفاشلة قبل التصريح. وكان الجديد فى تصريح ٢٨ فبراير أنه لما تعذر الحصول على الرضاء المصرى الوطنى على ما عرضه البريطانيون، عمل الإنجليز على إصدار تصريحهم من طرف واحد بالتحفظات، وذلك كصيغة يمكن بها فرض أمر واقع جديد على المصريين، لذلك فقد أعطى التصريح، وتحفظ وأطلق وقرر ورمى بأنصاف المعانى، فصار صيغة للصراع السياسى المستقبل بين الإنجليز ومن يواليهم من المصريين وبين أنصار الحركة الوطنية المصرية.

وإذا كان سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية، والوفد من ورائه، رفض التصريح وأسماه نكبة وطنية كبرى، ووصفه بقوله «كمن يقول لآخر إنى أعطيتك ألفا إلا ألف». . إذا كان ذلك فإن الوفد فى الحقيقة تعامل مع الواقع الذى نشأ بالتصريح، سواء من حيث الأوضاع الداخلية أو من حيث العلاقة مع الإنجليز بعد ذلك. وكان الإنكار الشرعى الرسمى للتصريح والتعامل الفعلى به، كان ذلك وجها من وجوه الصراع بين الطرفين صراعا محكوما بصيغة التصريح وعناصره.

ثم جاءت بعد ذلك معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، وبها قبلت بريطانيا التنازل عن بعض ما تدعيه من هيمنة وإشراف على الشئون المصرية فيما يتصل بنقاط تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وقبلت صيغة للاتفاق تقوم بها علاقتها بمصر على أساس مبدأ المساواة والند للند، وأن تتنازل عن أن يكون لممثلها فى مصر مركز ممتاز ليصير سفيرا كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية، وقبلت أن تنسحب قواتها فى زمن السلم من أراضى مصر كلها عدا منطقة القناة، وذلك مقابل الاعتراف المصرى بشرعية الوجود العسكرى البريطانى على أرض مصر واشتراك مصر معها فى أى اشتباك مسلح أو تهديد بحرب كبرى يجرى مستقبلا بين بريطانيا وغيرها. وهذه

المعاهدة نفسها كانت فى نصوصها وأحكامها صيغة من صيغ الصراع بين الطرفين حول مدى ما يمكن أن يستفيد لكل طرف من الآخر، ومدى ما يمكنه أن يحفظه لنفسه من مصالح فى مواجهة الطرف الآخر.

وعلى مدى هذه الحقبة من الأعوام الثلاثين التى تلت ثورة ١٩١٩، جرت مفاوضات ومباحثات بين مصر وبريطانيا حول عناصر الاستقلال المصرى وعناصر الوجود البريطانى، وذلك فى ١٩٢٤ بين سعد زغلول وماكدونالدس، وفى ١٩٢٨ بين عبدالخالق ثروت وتشميران، وفى ١٩٢٩ بين محمد محمود وهندرسون، وفى ١٩٣٠ بين مصطفى النحاس وهندرسون، وفى ١٩٣٢ بين إسماعيل صدقى وسيمون، وفى ١٩٣٦ التى أدت إلى معاهدة وقعها مصطفى النحاس وأيدن، وفى ١٩٣٦ بين إسماعيل صدقى وبيفن، وفى ١٩٥١ بين مصطفى النحاس والقائد البريطانى، وذلك حتى ألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ من الطرف المصرى وحده فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ . وعاد الوجود البريطانى من جديد وجودا غير شرعى، عودا على بدء.

كل ذلك كان يدور حول الهدف الأول للحركة الوطنية المصرية وهو الاستقلال السياسى.

(٤)

وبالنسبة للعنصر الثانى، فإن الثابت أن تصريح ٢٨ فبراير وإعداد الدستور قد صدرا وتقررا فى عملية سياسية واحدة بين الأحرار الدستوريين، جناح المعتدلين الذين انشقوا من الوفد، وبين الإنجليز، وما إن صدر التصريح فى عهد وزارة الأحرار حتى جرى تشكيل لجنة لوضع الدستور، صدر بها مرسوم ملكى، وألفها الملك والأحرار، والحاصل هنا أن صدور تصريح ٢٨ فبراير بما قرره من اعتراف باستقلال مصر والتحفظات الإنجليزية إنما أحال إلى مفاوضات تجرى بين الطرفين المصرى والبريطانى، ومن هنا تظهر مسألة الدستور كمسألة متضمنة فى صميم مسألة الاستقلال، ذلك لأن النظام الذى يوضع لحكم البلاد هو الذى عليه المعول فى تحديد الهيئة الحاكمة التى ستقوم من موقعها الشرعى الرسمى والتمثيلى بمفاوضة الإنجليز والاتفاق معهم.

وأن تصريح ٢٨ فبراير كصيغة صراع حول ما تضمن من حقوق ومصالح متقابلة، إنما يجد تحدده الأمثل، إقرارا بحقوق المصريين أو تسليما بمصالح البريطانيين، وفقا لما يسفر عنه نظام الحكم وحسب نوع الحكومة التى ستتولى النيابة الرسمية عن الجانب المصرى، ومن ثم فإن ما نجح فيه التصريح تماما هو أن عملية الصراع المصرى البريطانى قد تحولت بهذا التصريح إلى عملية صراع داخلى بين الوفد وبين الملك والأحرار بوصفهم الطرفين المتقابلين فى حكم البلاد، وصار هذا الصراع الداخلى متضمنا ولصيقا بالصراع الخارجى.

لقد صدق عبدالعزيز فهمى (وكان أحد الثلاثة الذين بدأ بهم الوفد ثم انشق عن الوفد وصار قطبا للمعتدلين ثم رئيسا لحزب الأحرار) صدق عندما وصف دستور ١٩٢٣ بأنه «تعاقد» بين الملك والأمة، ووجه الصدق فى ذلك أن الدستور كان اتفاقا بين طرفين، ما يأخذه أحدهما يجىء من حساب الآخر، فهو لم يكن اتفاق مصالحة بقدر ما كان صيغة لتنظيم الصراع المستقبل بين هذين الطرفين، ومن هذا المنطلق رسمت هياكل السلطات الدستورية على محورين، محور يمثله الملك كصاحب سلطة فردية، ومحور آخر يمثله البرلمان كسلطة نيابية تمثل الأمة.

وباختصار شديد، كان الملك يعين خمس أعضاء مجلس الشيوخ، وله أن يحل مجلس النواب الذى يشكل كله بالانتخاب، وله أن يعين الموظفين والضباط ويعزلهم، وكذلك رؤساء الهيئات الدينية. . أما مجلس النواب (المحور الآخر) فهو يسقط الوزارة التى تعين بمرسوم ملكى، ويسائلها عن تصرفات الملك. . والوزارة المشمولة بتأييد مجلس النواب هى من يستعمل الملك سلطته بواسطتها، وهى من يوقع معه فى جميع شئون الدولة، ومنها ولا شك تعيين الموظفين والضباط وعزلهم، ومجلس النواب والشيوخ وهما من يصدر القوانين.

وبمعنى آخر فقد خول الدستور الملك عددا من السلطات، ثم وازنها بأن خول مجلسى البرلمان والوزارة المؤيدة منهما إمكانية احتواء سلطة الملك واستيعاب إرادته، وترك الدستور للمستقبل وللتوازنات السياسية وصراعاتها المستقبلة أن تحسم هذه القضية، أى من الجهتين يمكنها أن تستوعب الأخرى، وكان تاريخ الأعوام الثلاثين التالية هو تاريخ الصراع حول بنود هذه المسألة

وعناصرها، ودارت المعارك السياسية سجالا يتبادل فيها النصر والهزيمة لكل من الجانبين.

كان الملك يستند فى ممارسته سلطاته على نفوذ يأتيه من مصادر متعددة، منها صلاته التقليدية بجهاز الإدارة وما أمكن أن يستمسك به كسلطة شبه منفردة على الجيش وبعض الهيئات كالشرطة والخارجية بدرجة أقل، ومنها الوجود البريطانى الذى يساند الملك حريصا على بقائه رغم ما كان يعترى علاقة الجانبين من توترات أحيانا، ومنها الحرص على ألا يستقر «الوفد» فى الحكم مدة طويلة تمكنه من تعديل موازين القوى لصالحه داخل أجهزة التنفيذ.

وكانت الحركة الوطنية الديمقراطية ممثلة فى الوفد فى الأساس، ترتكز على ما تهيمن عليه من غالبية الرأى العام السياسى الفعال، وتلك وظيفة «الوفد» فيما عقد من صلات شعبية وثيقة، أنجحته دائما فى كل انتخابات حرة جرت، وآزرته صحافة واجتماعات ونقابات ومظاهرات أحيانا للضغط والتأثير.

ورغم أن الوفد المصرى قاطع اللجنة التى أعدت الدستور وأسماها سعد زغلول «لجنة الأشقياء» فقد كان ذلك وقت الإعداد الأول للدستور وإعلان تصريح ٢٨ فبراير والشعور بأن هناك شبه اتفاق بين الأطراف السياسية المعنية، الإنجليز والأحرار والملك، بأن تكون هذه الأطراف الثلاثة هى القوى التى تتداول العمل وأن يستبعد الوفد وأن يغيب تماما عن خريطة توزيع الأدوار السياسية، لذلك صاحب صدور تصريح ٢٨ فبراير وتشكيل لجنة الدستور، صاحبها نفى سعد زغلول وقيادات الوفد مع محاصرة النشاط الوفدى. وكان الظن إمكان استخدام الانتخابات فى تشكيل مجلس برلمان شبه متوازن مع أنصار الملك وأنصار الأحرار وأقليات محدودة أو من هنا أو من هناك. ويمكن للإنجليز بهذا التوازن والأرجحيات المحدودة أن يناوروا بين البدائل تغليبا لأى من القوتين المتقاربتين.

ولكن - دون الدخول فى تفصيلات - قرر الوفد دخول الانتخابات وعاد سعد وصحبه وجرت انتخابات حقق فيها الوفد الفوز بما يزيد على ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب، ولم يفز من الأحرار إلا ستة أعضاء، فلم يعد لهم أن يشغلوا أى نوع من المعارضة ولا كان للملك أنصار قادرون على ذلك، ونتجت عن ذلك نتيجة مهمة وهى أن الدستور الذى كان بمثابة «عقد» بين الملك و«الأمة»، كان الأحرار

يظنون أنهم سيكونون هم الهيئة الممثلة للأمة فيه، فجاءت الانتخابات بأن «الوفد» هو الذى يمثل الأمة كطرف من طرفى الدستور. وإذا بالوفد بعد ذلك يلتصق بهذا الدستور مصيرا ووجودا وإعمالا وتعطلا. وانعكس هذا الالتصاق على العلاقات المصرية البريطانية والمفاوضات.

وجرى الدستور من بعد على مدى الأعوام الثلاثين كصيغة للصراع بين الملك والوفد، وعلى مدى هذه الأعوام جرى الصراع الدستورى على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

كانت بين ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦، وهى مرحلة أدرك فيها واضعو الدستور أن محاولتهم تغييب الوفد عنه لم تنجح، حتى برغم ما يحدث فى الانتخابات من تدخل إدارى، لذلك تميزت هذه المرحلة بمحاولات الهجوم على الدستور نفسه من جانب من وضعوه أنفسهم، الملك والأحرار، وجرى هذا الهجوم بطريق متصاعد، فى المرة الأولى ١٩٢٥ جرت المخالفة الصريحة للدستور من جانب الملك بحل مجلس النواب مرتين لسبب واحد مع عدم تغيير الوزارة (وزارة أحمد زيور الملكية)، ورد مجلس النواب باجتماع قرر فيه إسقاط الوزارة فآل الوضع إلى نوع من الحرب الأهلية للمؤسسات: السلطة التنفيذية تحل السلطة التشريعية، والسلطة التشريعية تسقط السلطة التنفيذية (الوزارة)، وفى المرة الثانية سنة ١٩٢٨ قررت وزارة الأحرار الدستوريين وقف الحياة النيابية صراحة وإلغاء البرلمان والحكم بدونه، ثم جاءت المرة الثالثة فى ١٩٣٠ عندما ألغى إسماعيل صدقى رئيس الوزراء الدستور كله واستبدل به دستوراً آخر لم ترض عنه أى من القوى الديمقراطية، واستمر ذلك حتى عاد دستور ١٩٢٣ سنة ١٩٣٥ بحركة شعبية ضاغطة قوية.

المرحلة الثانية:

كانت مع إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع الإنجليز وما أحدثت من استقرار نسبى مؤقت فى هذا الشأن، استقر دستور ١٩٢٣، ولكن شب الصراع عنيفا بين الملك والوفد

حول استخلاص مؤسسات الدستور، إذ حاولت وزارة الوفد أن تحاصر سلطات الملك وأن تستوعبها بعد أن جمعت بين ما لها من تأييد شعبى وما ظنت أن المعاهدة أدت إليه من تحييد للإنجليز وإبعاد نسبى لهم عن هذا الصراع «الداخلى» المشتجر. ولكن الملك جمع كل قواه الاجتماعية والسياسية ومنها التشجيع الخفى للإنجليز الذين كانوا لا يرون نفعا فى بقاء الوفد بعد إبرامه المعاهدة لما فى بقائه من نوع تشدد فى تنفيذها، وحدث انقسام داخل الوفد وأسقطت وزارته وجرى الصراع بوسائل تزييف الانتخابات أو مقاطعتها.

المرحلة الثالثة والأخيرة:

تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥، حتى قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، كان ما يميز هذه المرحلة الثالثة عن سابقتها مباشرة أن كانت ظهرت فى المجتمع قوى سياسية شعبية جديدة وشابة، كانت بأهدافها السياسية والفكرية العقدية والاقتصادية بعيدة عن الأسس التى قام عليها دستور ١٩٢٣، ومن هنا كان الصراع فى مؤسسات الدستور أكثر هدوءاً. لأن قسما من الرأى العام الفعال والقوى السياسية المؤثرة قد انصرفت عنه إلى أنواع وأنماط أخرى من النشاط السياسى.

(٥)

أما العنصر الثالث الذى قامت هذه المرحلة عليه فهو حزب «الوفد». وأهم ما يلاحظ على حزب الوفد، أنه نشأ مع ثورة ١٩١٩، فلم تسبق نشأته ظهور الثورة من الناحية الزمنية، لا بد أن تكون سبقته بعض خمائر تنظيمية هنا وهناك، واجتماعات منظمة متتالية ممن شكلوا من بعد أركان قيادته، واتفاق عام على الأهداف العامة التى قام عليها، وأن التوافر المسبق لكل ذلك يتفق مع طبيعة الأمور فلا تقوم حركة تتخذ من بعد وضع استمرار وتتابع إلا أن تكون مسبوقة بهذه التكوينات الجنينية على أقل تقدير. ولكن المقصود أن التكوين الأساسى للهياكل المؤسسية للوفد وللتحدد الواضح لأهدافه وغاياته وللتناول الدقيق للمواقف وللسعة والشمول الشعبى. هذا التكوين كان غير سابق ولا كانت الثورة مسبوقة

بأى من عناصره التنظيمية والسياسية، إنما صنع مع الثورة ومع تتالى أحداثها، لذلك لا أقول نشأ فجأة إنما أقول إنه نشأ باستجابات سريعة جداً، سواء من حيث تشكل القيادات أو الانضواء الشعبى. ولا أجد مجالا متسعا لتفصيل العناصر التى أدت إلى ذلك.

وأهم ما يلاحظ عليه أيضا، أنه تكوين سياسى اتسع على رقعة الجماعة المصرية الوطنية فى عمومها، كان هدفه السياسى الأساسى الحصول على استقلال مصر بإخراج الإنجليز عنها وكف نفوذهم عن سياساتها، وهو هدف يشمل الجماعة المصرية السياسية فى عمومها، فانبنى بأفكاره وهياكله وأساليب نشاطه وطرائق مواجهاته على أساس أن يؤكد تشخيصه للجماعة المصرية السياسية ويؤكد وصفه التمثيلى لها فى عمومها، وابتكر مسألة التوكيلات، بأن يجمع توقيعات المواطنين على توكيل يشمل أسماء القيادة، ولم ينس أن يشمل التكوين أن من حق هؤلاء الوكلاء أن يضموا إليها من يروا فيه الصلاحية لمشاركتهم فى الوكالة، وكان هذا منزع طريف إن كان تفتق عن الصيغة المهنية القانونية لغالب قيادات الوفد وقتها، فقد كان يعنى من الناحية السياسية الحرص على استبقاء الوضع التمثيلى العام له فى مطلبه الوطنى المحدد. كما أنه أسمى نفسه «الوفد المصرى» وكان يقصد المعنى اللغوى والمتعارف عليه للفظ الوفد، وهو الجماعة المختارة للقاء آخرين، أى المعنى التمثيلى النيابى لهذا اللفظ.

وقد ظل الوفد فى كتاباته ووثائقه وأقوال ذويه عنه متمسكا بهذه الصيغة النيابية العامة له عن الجماعة السياسية المصرية، ولم يمكن التقاط وثيقة ولا معنى صدر عنه طوال وجوده قرن فيها لفظ «الحزب» بنفسه، ولما أراد الملك فاروق اتهام الوفد بأنه على علاقة بالحكومة السوفيتية فى أوائل الخمسينيات عن طريق خطاب منسوب صدوره إلى مصطفى النحاس اكتشف الاصطناع لأن الخطاب تضمن عبارة «حزب الوفد» التى لا يمكن أن تصدر عن النحاس. ولما صدر قانون الأحزاب فى أغسطس ١٩٥٢ واضطر الوفد للتقدم وفقا له، لم يتضمن البيانان الصادران عنه قط عبارة «حزب الوفد» إنما صدر بيانه الأول بعبارة «استطاع الوفد المصرى خلال الثلاث والثلاثين سنة التى انقضت على توكيل الأمة إياه»...

وهذا التصور التمثيلي النيابي للجماعة المصرية جمعاء، انعكس على التكوين التنظيمي للوفد، فقد تشكلت أهم مستوياته التنظيمية من «الوفد» وهو المستوى الرئاسي الأعلى و«الهيئة الوفدية»، ثم لجان الوفد بالأقاليم والمناطق المختلفة. . و«الوفد» اكتسب عضويته الأولى من حركة توكيلات، وكانت العضوية تتجدد فيه طبقا «لنص التوكيل» وذلك بالضم إليه بقرار يصدره الوفد، وليس بالانتخاب من مستوى أدنى، و«الهيئة الوفدية» تتكون أساسا من أعضاء الوفد المنتخبين في مجلسيّ النواب والشيوخ، سواء الحاليين أو السابقين فكان تشكيل «الهيئة الوفدية» أيضا يتفق مع الفكرة النيابية للتنظيم: من جهة أن واحدا من أهم عناصر اكتساب عضوية «الهيئة الوفدية» طرد من الانتخابات العامة التي تجري لتشكيل السلطة التشريعية بمجلسيها، بمعنى أن الجماهير بموجب كونهم مواطنين كانوا يشتركون من التأهيل لاكتساب عضوية «الهيئة الوفدية»، وأهم ما يلاحظ على الوفد ثالثا، أنه اتخذ أسلوب للعمل السياسي من أول يوم لم يحد عنه حتى النهاية، وهو السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا المسعى سبيلا لتحقيق استقلال مصر استقلالا تاما. والعبارة غاية في الدقة على المسلك السياسي الذي سلكه الوفد وقاد الرجال فيه فهو عمل سلمي لا يتجاوز إلى العنف واستخدام السلاح وهو مشروع يمضي في القنوات المرسومة ويبذل الجهد لتوسيع هذه القنوات.

والسعي السلمي المشروع يعني بذل الجهد العملي والفكري للوصول لصيغ في العمل السياسي ليس من شأنها أن تنفي الخصم نفيا تاما، لأن النفي التام يترجح أن يجاوز صيغ التوازن الشرعي القائمة وأن يستدعي العمل العنيف، والسعي السلمي المشروع إنما يعترف بوجود الخصم في نطاق معين ويتمسك بوجود الذات ثم النطاق الآخر، ويجهد من أجل تحقيق المكاسب الجزئية التدريجية مع صيانة مكتسباته السابقة بالدعم والتطوير، وقد يصل العمل السياسي من كلا طرفيه في بعض الأوقات إلى المشارف ويقف على الأعراف من هذا الأسلوب، بالتلويح بالعنف أو بالعمل غير المشروع من خارج القنوات المرسومة المعترف بها، لتحقق أقصى درجات الضغط الممكن حفاظا على المكتسبات أو تعديلا للمراكز لصالح الأهداف السياسية المقررة.

والسعي السلمي المشروع في مواجهة الاحتلال البريطاني، كان يعني العمل

المستمر من أجل تحقيق المزيد من المكاسب ضد الاحتلال، وهذا لا يأتى إلا بالمفاوضات والمباحثات أو بالتحكيم الدولى إن وجدت ظروف مواتية له. لذلك كانت المفاوضات وسيلة ملازمة لهذا النوع من العمل السياسى الذى تبناه الوفد أملا فى الوصول للجلاء التام. كما أن السعى السلمى المشروع فى مواجهة الملك كان يعنى العمل من خلال المؤسسات الدستورية التى أسفرت عنها التوازنات السياسية لمرحلة ما بعد ثورة ١٩١٩، السعى من خلال هذه القنوات من أجل حماية ما حصلت عليه «الأمة» من مكاسب بهذا الدستور ودعمها. وتوسعتها، ومن أجل تقييد سلطات الملك والتضييق منها أملا فى الوصول مستقبلا إلى الحد الذى يمكن أن يكون قريبا من التلاشى، أى العمل بالطريق البرلمانى. وهكذا كانت المفاوضة والبرلمانية هما طريقا الوفد اللذان تمثل فيهما سعيه السلمى المشروع. وهو إن لم يكن اعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فقد راعى حدوده فى التطبيق وإن عمل دائما على تحديها بالمناوشة والضغوط ورفض الاعتراف، وهو إن كان قاطع لجنة دستور ١٩٢٣، فقد عمل من بعد من خلال مؤسسات هذا الدستور ودافع عنه وارتضاه طريقا، وإن عمل دائما على تعديل أطره وصياغاته وزحزتها تدريجيا بالمكاسب الجزئية.

كانت هذه هى الصيغة السياسية الملازمة للعمل السياسى الوفدى أبان عنها فى أولى وثائقه السياسية واحتفظ بها دائما لفظا وعملا ولم يدع غيرها ولا راوده أمل فى غيرها، ولا راود الحركة السياسية فى مصر بعامة أمل فى إمكانية أخرى على يدى الوفد، وقد ربى رجاله على هذا الأسلوب واختارهم وفقا لما هو أفعل فى هذا النوع من السعى وتراكمت له الخبرة والتجارب فى هذا الإطار، ونظم مؤسساته بمستوياتها وأشكال نشاطها على الأساس الملائم لهذا الأسلوب وحده.

(٦)

إن من يطالع تاريخ مصر فى هذه المرحلة، يدرك فى وضوح أن كان هناك توازن دقيق بين الصيغة الضابطة للعلاقة بين مصر وبريطانيا (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٣٦).. وبين الصيغة الحاكمة للعلاقة بين الأمة والملك (دستور ١٩٢٣)

وكان أى تغيير أو اختلال فى أى من الصيغتين أو فى الموازين الخاصة بأيهما، إنما ينعكس تغييرا واختلالا فى الصيغة الأخرى وموازينها، وقد سبقت الإشارة إلى أنهما نشأتا معا فى عملية سياسية واحدة سنة ١٩٢٢ وبقيتا متعاصرتين حتى نهايتهما فى مرحلة ما بعد ١٩٥٢، كما سبقت الإشارة إلى أن تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وما وعد به من حل بالمفاوضة للتحفظات البريطانية على استقلال مصر، قد ألقى المسألة الوطنية فى جوف المسألة الديمقراطية الدستورية، وجعل مسألة من يتولى الحكم (المسألة الدستورية) هى بذاتها وبالضرورة مسألة من يفاوض الإنجليز (المسألة الوطنية).

ونحن نلحظ أنه من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ جرت عشرة انتخابات لمجلس النواب، وأنه باستثناء التغييرات الوزارية تعديلات جزئية ولا تفيد تغييرا جوهريا فى القوى المسيطرة على الحكم، نلحظ أيضا أن كان هناك عشرة أو اثنى عشر نظاما وزاريا. وفى هذه المدة كلها تولى الوفد الوزارة ست مرات، وسقط بنوع من الانقلاب الدستورى فى أربعة منها بسبب فشل مفاوضاته مع الإنجليز حول المسألة الوطنية نتيجة تشدده فى مطالبه. كان ذلك فى سنة ١٩٢٤، وسنة ١٩٢٨، وسنة ١٩٣٠، وسنة ١٩٥٢، وأعقب سقوطه فى ١٩٢٤ مخالفة الدستور وأعقب سقوطه الثانى فى ١٩٢٨ وقف العمل بالحياة النيابية، وأعقب سقوطه الثالث فى ١٩٣٠ إلغاء الدستور، وأعقب سقوطه الرابع فى ١٩٥٢ حريق القاهرة، ثم إن من الوزارات غير الوفدية التى سقطت بعد مباحثات مع الإنجليز ونتيجة فشلها فى جمع الرأى العام وراءها بالقدر الذى يسمح بتوقيع المعاهدة، وزارة عبدالخالق ثروت فى ١٩٢٨، ووزارة محمد محمود فى ١٩٢٩، ووزارة إسماعيل صدقى فى ١٩٣٣، ووزارة إسماعيل صدقى فى ١٩٤٦ كل ذلك يوضح مدى الارتباط بين المسألتين الوطنية والديمقراطية. وكاد أن يصير على مستوى البداهة السياسية لدى المصريين، أن من ينحرف بالنظام الديمقراطى أو ينتهكه وفقا أو اصطناعا لنتائج انتخابات أو سوء تأويل إنما يمهد للتهاون مع الإنجليز، وأن الكفاح الديمقراطى هو كفاح وطنى باللزوم.

وترتب على ذلك أثر ضخم بالنسبة للتوازنات الحزبية والأوضاع المؤسسية الدستورية، ويمكن تمثل هذا الأثر من تتبع نتائج الانتخابات العشرة التى جرت

لمجلس النواب، لقد حصل الوفد فى ثلاثة انتخابات منها على نحو ٩٠٪ من عدد مقاعد مجلس النواب، وذلك فى سنوات ١٩٢٤، ١٩٢٩، ١٩٤٢، وحصل فى ثلاثة أخرى على نسبة تدور حول الثلاثة أرباع، فكانت النسبة فى سنة ١٩٢٦ نحو ٧٧٪، وكانت فى سنة ١٩٣٦ نحو ٧١,٥٪، وكانت فى ١٩٥١ نحو ٧١,٥٪ وكان انخفاض النسبة من التسعة أعشار إلى الثلاثة أرباع فى انتخابات ١٩٢٦ بسبب تحالف الوفد مع حزب الأحرار الدستوريين واتفاقهما على توزيع للدائرة يرضى نوعا ما، الأحرار، وكان انخفاضها فى ١٩٣٦ فى ظروف قيام الجبهة الوطنية بين الأحزاب كلها لمفاوضة الإنجليز مما اقتضى السماح لهذه الأحزاب فى مجلس النواب، وإذا كان الوفد لم يتفق فى هذه السنة على اقتسام الدوائر مع غيره، فقد دعاه ذلك الموقف السياسى لأن يكون أقل حدة فى التنافس الانتخابى مع من يشاركونه جبهة المفاوضات.

كما يلاحظ أنه فى انتخابات ١٩٢٦ كان أمام الوفد ثلاثة أحزاب هى الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد (الذى كان نشأ بدعم مباشر من الملك) والحزب الوطنى. . حصلوا مجتمعين على ١٨٪ من المقاعد، وفى ١٩٣٦ كان أمام الوفد أربعة أحزاب حصلوا مجتمعين على ٢٨٪ من المقاعد، وفى ١٩٥٠ كان أمامه أربعة أحزاب (حزب الأحرار ـ الحزب السعدى ـ الحزب الذى كان قد انشق على الوفد منذ ١٩٣٧ والحزب الوطنى والحزب الاشتراكى) وحصلت هذه الأحزاب الأربعة كلها على ١٩٪ من المقاعد كما يلاحظ أن الانتخابات الأربعة الأخرى، منها اثنان قاطعها الوفد هما انتخاب ١٩٣١ فى ظل دستور صدقى وانتخاب ١٩٤٥، ومنها انتخابان آخران اطرد القول بتزييف نتائجهما، هما انتخاب ١٩٢٥ الذى جرى على درجتين وحصل منه الوفد على ٥٧٪ من المقاعد، وانتخاب ١٩٣٨ حيث حصل على ٤,٥٪ من المقاعد.

ومن هنا كانت أحزاب الأقلية كلها تجأر بالشكوى مما أسمته «طغيان الأغلبية»، ومن هنا كان تقدير الوفد لنفسه أنه حزب جامع وأن ما عداه خوارج عليه. . والظاهرة لا يتأتى حدوثها إلا فى ظروف اجتماع الجماعة السياسية فى مواجهة غزو أو خطر عام داهم أو مكافحة احتلال أو رغبة فى استرداد الاستقلال أو الهوية.

ومن كل ذلك، نجد أنه لما تداعت الأحداث السياسية فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ إلى أن اضطرت حكومة الوفد أن تقرر فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كصيغة ضابطة للعلاقات المصرية البريطانية، وأن تلغيها من طرف واحد رغم تمسك بريطانيا بهذه المعاهدة، إنما اتخذت هذه الخطوة بالوسيلة القانونية الدستورية واستصدرت قانونا وافق عليه مجلسا النواب والشيوخ فى موجهات من الحماس الشعبى والتوقد الوطنى المنقطع النظير.

والوفد عندما صنع ذلك فقد استخدم الصيغة الديمقراطية التى يسمح بها الدستور فى أقصى ما يمكن أن تستخدم فيه ويكون استخدامها لينهى بها وسيلة المفاوضة كوسيلة لحل المسألة الوطنية . . وأثبت بذلك أن العملية التى تراكب جزآها لصياغة الأوضاع السياسية للمرحلة التى نتجت عن ثورة ١٩١٩، هذه العملية التى تمثلت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٣٦، وفى دستور ١٩١٣، هذه العملية قد استنفدت غرضها من وجهيها، وتكون صيغة الكفاح السلمى المشروع من وجهيها قد فقدت مقومات بقائها. لقد وضعت مصر أمام وجود بريطانى غير مشروع، وليس من وسيلة سلمية لمواجهته معارضة أو تحكيما، وبالعمل المشروع أنهى الوفد مشروعية الوجود البريطانى، وبالعمل السلمى أنهى مرحلة السعى السلمى لتحقيق الاستقلال، . ولكن الوفد هو حزب السعى السلمى المشروع، لم يرتب أوضاعه ولا صاغ مؤسسته ولا جند رجاله على أساس نوع عمل سياسى آخر، من ثم فإن الوفد بما صنع فى نهايات ١٩٥١ يكون قد جاوز نفسه وأنهى وجوده السياسى كمن يسلم الشعلة لغيره لبداية مرحلة تاريخية مغايرة.

(٧)

فى هذا الإطار التاريخى العام للحركة الوطنية المصرية والقوى الحاكمة لمصر، وجد مصطفى النحاس. شب وتكون فى أولى المرحلتين من عهد الاستعمار البريطانى، ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٩، وقاد مصر خلفا لسعد زغلول فى المرحلة الأخيرة من مرحلتى هذا العهد، وبين المرحلتين ثورة ١٩١٩ التى قادها سعد زغلول وصار علامة عليها، وعلى مدى السنوات القليلة التى تلت بدء الثورة حتى

وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، أرسيت أسس هذه المرحلة ، وهى ذاتها مرحلة ما بين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ .

وأن مصطفى النحاس الذى رافق سعد زغلول مع غيره من قادة الوفد فى سنوات تأسيس هذه المرحلة ، كان هو من تولى زعامة المصريين وقيادة العمل الوطنى والديمقراطى فى مرحلة ما بين هاتين الثورتين ، والثورة ترسم توجها جديدا وتشق طريقا جديدا ، والسنوات التالية لها تتولى عبء التنفيذ والدعم والصقل ، وما كان رسوما وأهدافا تتولى تحقيقه ، وما كان طريقا تتولى تمهيده والسير فيه نحو نهايته . وأن القيادات التى تتولى العمل فى مراحل ما بين الثورات أو الانعطافات الكبرى ، إنما ينظر إلى عملها فى ضوء ما ترسخه وتقومه من مبادئ أظهرتها العملية الثورية السابقة ، فهى تقوم بدور الحماية لهذه المبادئ والأهداف الناشئة ، والتحقيق لها فى الواقع السياسى والمجتمعى ، والتعهد لها بالبقاء والنمو والتغلغل فى شئون الحياة اليومية الجارية ، وإنضاج الأوضاع السياسية والمجتمعية لما تصلح به المراحل التالية .

وقد كان مصطفى النحاس مدركا لهذه المهمة ، مما يظهر من كلمته التى ألقاها على قبر سعد زغلول بعد رجوع النحاس من الخارج ، قال «كان سعد يحمل العبء عنا جميعا ، وقد ألقاه علينا جميعا . . آه يا سعد . . لم تتم بعد مهمتك ولكن روحك ستتمها معنا . . إننا جميعا على عهدك حتى الممات ، وإذا متنا فذرارينا سيقتفون الأثر . (من كتاب الزعيم والزعامة . . عباس حافظ ص ٢٤٠ - ٢٤١) وكان إتمام المهمة التى طرحتها ثورة ١٩١٩ هو على التحديد إنجاز الهدف الوطنى بإجلاء الإنجليز عن مصر ، ودعم المنهج الديمقراطى لنظام الحكم الذى يمكن من هذا الإجلاء بالوسائل السلمية المشروعة ، على ما سبق البيان .

ويبدو لى أن مصطفى النحاس ما كان ليقوم بدوره الكبير فى تاريخ مصر ، إلا أن يكون خلفا لسعد زغلول . . والفرق بينهما هو الفرق بين من يشق الطريق ومن يمهده ، الأول يحتاج لرؤية واسعة وثراء ثقافى وتجارب عديدة متنوعة وقدرة على التعميم وإدراك الكليات ، والتقاط المسارات الأساسية لحركة التاريخ والشعوب ، وهذا هو التأهيل اللازم لمن ألقيت عليهم مهام قيادات الثورات أو الانعطافات التاريخية الكبرى ، بما يصاحب أحداث الثورات والانعطافات الكبيرة من سرعة

وكثافة فى تداعى الأحداث وتشكل المسارات، وما تطرحه من بدائل وما تستدعيه من خيارات تتكثف بها كل عناصر التأهيل اللازم، للنظر العام المستوعب لروح الجماعة ولحركة التاريخ وأوضاع الظروف المعيشية.

أما الثانى فيلزمه ذلك القدر من الصلابة والصبر والقدرة على المتابعة، الذى يمكن من إقرار الأوضاع الجديدة والسير بها إلى نهاياتها، ويمكن من حمايتها لئلا تطغى عليها القوى المخاصمة لها وتئدها فى مهدها أو تبتسرها قبل أن تبلغ منتهاها، وقد يكفيه الإصرار والتصميم على المتابعة والقدرة على احتمال رتابة العمل التنفيذى اليومى.

إننى لا أجرى مقارنة بين سعد والنحاس، ولكنى كنت أحاول أن أشير إلى اختلاف مهام القيادات، سلفا وخلفا، وفقا لمآل الأحداث وما يستعديه ذلك من تأهيل خاص. لقد أدرك سعد زغلول ثورة عرابى وهو فى نحو الخامسة والعشرين من عمره، وعبر بشبابه وكهولته وشيخوخته السنوات الفاصلة بين فشلها ودخول الإنجليز مصر وبين ثورة ١٩١٩، وأدرك جمال الدين الأفغانى وتتلمذ على يد محمد عبده، واتصل بدوائر الفكر والسياسة طوال هذه المدة، وتنوعت تجاربه الفكرية والسياسية والاجتماعية، من العمل السرى فى «جمعية الانتقام» إلى صالون الأميرة نازلى فاضل حيث يجتمع الصفوة من رجال السياسة والحكم ومنهم اللورد كرومر، ومن دراسة الأزهر إلى دراسة الحقوق الفرنسية، ومن ممارسة المحاماة قبل أن تنتظم فى مهنة محددة إلى ممارسة القضاء قاضيا ومستشاراً، ومن بيئة الفلاحين فى قريته أبيانة من أعمال كفرالشيخ إلى دست الوزارة وزيرا للمعارف وللحقانية وصهرا لمصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء ذى الأصل التركى.. ومن العمامة إلى الطربوش.

ذلك لم يكن غريبا، إنه فى وسط الظروف المعقدة المتشابكة لأوضاع مصر بعد الحرب الأولى، ورغم انتصار دولة الاحتلال العسكرى بريطانيا فى هذه الحرب، ورغم تصفية الدولة العثمانية التى كانت تستمد الحركة الوطنية المصرية منها قبل الحرب الأولى العون المعنوى والرابط السياسى، ورغم تناثر العالم الإسلامى والعربى أشلاء وتوزع أقطاره بين الدول الأوروبية الكبرى، ورغم أن العديد من

الصفوة الاجتماعية السياسية كانت قريبة من رجال الاحتلال البريطانى لا يرفضون مبدأ التعامل معه والتعاون، رغم كل ذلك تحددت خيارات سعد زغلول بما يضع شعار المصرية السياسية فى وصفها الحاشد لجمهور المصريين ضد الاحتلال البريطانى، ويضع المصرية موضع المواجهة للاستعمار السياسى والعسكرى، وبما يربط مطلب الاستقلال السياسى بمطلب الحكم الدستورى وبما يقوم به التنظيم السياسى الجامع للمصريين المحقق لوحدتهم الشاملة، رغم الاختلاف بين الريف والمدن وبين التعليم التقليدى والتعليم الحديث، رغم اختلاف الأديان ورغم اختلاف المهن والمستويات الاجتماعية المعيشية . .

وكانت هذه هى أهم السمات التى انطبعت بها الأوضاع المصرية على مدى الأعوام الثلاثين التى أعقبت ثورة ١٩١٩ ، والتى أسلمتها لأوضاع النصف الثانى من القرن العشرين، وهى ذاتها السمات التى تولى مصطفى النحاس بخلافته لسعد زغلول حمايتها والزود عنها وتأكيدها على مدى تلك الأعوام الثلاثين . . وقد جاء فى خطابه الذى ألقاه بعد اختياره رئيسا للوفد خلفا لسعد زغلول «إننى أعاهد أمامكم روح سعد . . مستوحين الحكمة والحزم من روح سعد . . مستضيئين برشده . . وأن نحرص على الدستور . . محافظين على ائتلاف الأحزاب . . حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة . . » (عباس حافظ، المرجع السابق ص ٢٤٤).

على هذا النحو كان مصطفى النحاس خليفة لسعد زغلول، وكان هذا ما يدعوه للاعتزاز ويؤكد لنفسه وللناس أصالته، وبقى أمينا على ذلك ما بقى يعمل فى سياسة أمته، على أن النحاس لم يستطع مع تغير الأوضاع الدولية والداخلية أن يهيئ من نفسه، ما يقوم به بدور المجدد فى ظروف ما طرحه الواقع من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، ولا أن يهيئ من الوفد ما يستطيع به أن يجدد جامعيته الوطنية السياسية لأوضاع نهايات الأربعينيات والخمسينيات، ولعل ذلك مما أضعف مصداقية الوفد من بعد وخالف من مسار الحركة السياسية المصرية مع بدايات الخمسينيات، على النحو الذى لا يخفى على المطالع لتاريخ مصر . وقد كنت دائما أرى لسعد زغلول فى ظروف مصر فى زمانه ما لغاندى فى ظروف الهند فى زمانه، ولكن مصطفى النحاس فى مصر على مشارف الخمسينيات

وبداياتهـا ، لـم يكن لديه مـا لدى جـواهر لال نهـرو فى الهند على مـشـارف الخمسينيات وبداياتها ، ولا استطاع «وفد» مصر فى هذه السنوات أن يقوم بما قام به «مؤتمر» الهند من بعد .

وكان النحاس أقل حظا من سلفه سعد . لقد مات سعد ١٩٢٧ إبان مجده وفى عز حزبه ورجاله ، بينما مات النحاس فى ١٩٦٥ بعد أن أقصى عن الحياة السياسية وصفى حزبه وتجاوزت الأحداث حركته ، وجاءت وفاته فى مجد خصومه السياسيين ، أما عن الذكرى بعد الوفاة فإن سعدا التصق بالثورة كذروه للعمل السياسى وكعلامة على المرحلة التالية لها ، بينما ارتبط عمل النحاس بالأعوام الطويلة والأعمال الرتيبة «فى أعقاب الثورة» وإننا إن جمعنا وقائع الأعوام والأحداث ، فقد نجد نظرا وجيها يرى فيما عانى النحاس وما ضحى أكثر مما أصاب سعد تضحيات ومعاناة ، كما نجد لا شك نظرا أشد وجاهة يرى فى هذا السعى والتصميم الدءوب لمصطفى النحاس ، وفى هذا السعى الصبور فى «وهاد» التاريخ ووديانه ولدى السفوح ، يرى فيه العمل الذى لولاه لما بقى ما بقى من ثمار ثورة ١٩١٩ ، ولما استقر ما استقر من أهدافها ونوازعها الوطنية الدستورية .

وهذا باذر الحب يعشى بضوئه الأنظار عن رؤية من خلفه ممن تعهد البذر بالرعاية فى الأرض وسهر ليالى الشتاء ليوفر لها ماء «المحاياة» وعانى من حرقة الشمس فى اقتلاع الأعشاب الضارة ، وهو لولاه ما نبت بذر ولا أثمر نبات ولا حصدت ثمار . وتعثر حظ مصطفى النحاس ، إن جاء الحصاد بعد زمانه ، فى العهد الجديد الذى نشأ بعد إقصائه ، وذلك بتمام جلاء الإنجليز من مصر فى يونيه ١٩٥٦ . والنحاس فى السابعة والسبعين من عمره ، معزول فى بيته لا يسمح له برؤية الناس ولا أن يراه الناس ، ولا يرد ذكر له قط فى منشور أو مذاع .

فازت ذكرى سعد زغلول بكتاب عن حياته يحرره فى سنة ١٩٣٦ «عباس محمود العقاد» ويعتبر من أهم كتب العقاد ، اجتمعت فيه عملية البحث التاريخى مع عمق النظر التحليلى ، لمفكر كبير يغوص فى عمق الأحداث ويستخرج دلالتها البعيدة ، واجتمع ذلك مع صعوبة الرواية لواقع معيشى مع مضاء شهادة شهود العيان ، إذ كان العقاد من أصحاب سعد وأكبر كتاب الوفد على عهد سعد زغلول

وما تلاه حتى سنة ١٩٣٥ . أما النحاس فلم يتوفر له من معاصريه رجال يقومون به، فيما عدا أعمال جد قليلة من غير أصحاب قلم اقتصرت على ذكر «مناقب» للنحاس، ولا نكاد نجد كتابا له قيمة الدراسة الموضوعية المنهجية لمصطفى النحاس، إلا رسالة الدكتوراه القيمة التى أعدها عنه الدكتور علاء الدين الحديدى فى لندن سنة ١٩٨٥، وترجمها إلى العربية من بعد. فكانت كتابتها بعد وفاة النحاس بعشرين سنة، وكان كاتبها ممن ولد بعد انتهاء الحياة السياسية للنحاس بأعوام. فجاءت تاريخا محضا.

من كل ذلك تبدو المذكرات التى أعدها محمد كامل البنا عن الزعيم مصطفى النحاس.. ربع قرن فى السياسة المصرية ١٩٢٧ ـ ١٩٥٢ على قدر كبير من الأهمية، ويلزم أن يفرغ لها الباحثون المعنيون بهذا الأمر وأن يخلصوا ليستخرجوا كل ما يمكن استخراجه منها عن هذا الذى ملأ دنيا مصر وشغل ناسها طوال الربع الثانى من القرن العشرين، وليستخلصوا رأيه ورؤيته فضلا عن شهادته فى وقائع هذه الفترة، وليدرسوا كيف كان ينشط فاعلا ورادا للفعل، وكيف كان يفكر ويجمع معلوماته ويتحصل على معارفه ويشكل قراراته.

القسم الثانى
الملامح العامة للمذكرات

(٨)

كان الربيع بن سليمان المرادى هو راوية الإمام الشافعى، نقل إلينا الكثير من كتب الشافعى ومن أهمها كتاب «الأم»، وأهم مخطوطة لكتاب الشافعى «الرسالة» وجدناها بخط الربيع. شهد الرواة والعلماء للربيع أنه كان راوية ثبتا صدوقا وكان ثقة متفقا عليه، وعرفوا أنه كان قريبا من الشافعى لازمه وكان محلا لحبه، وأوكل إليه الشافعى الرواية عنه. ومن كل ذلك لم يثر شك فى نسبة كتب الشافعى إليه مما ورد إلينا عن الربيع.

أحكى ذلك لأتقرب إلى القارئ فى دراسة مذكرات النحاس التى بين أيدينا، فنحن لم نجدها مكتوبة بخطه ولا منطوقة بصوته، إنما قرأناها مخطوطة بخط يد الأستاذ محمد كامل البنا، السكرتير الخاص للنحاس، الذى لازمه وصاحبه من أوائل الثلاثينيات، وهو راوى هذه المذكرات وكاتبها.

ونحن نخلص مما كتبه «البنا» فى صدر هذه المذكرات ونهايتها إلى ما يلى مما أورده صريحا بقلمه:

- إن محمد كامل البنا كان رفيقا للنحاس فى كل حين، ولازمه على توالى الأعوام، وأن النحاس كان يملى عليه ما يريد أن يدونه.

- إن النحاس كان يدون مذكرات ، إما بخطه فى نوتة من النوتات ، أو يمليها على البنا أو على الأستاذ إبراهيم فرج .

- إنه بعد ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، لم يأمن البنا على هذه المذكرات أن تقع فى إيدى السلطات ، وأن «الثورة» قامت بتفتيش منزله أكثر من مرة بحثا عنها ، وإنهم فى إحدى المرات عثروا على أجندة محررة بخط يد النحاس وبعض الوثائق فاستولوا عليها .

- إن البنا كان حرصا منه على ما لديه ، نقل المذكرات على هوامش كتب علمية ودينية وعلى أوراق بعض الأجندات السنوية ، وخبأ ذلك بين أوراق مهملة ، واستودع صديقا له أجندة واحدة كانت بخط النحاس عن أحداث سنة ١٩٣٢ أو سنة ١٩٣٤ .

- بعد موت النحاس فى سنة ١٩٦٥ ، وبعد تغير الأوضاع السياسية فى سنة ١٩٧٢ ، بدأ البنا بتشجيع من الأستاذ فؤاد سراج الدين يستخرج ما لديه من نقول ، ويعيد ترتيبها وتصنيفها ، ويجمع ما كان لديه مما كتبه النحاس أو أملاه ، وقضى فى النقل والتفريغ والمراجعة والتحقيق فترة قدرها بثمانى سنين مرة . وبإحدى عشرة سنة مرة أخرى ، ورتب ما رتب عن الوقائع فى هيئة يوميات ما استطاع .

- إنه أنهى هذا العمل فى ١٩٨٣ .

إذن فمذكرات النحاس التى بين أيدينا ، أتت إلينا من خلال راو لها ، وهو راو وحيد ، وهو راو حكى لنا طريقة تدوينه لها ، فكانت مصادره الأولية متنوعة حسبما ذكر ، بين ما خطه النحاس بيده ، وبين ما أملاه عليه أو أملاه على الأستاذ إبراهيم فرج ، ولكن هذا المحرر للمذكرات لم يعين لنا المادة التى استقاها من كل هذه المصادر ، كتابة أو إملاء .

ومن جهة أخرى فإن كل هذه المادة مع اختلاف مصادرها الأولية لم تجتمع لمدون المذكرات تجميعات بسيطا ، إذ اضطرته ظروف أمنه الشخصى وخوفه على المذكرات وظروف الخصام السياسى المشتهر بين «الوفد» تاريخا ورجالا وبين القائمين على ثورة ٢٣ يوليو ، اضطره كل ذلك إلى أن ينقلها ، حسبما يذكر ، على هوامش الكتب

والأجندات، وإذ بقيت هكذا سنين مبعثرة فى هذا الشتات، بقيت هكذا حسبما نفهم من حديث المحرر من ١٩٥٣ تقريبا حتى سنة ١٩٧٣ تقريبا، وهذه التواريخ نستخلصها نحن من قراءة ما كتب المحرر، ولم يذكرها هو على وجه الضبط والتصريح.

وبعد هذا الفاصل الزمنى الذى يصل إلى ما يشارف عشرين عاما، بدأ البنا حسبما يذكر عملية جمع المذكرات، على مدى زمنى يقع بين المدتين اللتين ذكرتهما وهما ثمانية أعوام وأحد عشر عاما. وراوينا حكى ما سبقت الإشارة إليه مرة فى أول المذكرات ومرة فى آخرها، ولم يخف عنا وقائع النقل المتكرر والتشتيت والتجميع، ولم يخف تعدد مصادره الأصلية لما حرره، كتابة أو إملاء أو نقلا. ولكنه لم يذكر لنا شيئا عما جرى للأصول التى نقل منها إلى هوامش الكتب ثم أعاد ترتيبها وتحريرها، هل أبيدت هذه الأصول أم ضاعت وكيف جرى ذلك، وماذا كانت مناسبته.

وكنت حريصا على أن تنشر المذكرات لا بعنوان «مذكرات مصطفى النحاس» فقط، ولكن بعنوان أكمل «مذكرات مصطفى النحاس التى أعدها محمد كامل البنا». فنحن هنا أمام عمل هو وثيقة تاريخية لا تنفصل عن مصدره، والمروى لا ينفصل عن الراوى أبدا، ونحن هنا نعتمدها بسندها وننسبها لسندها، وهى تكسب لدينا قيمتها التاريخية بموجب هذا الالتصاق «للمتن» بسنده.

وبالنسبة لى أيضا، فإن يوميات ومذكرات تسجل وقائع مصطفى النحاس من سنة ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢، ثم تمتد كذكريات حتى وفاته، لهى جديرة بالنظر الجاد، وأن مذكرات وأوراق تتعلق بمصطفى النحاس وتزيد من معارفنا عنه، لهى مما يتعين أن نسعى إليه وننتقل إليه، حيثما وجدنا إمكانية لوجودها والنظر فيها والتعليق عليها.

عندما وردت لى المذكرات منسوخة على الآلة الكاتبة، سألت عن المخطوطة فذكر لى أنها موجودة، وأننى يمكننى أن أطالعها عندما أريد، على أن أحصل عليها منه يدا ليد، خوفا عليها من كثرة تداولها بين الأيدى، وقدرت هذا الحرص، ونحن

رجال القانون نعرف معنى المخطوطة أو «الوثيقة» بأكثر مما يعرفه رجال التاريخ، وأن المستند إن كان يتعلق عند المؤرخ بذكر خبر قد يمكن معرفته من مصدر آخر، فهو عند رجل القانون يتعلق «بحق» يؤول إلى صاحبه أو لا يئول، أو بواقعة تولد حقا أو لا تولد، والمستند هنا مصدر وحيد فى الغالب.

لكننى من جهة أخرى لم أحرص على سرعة مطالعة المخطوط، أردت أن أترك نفسى للموضوع وأن أقرأ المذكرات كما لو كانت مطبوعة، لأخلو للوقائع، وقائع النحاس، ولأعيش معه أيامه، وأن أعرض هذه الوقائع على ما أعرفه وما هو متاح لى بمراجعة وقائع التاريخ، ثم أسأل نفسى، هل هذا هو مصطفى النحاس، وذلك حسبما شاهدنا النحاس فى التاريخ، وحسبما سمعناه فى ذكريات صبانا وشرخ شبابنا الأول وحسبما قرأناه دارسين لتاريخ هذه الفترة الذى كان واحدا من صناع تاريخ هذا البلد فيها، وحسبما فهمنا من دراستنا التاريخية لخطبه وأحاديثه وطرائق استجاباتها أفعالا وردود أفعال.

كنت أقرأ وأنا يميل بى الظن ويرجع بالاطمئنان إلى أنه هكذا يمكن أن يفكر النحاس ويكتب، وهكذا يمكن أن يرى الأحداث ويتحدث عنها، وهكذا يمكن أن يتخذ مواقفه، وكان هذا وجها من وجوه التقدير عندى، وعنصرا من عناصر الضبط والتحقق من حجية الرواية، ومن عناصر تحديد درجة المصداقية. ثم طلبت أن أطلع على المخطوطة وفحصتها مقارنا بينها وبين النسخة المحررة على الآلة الكاتبة، وكانت المخطوطة على الوجه والصورة التى أثبتها فى هذه الدراسة فيما بعد.

بعد ذلك سعيت لرؤية الأستاذ محمد كامل البنا، ومن عادتى فى دراستى التاريخية ألا ألجأ إلى اللقاءات الشخصية مع الأشخاص المتعلقين بالمادة المدروسة - حتى لو كانوا هم صانعوها - إلا بعد أن استنفد دراسة ما هو مكتوب عن هذه المادة، فتكون اللقاءات الشخصية فى أواخر ما ألجأ إليه، وذلك لأستكمل أسئلتى وأدوات تحقيقى وأواجهه بكل ذلك، وليكون لدى من معرفة دقائق الموضوع وتفاصيل ما يعصمنى عن الانسياق وراء منطق الشخصية المعنية، ولأن كل المصادر التاريخية المادية مصادر «ليست واعية» مكتملة المادة لا تستطيع أن تقدم إلى من يطالعها أكثر أو أقل مما أعدت له أصلا، أما المصدر البشرى فهو مصدر حى ومتحرك فى مادته، وثمة احتمال أن تتعدل المادة

المنقولة منه أثناء الحوار معه بالإضافة أو التأويل أو الحذف، لذلك يتعين أن يكون الباحث على أوثق إلمام ممكن بالموضوع قبل أن يلتقى بالمصدر البشرى.

ذهبت إلى المرحوم محمد كامل البنا، بعد أن قرأت المذكرات «وأمعنت النظر فيها وأحضرت معى مجموعة الأسئلة والاستفسارات واستعددت للموضوعات المفتوحة التى يمكن أن يستطرد إليها الحديث أو يتطرق.

وكان مما أعددته من أسئلة ما يتعقل بسنة مولد البنا وتعلمه ومهنته وبدء معرفته بالنحاس وفترات اتصاله به اتصال ملازمة وطبيعة علاقته به فى كل فترة، وعلاقته بغير النحاس من قادة الوفد الذين تردد ذكرهم كثيرا فى المذكرات، ثم ماذا كان عليه حال المذكرات فى صورتها الأصلية، وماذا كان مصير هذه المصادر الأصلية بعد نقلها، ثم كيف نقلت إلى هوامش الكتب وبأى ترتيب وأية كيفية. وأين هى هذه النقول التى دونت على الهوامش، وهل يمكن الاطلاع عليها الآن. أو على عينة منها.

ثم إن المذكرات جرت على ثلاثة أنواع، النوع الأول فى صورة يوميات من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ إلى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ بمدة تبلغ خمس عشرة سنة وبعدد صفحات تبلغ نحو ثلثى المذكرات، وهذه هى الأكثر مدعاة للاطمئنان والأفيد من حيث المادة التاريخية، أما النوع الثانى فهو ذكريات عامة عن وقائع جرت خلال المدة من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى قيام الثورة فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ لمدة عشر سنوات وبعدد صفحات يكاد يصل إلى الثلث الأخير من المذكرات وفيها من عدم الدقة فى تتبع الأحداث ومن الخطأ أحيانا فى بيانها ما يظهر منه أنها كتبت بعد سنوات من ذاكرة كليلة لم تراجع المذكرات على الأحداث، وهى دفاعية عن مواقف للوفد فى هذه الفترة، ولا تحمل إضافات تفصيلية يؤبه بها بالنسبة للمادة التاريخية المتاح معرفتها الآن من المصادر الأخرى. والنوع الثالث هو الكراسة الحادية عشرة الأخيرة من كراسات المخطوطة، عن الفترة ما بين ٢٣ يوليه ١٩٥٢ حتى انتقال النحاس باشا إلى رحمة الله، ومنها صفحتان وردتا محررتان على لسان النحاس، والباقى ورد محررا على لسان البنا نفسه، وهى قليلة جدا فى وقائعها وتتضمن تعليقات على وقائع الثورة، ونكاد نرى منها كيف كان النحاس يفكر فى الفترة من ١٩٥٢ حتى وفاته فى ١٩٦٥، أقول نكاد نرى شيئا من ذلك.

أعددت نفسى لكل ذلك، ولكى أسأل الأستاذ البنا عن الأخبار التى وردت مكررة والتواريخ التى اختلفت لما سأشير إليه فيما بعد، وهل هناك أجزاء ضاعت وهل يتوقع أن يشكك أحد فى هذه المذكرات ممن عايشوا النحاس.

مكثت مع الشيخ الكبير وقتا طويلا محاولا أن أستخرج منه الجواب عن أسئلتى كلها أو عن أى منها، وبسطت الحديث وزحمته وتركته لتلقائيات مجراه وركزته، وسألت أسئلة مباشرة حينا وغير مباشرة حينا آخر، ولكننى لم أستطع قط أن أضع المحدث على طريق الجواب الكامل. كان التشتت بالغا مداه، والكلام يجرى على لسانه سريعا بالاستطراد وبتداعى المعانى، والذكريات تتزاحم بغير نظام محدد، وعدم القدرة على التركيز ملحوظة. فلم أستطع أن أتبين وقائع محددة عن كيفية النقل للمذكرات على هوامش الكتب وكيفية النقل من الهوامش، ولا تبينت أمرا يتعلق بما آلت هذه الكتب المجموع منها وما صارت إليه.

وكان الحديث يعلو ويهبط ويتوزع شعاعا، إنما ما أمكن لى جمعه من هذا الشتات عن أحاديث الذكريات، أن محمد كامل البنا ولد فى سنة ١٩١٣، فكان عند لقائنا سنة ١٩٩٢ قد بلغ الثمانين إلا شهورا، وقد انتقل إلى رحمة الله بعد لقائى به بشهور قليلة. دخل فى صباه مدرسة الشيخ صالح الحديدى وتخرج فى كلية الحقوق وقيد محاميا، وكان من أسرة عرفت بالتشيع للوفد ولمصطفى النحاس، وأخوه الشافعى البنا يكبره بنحو عشر سنين حوكم فى قضايا اغتيالات الإنجليز سنة ١٩٢٢ ومكث فى السجن سنين وعمل بعد ذلك فى صحافة الوفد موضعا لثقة النحاس، وأخوه الثانى الشيخ محمد البنا كان من علماء الأزهر قريبا من النحاس، وتولى وكالة الوزارة للشئون الدينية برئاسة الوزارة فى عهد وزارة النحاس الأخيرة فى ١٩٥٠ - ١٩٥١. وقيل إنه كان مرشحا لمشيخة الأزهر الشريف.

ومحمد كامل البنا عرف النحاس صغيرا من هذا الطريق، كما كان صديقا لمصطفى شوقى من أولاد أخت النحاس، واتصل به من صدر الشباب فى بدايات الثلاثينيات، ثم لازمه، وهذه الملازمة هى الأساس فى درجة الحجية التى تتوافر فيما يكتبه البنا الآن وينشره عن مصطفى النحاس. وقد ذكر لى فى هذا اللقاء الوحيد الذى جرى أنه كان أودع الكتب المنقول من هوامشها منزل صديق له بوزارة

الأوقاف وكان يسكن فى السبتية، وأن ما سجله عما بعد ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ كان إملاء من النحاس عليه وعلى المقربين منه.

وأقول فى النهاية إن هذه الدرجة من الحجية الآتية من ملازمة البنا للنحاس، هى درجة تسمح لدارس التاريخ أن يعتمد هذه المذكرات بين مراجعه عن مصطفى النحاس، بحسبانها مذكرات محررة بيد سكرتيره وملازمه.

كما أقول أيضا إن يوميات تحرر ويرد مع كل منها تاريخها، وذلك من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢، وتتفق وقائعها مع الإطار العام للتاريخ السياسى، وتنسجم أحداثها وأجزاء أحداثها فى الغالب مع وقائع التاريخ العام وأحداثه، ومع وجوه نشاط صاحب المذكرات، تكون مذكرات شأنها شأن أى مرجع تاريخى جاد تتضمن ما يلزم الباحث أن يعتمده بين مراجعه وأن يبحثه فى الوقت نفسه ويمحصه فى ضوء النظر النقدى للوثائق والمستندات.

وإن القدر المتيقن بالنسبة لهذه المذكرات أنها عن مصطفى النحاس وأنه حررها بخطه سكرتيره محمد كامل البنا، وخرجت إلينا بخط البنا، وأنها حررت فى صورتها الأخيرة منه فى مدة تنتهى فى سنة ١٩٨٣. وأنها بهذا تقوم لها من المصداقية ما يتناسب مع مصدرها من محرر ذى اتصال وثيق ومباشر ومستمر بالنحاس، ولها منزلة الشهادة عن النحاس، وأن النظر فى متن المذكرات ووقائعها ووجهة النظر المنسوبة إلى النحاس فيها، كل ذلك يثبت لها هذا القدر من المصداقية الذى يضعها بين مراجع هذه الفترة خاضعة لما يخضع له كل مصدر تاريخى من وجوه النقد والتحليل والتحقيق.

إن المذكرات التى تحت أيدينا عبارة عن إحدى عشرة كراسة مكتوبة بخط اليد، فى كراسات من نوع «البلوك نوت» الكبيرة، وتقلب صفحاتها لأعلى، أولاها غير مسطور وباقيها مسطور، والخامس والسادس والسابع منها معظم أوراقها سائبة، وبعض الأوراق يكاد يتماسك.

والكراسة الأولى تتكون من ٧٨ صفحة وتبدأ بسيرة ذاتية عن النحاس على لسانه، ثم من صفحة ٧ تبدأ بلفظ «المذكرات» وفى شكل يوميات من ٢٩/ ٨/ ١٩٢٧ وتنتهى فى يونيه ١٩٣٠.

والكراسة الثانية تتكون من ٦٠ صفحة وتبدأ من أول يوليو ٣٠ وتنتهى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٣ .

والكراسة الثالثة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ من ٢ يناير ١٩٣٤ وتنتهى فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ .

والكراسة الرابعة تتكون من ٨١ صفحة وتبدأ من ١٨ ديسمبر وتنتهى فى ٥ مارس ١٩٣٨ .

والكراسة الخامسة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ فى ٧ مارس ١٩٣٨ وتنتهى فى ١٧ يونيه ١٩٣٩ .

والكراسة السادسة تتكون من ٢٥ صفحة مكتوبة (والباقى غير مكتوب) وتبدأ من ١٨ يونيه ١٩٣٩ وتنتهى فى ٦ نوفمبر ١٩٣٩ .

والكراسة السابعة تبدأ بترقيم صفحاتها برقم ٢٦ وتنتهى صفحاتها برقم ٨١ فهى والكراسة السابقة متصلين بترقيم واحد، والصفحة الأولى من هذه الكراسة التى تبدأ برقم ٢٦ تبدأ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٩ ، وتنتهى فى صفحة ٨١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠ .

والكراسة الثامنة تتكون من ٨٧ صفحة وتبدأ من ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ وتنتهى فى ١٣ يوليو ١٩٤١ .

والكراسة التاسعة تتكون من ٧٦ صفحة وتبدأ فى ١٤ يوليو وتنتهى اليوميات فى الصفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٢ . ومن صفحة ٦٢ تبدأ طريقة أخرى فى كتابة المذكرات، وهو أن ترد فى فقرات طويلة عن موضوعات معينة وليس حسب اليوم.

والكراسة العاشرة تتكون من ٧٦ صفحة وهى كلها ترد بفقرات طويلة بسرد لموضوعات متفرقة على مدى الفترة من انتهاء «اليوميات» فى ١٠ فبراير ١٩٤٢ حتى سقوط وزارة أحمد نجيب الهلالى قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . والموضوعات التى عولجت فيها لم يجر ترتيبها ترتيبا تاريخيا . ولم تنضبط وقائعها بتواريخ محددة فى المتن المكتوب، الأمر الذى يجعل قارئها أكثر فهما لها إن كان على سابقة دراية

بوقائع تلك السنوات العشر من فبراير ١٩٤٢ إلى يوليه ١٩٥٢ . ويبدو أنها كتبت جميعها فى وقت تراخى كثيرا عن الأحداث المروية فى كل من فقراتها، وسأشير فى نهايات هذه الدراسة إلى ما يعن لى فى هذه المسألة إن شاء الله.

والكراسة الحادية عشرة، وهى تتكون من ٥٥ صفحة، وتبدأ فى الصفحتين الأولى والثانية بحديث للنحاس عن سماعه عن قيام ثورة ٢٣ يوليو. ثم فى صفحة ٣ يرد وسط السطر الأول عنوان «كلمة كاتب المذكرات» ولفظ «كاتب» مشطوب ومكتوب فى أعلاه لفظ «جامع» فتصير «كلمة جامع المذكرات» ثم يرد فى الصحفتين ٣، ٤ حديث الأستاذ محمد كامل البنا عن جمعه للمذكرات بعد وفاة النحاس مما أشرت إليه فيما سبق. ثم مع صفحة ٥ يرد فى وسط السطور الأولى عنوان «انطباعات النحاس عن ثورة ٢٣ يوليه وآراؤه فيها». وتحته عنوان «كيف علم بثورة ٢٣ يوليوه». ثم بعد ذلك إلى نهاية الكراسة يرد الحديث عن النحاس «بضمير الغائب»، ومن ثم فهو نص ليس منسوبا إلى النحاس كتابة ولا إملاء، وإن كان كله يتعلق بمواقف وحوادث وآراء للنحاس بعد قيام ٢٣ يوليه ١٩٥٢ حتى وفاته وانتقاله إلى رحمة الله تعالى.

(٩)

كانت الكتابة إذن فى صيغة يوميات لمدة خمسة عشر عاما من ٢٨ أغسطس ١٩٢٧ إلى ١٠ فبراير ١٩٤٢، ثم أتت فى صيغة مذكرات تتضمن فقرات مطولة على أحداث برمتها مكتوبة بعد الحدث بما لا نعرف من زمان، وذلك لمدة عشرة أعوام. ثم ما كتبه الراوى عن النحاس بعد ٢٣ يوليه ١٩٥٢ يرد بعد ذلك الحديث عن قراءتى للمذكرات، فإن صيغة الكتابة وأسلوبها، وطريقة عرض الحديث، ، دلنى فى بعض الأحيان على أنه كتب بعد الحدث وليس إبان تشكله، رغم أنه مصوغ فى يوميات، وهذا يمكن تفسيره بما صادف اليوميات من نقل متكرر. وإن كنت لم ألحظ هذه الظاهرة كثيرا ولست واثقا من صدق انطباعى بشأنها فى البعض الذى لاحظته، ولكنها ملاحظة أقدمها بين يدى القارئ أستثير بها كوامن النظر والمطالعة النقدية وهو يقرأ ويفكر فيما يقرأ. ومثالى على هذا القليل الذى لاحظته،

يرد مثلا فى يومية ١٢ أبريل ١٩٣١ عند حديث النحاس عن بدء الانشقاق الذى جرى فى الوفد من القادة الثمانية (المعروفين باسم السبعة ونصف)، فقد جاء الحديث كما لو كان كتب بعد تمام الانشقاق، أى بعد اكتمال الحدث وليس أثناءه حيث لم يكن يعرف بعد هل سيفضى إلى انشقاق أم لا وما حجمه بالضبط ومن هم أعيان أشخاصه بدقة، ومثال آخر عن حديث النحاس عن احتمالات الحرب العالمية فى كتابته ليومية ٢٦ مايو ١٩٣٨، إذ بدا من عبارات الحديث أن وقوع الحرب أمر محسوم وقد لاحظت أنه منذ نهايات حكم إسماعيل صدقى ومع فترة الانتقال التالية فى عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ بدأت اليوميات تنتقل من الإيجاز إلى التفصيل فى الاتصالات واللقاءات والمباحثات وما يثيره ذلك كله من أفكار ورؤى. كما لاحظت أنه على مدى السنوات الخمس عشرة لليوميات من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢، فإن حجم ما أثبتته اليوميات فى السنوات الخمس الأخيرة قد يفوق حجم ما أثبتته عن السنوات العشر الأولى، وهذا قد يدل على اتجاه الأحداث إلى الكثافة وقد يدل أيضا على تأكد عادة كتابة اليوميات لدى صاحبها.

ولاحظت أيضا أن نقل المذكرات على هوامش الكتب ثم إعادة جمعها قد يكون أوقع محرر المذكرات فى التكرار أو الخطأ فى بعض الأحيان، أما التكرار فقد وقع أغلبه فى يوميات الفترة ما بين أكتوبر ١٩٣٩ إلى أكتوبر ١٩٤٠، من ذلك تكرار تاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٣٩، قبل ٧ أكتوبر وبعد ٨ أكتوبر وهو فى التكرار يتضمن أحداثا مغايرة، لعل التاريخ الأول مقصود به ٩ أو ١٠ أو ١١. وكذلك تكرار ٢٦ أكتوبر ١٩٣٩ قبل وبعد ٢٣ أكتوبر، وكذلك تاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ ثم هناك أخبار تكرر ذكرها فى تواريخ مختلفة، منها ما ورد فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٩، وما ورد فى ٢٨ يناير و ٥، ٧ عن أسمهان المغنية وعن الفريق عزيز المصرى، ٢٥ مارس عن تشرشل، ١٢ أبريل عن اعتقال إيطاليين، ١٥ أبريل عن مقتل ابن الوزير السعدى على أيوب وتكرار تاريخ قصة دخول الملك فاروق على أمه الملكة نازلى وهى مع رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين، إذ تكررت ثلاث مرات فيها ٨ مارس ١٩٣٨، ٢١ سبتمبر ١٩٤٠. وكذلك خبر شطب رقيب الصحافة أخبارا عن مقابلات النحاس يذكر فيها. الدار العامرة وذلك فى ٥ نوفمبر ١٩٤٠، وفى ١٦ يوليه ١٩٤٠، وكذلك قصة تعجب النحاس من عثوره على المصحف مفتوحا

للقراءة فى منزل طه حسين، إذ ذكرت هذه القصة فى أوائل الثلاثينيات ثم فى ٢ يناير ١٩٤٢ .

وثمة أخطاء وقعت، لعلها من النقل بعد سنين، منها مثلا خبر يرد فى ٢٨ فبراير ١٩٤١ عن صحيفة صوت الأمة وهى فى الواقع لم تصدر إلا فى ١٩٤٦ ، ولعله كان يقصد صحيفة الوفد المصرى التى صدرت فى ١٩٣٨ وبقيت حتى ألغتها حكومة صدقى باشا فى ١٩٤٦ فحلت محلها «صوت الأمة». منها إشارة سريعة فى ٢٣ يناير ١٩٣٨ ورد بها لفظ «إلغاء» المعاهدة الصحيح إبرامها، فلا يرد الخطأ فى ذكر لفظ «الغاء» إلا لمن ذهنه مشغول بالإلغاء، ولم يكن ذلك حادثا فى سنة ١٩٣٨ .

وهناك ما ذكر فى ١٠ مارس ١٩٤١ من ذهاب النحاس ليعزى فى وفاة الشيخ محمد العدوى، ثم حديثه فى ١٠ نوفمبر ١٩٤١ أن النحاس طلب كلا من الشيوخ محمد البنا ومحمد أبوزيد العدوى ودراز يسألهم عن أمر يتعلق بالهند. ثم ما ورد فى ٨ يوليه ١٩٤١ من لفظ «الهوية» للإشارة إلى ما يثبت الشخصية، فلا أخال أن هذا اللفظ كان مستخدما فى مصر فى ذلك الوقت بهذه الدلالة .

تظل كل هذه الملاحظات محدودة، ولا تحمل أثرا جوهريا يتعلق بمصداقية الصياغة اليومية للمذكرات خلال المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ . أما الفترة التالية لذلك التى صيغت فيها المذكرات فى صورة فقرات طويلة يتعلق كل منها بموضوع محدد، ومن هذه الموضوعات مثلا ما يتعلق بأوجه نشاط وزارة النحاس فى ١٩٤٢ ، وأحداث الوزارات التى خلفت الوفد بعد ١٩٤٤ مثل حادث كوبرى عباس ومحاولة قتل النحاس، ثم أحداث وطرد النحاس فى ١٩٥٠ .

أما تلك الفترة فيلاحظ أن كثيراً من هذه الفقرات اتخذ طابع الرد أو الدفاع عن موقف الوفد إزاء أزمة قامت أو تهمة سياسية واجهته من خصومه أو غير ذلك ونحن نلحظ حديثا مثلا عن تهم الكتاب الأسود الذى أصدره مكرم عبيد بعد انشقاقه عن الوفد وغيره، مثل الفراء الخاص بزوجة النحاس وشراء النحاس لمنزله ونظارته على وقف عبدالعال، ووقائع تهم المحسوبية والاستثناءات واستغلال النفوذ، وكتب ذلك كله دون تاريخ فلم يتبع التتالى الزمنى فى رواية الأحداث، ومن ذلك ما أثاره خصوم النحاس عند طلبه تقبيل يد الملك عندما تولى الوزارة فى ١٩٥٠ ، وخطاب

النحاس والملك فى أوروبا فى صيف ١٩٥٠ وكل ذلك من حيث انتقاء المادة والوقائع ومن حيث أسلوب الكتابة وطريقة تناول الحدث، مما يرجح معه الظن بأنها كتبت بعد مدة طويلة من وقوع الحدث، فهو يعالج أحداثًا مكتملة وهو يعالجها من منظور دفاعي أو تفنيدي. وبعضها وضح من سرده أن الذاكرة كانت صارت كليلة مثل ما ذكره عن أن «أحمد عبدالعزيز» أطلق عليه فى حرب فلسطين بطل الفالوجة، والصحيح أن من أطلق عليه ذلك هو السيد طه، وكان أحمد عبدالعزيز قائم مقام فى الجيش تطوع لتحرير فلسطين ١٩٤٨ ودخول الجيش المصرى رسميا إليها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ واستشهد قبلها، ومثل ما ذكر عن قصة مجيء محمد مصدق رئيس وزراء إيران إلى مصر بعد تأميم البترول فى إيران وورد بعدها الحديث عن حكومة النقراشي وجلاء الإنجليز عن المدن الكبرى وقتها، والنقراشى اغتيل فى ديسمبر ١٩٤٨، ومصدق جاء مصر فى عهد وزارة النحاس التى تولت الحكم من يناير ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥٢ وعلى أية حال فإن هذا القسم من المذكرات التى تلا اليوميات المحررة التى توقفت اعتبارا من ١٠ فبراير ١٩٤٢، هذا القسم يبدو لى أنه قليل الأهمية من الناحية التاريخية من حيث المحتوى العام للوقائع ومن حيث المادة التاريخية التى تضمنها، وأنا لم أجد فيه ما يثير الانتباه أو يلفت النظر، بله أن يضيف شيئًا إلى معارفنا عن هذه الفترة أو يصحح من وقائعها أمرا.

(١٠)

أول ما يقابلنا فى قراءة المذكرات، هو تبين ملامح شخصية النحاس كزعيم وكسياسي وكإنسان، وهذه فيما يبدو تكون أول مرة تتكشف شخصية مصطفى النحاس لمن لم يعايشوه من أهل جيله. وأول ما أريد أن أشير إليه فى تبين ملامح شخصيته من مذكراته، هذه المسألة التى أشار إليها فى مقدمة مذكراته عن سيرته، فعندما أخذه أبوه من بلدته السنبلاوين وذهب به إلى القاهرة ليلتحق بمدارسها، شددت الأم توصيتها للأب بأن يسلم مصطفى «لسيدنا الحسين» أول وصوله إلى القاهرة، ولم يكن الأب يحتاج تأكيدا منها ليعمل بهذه «الوصية» وما إن وصل هو وابنه إلى القاهرة حتى بلغ به مسجد الحسين وهتف عند الضريح أنه يسلم مصطفى

لسبط رسول الله صلى الله عليه وسلم. وسيعرف القارئ من تتبع المذكرات على مدى عمر مصطفى النحاس، أنه كان يذهب للصلاة فى مسجد الحسين كلما حزبه أمر أو ضاقت فى وجهه الدروب، وأنه كان لديه دائمًا حس إيمانى مرهف.

أما عن زعامته، فلا أبدأ بالإشارة إلى نشاطه السياسى وشعبيته، ولكنى أشير إلى واقعتين أثبتتهما المذكرات، أولاهما ما ورد فى يومى ١٢، ١٣ يناير ١٩٤١، إذ كان النحاس يقضى أياما فى مشتاه بالصعيد، واتفق وجود السفير البريطانى، وكان أحد رجال الوفد هناك أهدى «كامل البنا» سكرتير النحاس حصانا صغيراً لابنة شقيقه يتيمة الأم وحدث أن ابن مايلز لامبسون السفير البريطانى وكان صبيا وحيدا رأى الحصان فتعلق به، وبذلت المحاولات ليتدخل النحاس لإقناع البنا بالتنازل عن الهدية، ولكن إصرار النحاس على رفض التدخل، ورفضه شفاعة رجال الوفد الآخرين، ورفضه إبداء هذا القدر من المجاملة البسيطة للسفير فى ظروف تقارب سياسى وشيك، كل ذلك يلقى ضوءاً على السلوك الشخصى للنحاس ومدى استقامته فى تعامله، وأهم من ذلك تكشف عن عبء الزعامة الحقة من حيث كونها أمانة وشعورا عالى المستوى بأن الزعيم أمين على ما ائتمن عليه بالنسبة لما يتعلق بالمحيطين به ولمن أسلموه قيادهم. هذه المراعاة الدقيقة للحق فى مسألة محدودة الأهمية لدعم علاقة خطيرة الأهمية، هذه المراعاة تكشف الدرجة العالية من الشعور بالتبعة لدى الزعيم أو القائد تجاه من يقودهم، سواء حقوقهم أو مصائرهم أو مصالحهم.

وثانية الواقعتين، أوردتها المذكرات بين ١٨ و ٢٣ نوفمبر ١٩٤١، إذ ورد فى بريده خطاب بالفارسية من بلدة بإيران، وطلب النحاس من يترجم له الخطاب، فإذا به من أخ إيرانى يبحث عن أخيه الشاعر الكفيف الذى انقطعت أخباره وهو بالقاهرة (الشاعر عبد المحسن الكاظمى) واهتم النحاس بالأمر وكلف من يبحثون عنه حتى وجدوه وهو مصاب بالشلل، ونظرا لظروف انقطاع المواصلات بالحرب أرسل النحاس إلى صاحب الرسالة يرد عليه عن طريق الصليب الأحمر.

ونحن نلحظ فى المذكرات على طولها واتساع مساحتها الزمنية، مدى اهتمام النحاس الفائق بشعبيته وشعبية التنظيم الذى يقف على رأسه، وهو دائم الوصف لما

يلقاه عند سفره وترحاله وزياراته للأقاليم من احتفاء وتجمهر شعبى، لا يمل ولا يكل من ذكر ذلك، ووصفه حماس الجماهير وحسن استقبالهم، وعلى كثرة ما وصف ذلك فهو فى كل مرة يصفه كما لو كان يحدث لأول مرة، وهو يذكرها دائما كما لو كان فوجئ بهذه الاستقبالات وبالحشود وتنظيمها وأن الأمر كان يجرى بتلقائيات الأوضاع وعفويتها. وكان النحاس يقضى شهور الصيف بما يجاوز أربعة الأشهر فى الإسكندرية وبعض أسابيع طويلة من الشتاء فى الصعيد، والمذكرات تكشف أن لم يكن الأمر أمر نزهة فقط، فهو فى كل من هذه الأماكن يستقبل الوفود من المناطق المجاورة ويرتحل إلى الأقاليم المحيطة، سواء الوجه البحرى أو فى الصعيد، وهو فى كل من هذه اللقاءات والمواكب ترد الخطب السياسية منه ومن غيره ويجرى التعليق على الأحداث، ويختبر شعبيته ويزكيها وهكذا. وندرك كذلك فى وضوح عندما رآه الملك فى ردهة فندق بأسوان (يناير وفبراير ١٩٤١) ورفض أن يصافحه فكانت عودة النحاس من مشتاه هناك ومن الأقصر على طول المسافة إلى القاهرة بمثابة استعراض لقوته الشعبية.

ويلحظ القارئ من مطالعته لهذه المذكرات، أن أكثر اثنين حظيا بالحديث فيها هما «الملك» فؤاد ثم «فاروق» و«السفير البريطانى»، وهذا يوضح وجهة مصطفى النحاس، الذى قضى عمره السياسى كله يحارب القوى السياسية المتمثلة فى هذين الشخصين، وقضاه فى محاربة هذين الشخصين فيما يمثلانه ولا أزيد على القارئ فى ذكر شواهد هذا الأمر، فالمذكرات مليئة بما يؤكد هذه الدلالة، ولا أورد فضل حديث عن ذلك، ولكننى أشير إلى أمرين، أول هذين الأمرين ما يلحظه القارئ من مطالعته ما ذكره مصطفى النحاس عن لقائه لكل من هتلر فى ألمانيا فى فبراير ١٩٣٧، وللحكومة الإيطالية فى أغسطس وسبتمبر ١٩٣٨، كانت كل من الدولتين تعرض على زعيم المصريين الصداقة فى مواجهة بريطانيا، وكان النحاس بالحس الأصيل لرجال الحركات الوطنية فى مثل بلادنا، يرى فيهما طامعين لا صديقين وهو لا يأمن أيا منهما على وعود يقدمانها لمصر، ولا يرى فى أى منها خيرا عن الاحتلال البريطانى، فلم يكن للنحاس فى هذا الشأن أية أوهام. ثم نقرأ عن غضبته لما عرض عليه موسولينى رئاسة مصر إن احتلها الإيطاليون، وذلك فى أغسطس ١٩٣٩.

والأمر الثانى أن اهتمام النحاس بالمسألتين الوطنية والديمقراطية، يكاد يكون اهتماما مقصورا عليهما دون ما يضطرب به المجتمع من مشاكل وقضايا اجتماعية واقتصادية فى شتى المجالات ونحن لا نكاد نلتقط للنحاس فى هذه المذكرات على مدى خمس وعشرين سنة اهتماما بقضية أخرى غير الاحتلال والدستور، اهتماما يحتل بؤرة إدراكه السياسى فى فترة معينة. ونلحظ ذلك عند حديث للنحاس عما طرح من فكرة عقد مؤتمر للوفد يبحث فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خرجت الفكرة فى المذكرات فى ١٥ فبراير ١٩٣٤ وأعلن هذا المؤتمر حسبما ورد بالمذكرات فى ١٨ يونيه ١٩٣٤، ثم ورد الحديث عن المؤتمر عند انعقاده فى ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٣٥، وفى كل هذه الإشارات فى المذكرات لا نجد انشغالا للنحاس اقتضى منه الإشارة فى المذكرات لأى من موضوعات المؤتمر الاجتماعية والاقتصادية مما كان يثور من قضايا التعليم والصحة والعمالة والريف والزراعة وتطوير الصناعة والمصايف.. إلخ ولما طرحت فكرة عقد مؤتمر آخر وسجلتها المذكرات فى ١٥ يونيه و ١١ أكتوبر و ١٥، ١٨ نوفمبر ١٩٣٨، لم يظهر انشغال خاص للنحاس بأى من هذه القضايا ولا بالسياسات المقترح اتباعها ولا بالبحوث التى تقدم أو قدمت.

وقد يكون لهذه الملاحظة أثرها السلبى بالنسبة للنحاس وللوفد، وخاصة بعد تصاعد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦، إذ بدأ الرأى العام يضع هذه المشاكل فى بؤرة اهتمامه، وبدأت الكتابات والمقترحات والرؤى الاجتماعية تظهر فى الصحافة والكتب وغيرها، ولم يجد للوفد ولممثليه رؤية واضحة يقود بها الرأى العام فى هذه المجالات وتربط بينها وبين قضيتى الاستقلال والديمقراطية لتتغذى الحلول من بعضها البعض فى هذا الشأن، وكان هذا من أهم أسباب خفوت الرؤية الوفدية المستقبلية عن فترة ما بعد جلاء الإنجليز وتحقيق الاستقلال، كما كان من أهم أسباب الفجوة التى حدثت من بعد بين المسألة الديمقراطية وبين قضايا الإصلاح الاجتماعى سواء على مستوى مفكرى هذه القضايا من الحرب العالمية الثانية (مثل إبراهيم بيومى ومحمد خطاب و... إلخ) أو على مستوى الحركات السياسية الشعبية التى ظهرت فى أواخر الثلاثينيات وخلال الأربعينيات كالتيارات الإسلامية والاشتراكية وغيرها، ومن هنا تصدق لدىّ

الملاحظة التى سجلتها فى القسم الأول من هذه الدراسة من أنه إذا كان سعد زغلول فى مصر يماثل غاندى فى الهند، فإن مصطفى النحاس لن يستطيع أن يماثل نهرو خليفة غاندى هناك، ومن هنا لم يستطع الوفد أن يبقى لأنه لم يستطع أن يستجيب إلى المتطلبات الجديدة التى أفرزها الواقع الاجتماعى فى مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولكن كل هذه الآثار السلبية، لا ينبغى أن تفسد رؤيتنا لأمر آخر مهم، قد يكون تأثر بالضرورة تأثرا إيجابيا باقتصار اهتمام النحاس على قضيتى الاستقلال والدستور، ذلك أنه بهذا القصر استبقى لأطول فترة ممكنة إمكان التجمع المصرى الواسع للمطالبة بالاستقلال وصب القضية الدستورية فى نسيج بناء الجماعة الوطنية بما تتصف من شمول وعموم، ثم هو ترك لصحافة الوفد أن تكون ذات ثوب فضفاض فى تصديها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية المختلفة.

كما نلحظ من قراءة هذه المذكرات أن النحاس عندما كان يعتلى الوزارة، كان يترك لكل وزير إعداد خطة وزارته يتصرف بها حسبما يراه الأصلح، فلم يكونوا يعودون للنحاس فى كل صغيرة وكبيرة فى شئون وزاراتهم.

كل ذلك يمكن فهمه وتقديره، بمراعاة سبق معرفة القارئ بالنحاس وبالوفد وبالحركة الوطنية الديمقراطية، وقد أفادت المذكرات فى هذا الخصوص أنها أكدت معانى وأضفت عليها وقائع ملموسة وعززت رؤية من يطالع التاريخ من حيث التكوين الذاتى لزعيم مصر فى ذلك الوقت.

أما ما فاجأنى كثيراً ولم أستطع أن أغفل عن الاندهاش له فهو رؤية النحاس للسودان كما وردت فى هذه المذكرات التى حررها سكرتيره محمد كامل البنا، فنحن نعلم أن وحدة مصر والسودان كانت الهدف الصنو لهدف الجلاء البريطانى عن مصر، وبالهدفين معا تشكل الشاغل الأساسى للحركة الوطنية المصرية على مدى النصف الأول من القرن العشرين، وكان الشق المتعلق بالسودان من شقى التوجه الوطنى المصرى هو ما تحطمت على صخرته مفاوضات عديدة بين المصريين والإنجليز، نذكر منها على سبيل المثال مفاوضات سعد زغلول فى ١٩٢٤، ومفاوضات مصطفى النحاس فى ١٩٣٠، ومفاوضات إسماعيل صدقى فى ١٩٤٦.

هذه الأهمية القصوى للسودان، التى يستشعرها المصرى بعامة، ويستشعرها المصرى فى النصف الأول من القرن العشرين بخاصة، ويستشعرها رجال الحركة الوطنية على وجه أخص، ويتوقعها الجميع من الوفد ومن النحاس. هذه الأهمية لا نجدها متمثلة ولو بأدنى درجات الاهتمام، فى المذكرات المطروحة علينا هنا، لا نجد حديثا ولا تعليقا ولا رؤية ولا ذكرا للسودان فى المذكرات إلا عند حديثه عن وقائع مفاوضات سنة ١٩٣٠ ومفاوضات سنة ١٩٣٦ أو عن نص السودان فى الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ (١٩ نوفمبر ١٩٣٥)، فيذكرها كنقطة من نقاط المفاوضة مع الإنجليز، أما السودان ذاته وناسه ورجاله وأوضاعه، وعلاقات النحاس بكل ذلك ومتابعته لأخباره ووقائعه وما يحدث هناك وما يحدث للإنجليز، فلا نجد من كل ذلك إلا خبرين أو ثلاثة، فى ٩ أكتوبر ١٩٤٠ عندما تأسس مؤتمر الخريجين بالسودان وما أرسلوا به إلى النحاس بهذه المناسبة، ثم فى ٤ فبراير ١٩٤١ عندما شاهد فى الصعيد فرقة مسرح مصرية عائدة من السودان، ثم ما حكاه عن رفض الحكومة التصريح له بالسفر إلى السودان فى ١٩٤٧ أو ١٩٤٨. ولعلها كانت المرة الأولى التى «فكر» النحاس فيها أن يذهب إلى السودان.

إن هذا يدلنى على أن السودان كجزء من وادى النيل ومتمم لمصر، كان خارجا عن مجال الرؤية اليومية وعن إطار الشاغل اليومى أو الإدراك الملموس لقيادة الوفد وقتها، ولذلك لم يكن غريبا أن يعلق النحاس على معاهدة السودان بين مصر وبريطانيا فى ١٩٥٣، بأن تخيير المعاهدة للسودانيين بين الاستقلال والوحدة مع مصر سيؤدى إلى اختيارهم الاستقلال، لقد سبق لى أن عرضت لهذا الموضوع فى دراسة لى عن (سعد زغلول يفاوض الاستعمار، ١٩٧٧)، ودراسة أخرى وردت فى كتاب (دراسات فى الديمقراطية المصرية ١٩٨٧)، وذلك عن وضع السودان فى الحركة الوطنية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين. ومجمل الأمر حسبما ذكرت ما يلى:

أولاً: يبدو لى أنه لم يكن صحيحا أن الحركة الوطنية المصرية كانت فى النصف الأول من القرن العشرين تستهدف الوحدة بين مصر والسودان، وأن هذه الحركة انبنت على أساس من الجامعة الوطنية المصرية، وكانت غايتها إجلاء المحتل من

مصر والنهوض بمصر، ودليل ذلك أن حزبا مصريا من أحزاب النصف الأول من القرن العشرين لم يحاول أن يتكون على أساس جامع بين مصريين وسودانيين، ولا حاول جادا أن ينشط بين السودانيين كما ينشط بين المصريين، ولا أن يبنى تشكيله من أهل البلدين معا.

ثانيا: إن سعى المصريين لتحقيق هدفهم بشأن السودان كان يجرى فى إطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا، وقد عالجتها المفاوضات والمباحثات فى هذا الإطار، بواسطة جميع القوى السياسية التى كانت تتبادل الحكم من ١٩٢٠ إلى ١٩٥١، وإن كان بدأ نوع من الاتصال المنظم نسبيا بالأحزاب السودانية فى النصف الثانى من الأربعينيات.

ثالثا: يمكن القول بأن السودان فى السياسة المصرية لم يكن مسألة وحدة بين بلدين بقدر ما كان شعار الوحدة مقصور الدلالة فى هذه السياسة على حماية الأمن الاستراتيجى لمصر باعتبار أن منابع النيل آتية من السودان وما وراءه ومياه النيل كلها ترد مصر عبر السودان.

لذلك كان جهد السياسة المصرية أن تحذر كل الحذر من وجود دولة أجنبية تحكم السودان وتطمع فى مصر وتستطيع بقوتها العلمية والاقتصادية والعسكرية التحكم فى مياه النيل لتسيطر على مصر. وهذا ما نلمسه فى موقف رجال الوفد من موضوع السودان فى مفاوضات ١٩٣٠ ومن تعليقهم على ذلك أثناء مفاوضات ١٩٣٦، وخاصة ما ورد على لسان فتح الله بركات فى ١٩٣٠.

إننى لاحظت ببالغ دهشتى أن ما نسب للنحاس فى هذه المذكرات عن الهند كان أكثر كثيرا مما ذكره عن السودان، ولست أندهش لاهتمامه بالهند فهو بلد مشارك لمصر فى حركته الوطنية ضد الإنجليز فى الفترة نفسها، وهو بلد يخوض معركة فتنة طائفية أنقذ الله مصر منها، وهو بلد يؤثر مصيره فى مصير الاستعمار البريطانى بعامة، ولكن المثير للدهشة هو زيادة الاهتمام به عن الاهتمام بالسودان، حسبما يكشف الحديث فى المذكرات عن شواغل النحاس اليومية فى أمور السياسة، ولا أريد هنا أن أعيد ما ذكره النحاس عن الهند ولكنى أشير لما ورد بالمذكرات عن الخلاف بين المسلمين والهندوس، وإدراك كل من محمد على

جناح زعيم المسلمين هناك وغاندى ونهرو لمنزلة الحركة الوطنية المصرية وأثرها المعنوى واحترامهم لها ولزعيمها وكذلك ما تشير إليه المذكرات من استغاثة المسلمين الهنود بالنحاس من اضطهاد الهندوس لهم، وشكاية محمد على جناح من ذلك وطلبه من النحاس التدخل بنفوذه لدى غاندى ونهرو ليبذلوا سعيهم لوقوف أسباب الشكاية، وما تشير إليه المذكرات أيضا من اهتمام النحاس بذلك كله وبذله ما وسعه الجهد لمساعدة التوجه الوحدوى للحركة الوطنية الهندية ولمساعدة المسلمين هناك، وما تشير إليه كذلك من اعتراف كل من غاندى ونهرو فى رسائلهما للنحاس بما يرتكبه الهندوس من تجاوزات ضد المسلمين، ثم اقتراح النحاس على محمد على جناح أن يستقل المسلمون بدولة لهم إن لم يكن بد من ذلك، ويجمع النحاس الوفد لمناقشة هذا الأمر ولتأييد الانفصال، كل هذه الأخبار والمواقف بدت لى هامة أردت التأكيد عليها فى هذه الدراسة (تطالع المذكرات على وجه الخصوص أيام ٢ أغسطس ١٩٣٦ و ٢٤ نوفمبر ١٩٣٨ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ يناير و ٨ فبراير ١٩٣٩، ١٧ مايو و١٨ و ٢٠ و ٢١ سبتمبر و ١١ و ١٢ و ١٩ أكتوبر ١٩٤٠ و ١ و٢ و ٣ نوفمبر ١٩٤١ ثم اقتراح النحاس على محمد على جناح تأليف دولة خاصة باسم باكستان فى المذكرات التالية لليوميات، ص ٩١٠)، ثم زيارة نهرو للنحاس فى معزله بعد ثورة ٢٣ يوليو.

أما علاقة النحاس بالحركة الوطنية فى كل من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، فهى قد حازت الاهتمام الذى فرضه عليه رجال هذه الحركات الوطنية بما كانوا يرسلون إليه به من رسائل وبلقاءاتهم به، وهى غالبا ما تبدأ فى أعوام ١٩٣٩ و١٩٤٠ و ١٩٤١ (يولية ١٩٣٨، أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٠، مارس وأبريل ١٩٤١).

(١١)

من مطالعة هذه المذكرات يتأكد لدى القارئ ما اتصف به النحاس من حيث معارفه وردود فعله، فهو رجل سياسة عملى، بمعنى أنه يستغرق فى الرؤية اليومية للأحداث وينتظر الإمكانات أن تتفتح أمامه دون أن يستشرف رؤية المسار بنظر الطائر ولا أن يعمل على إيجاد الأحداث إيجاداً.

يبدو لى أن هناك نوعين من المعارف السياسية، نوعا يتعلق بالسياسات والأحداث الجارية وقد يستقى من الاتصالات الشخصية والأحاديث المباشرة، وكان هذا متوافراً للنحاس فى كل يوم وكل لحظة، والمذكرات تظهر أن النحاس لم يكن معزولا ولا كان ثمة عوائق بينه وبين الناس، واليوميات تظهر كم كانت حياته اليومية وسط الأحداث ووسط الرجال، ولقاءاته ومقابلاته لا تنقطع يوما، ومطالعة صحف تلك الفترة يكشف ذلك أيضًا، فقد كان هناك مكان ثابت فى أهم صحيفة من صحف الوفد يثبت يوميا لقاءاته، وستكون هذه اللقاءات المثبتة فى اليوميات وسيلتنا فى هذه الدراسة لتتبع بعض الأحداث المهمة فى حياة النحاس وتاريخ الوفد.

أما النوع الثانى فهو يتعلق بالمعارف التى لها صفة النظر السياسى الكلى لأوضاع المرحلة التاريخية المعايشة أو أوضاع المرحلة التالية، وما يتشكل من الظواهر العامة فى التوجهات السياسية، سواء فى الداخل أو فى الخارج، وهذه أمور لا يكفى فيها التلقى العابر من اللقاءات الجارية ولا الأحاديث والقراءات التى تقع عفو الساعة، وهذا المستوى من المعارف السياسية هو ما تعد فيه الكتب والدراسات وتنشر المقالات المتخصصة، وتكمله الكتابات فى التاريخ المعاصر أو فى سياسات الأمم وأحوال الشعوب وتوجهات الحركات السياسية، ومن الرؤية المستمدة من هذه المعارف، يمكن ترسم الخرائط السياسية للحركة ويمكن تبين أوضاع التحركات المستقبلة.

هذا النوع الأخير من المعارف، لا يبدو لى من مطالعة هذه المذكرات أن مصطفى النحاس كانت له مصادره ومراجعه الأساسية فيه، ولا أنها معارف تشكل احتياجا متبلورا لديه. لم أجد إشارة إلى كتاب قرئ أو مجال من مجالات النظر السياسى شعر باحتياج لدراسته وأوصى من حوله بتبين جوانبه. وكانت مجالات النظر «السياسى» تحتاج لمن يدرسها ويتبينها من المعايشين لأحداث الثلاثينيات والأربعينيات وبصفة خاصة فى الشئون الدولية، إننا نجد هذا النوع من المعارف لدى النحاس، حسبما نستظهر من «اليوميات»، إنما يرد من حديث عابر (على سبيل المثال ٢٠ أغسطس ١٩٣٢، ١٥ أبريل ١٩٣٣، ١ مايو ١٩٣٤ إذ بدأ يستشعر خطورة احتمالات الحرب من رسالة أتته من الطلبة المصريين فى ألمانيا) وإن كنا

نلحظ أنه عندما بدأت نذر الحرب تلوح فى الأفق القريب، كانت ترد إليه تقارير عن الحالة الدولية (٢١ فبراير، ١٦ أغسطس ١٩٣٩) وجمع الوفد لمناقشة هذا الأمر فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ قبل إعلان الحرب بأقل من أسبوعين (أول سبتمبر ١٩٣٩). ونحن أيضًا لا نجد فى المذكرات على طول مدى الفترة التى كتبت فيها من ١٩٢٧ إلى ١٩٥٢، لا نجد تحليلا سياسيا مرتبا ومنظما لأى من أوضاع الموقف السياسى المتغير عبر مراحل هذه الفترة، كما نلحظ مثلا أنه أثبت فى يوميات ١٤ مارس ١٩٣٣ أنه عرف مصادفة أن حزب العمال البريطانى مؤيد له.

ويتصل بهذه الملاحظة ما تركته قراءة المذكرات لدىّ من انطباع بأن سياسة النحاس كانت تنبنى فى الأسس على التحصن بصلابة فى موقفه الوطنى الديمقراطى دون أن يهتم كثيراً بأن تكون لديه المبادرة فى الفعل السياسى، كان أساس موقفه هو موقف المقاومة، أكثر مما يكون موقفا للهجوم أو لتحريك الأحداث أو العمل المبادر لإعادة تشكيل الأوضاع بما يفضى إلى الإسراع فى تحقيق الأهداف المرجوة. لم تكشف لنا هذه المذكرات أنه كان يناور ولا أنه يسعى بإيجابية لعقد التحالفات مع أى من القوى أو الشخصيات التى يمكن أن تفيده فى مسعاه فى لحظة ما، ولا أنه يبادر باستغلال الخلافات بين خصومه. والمذكرات مثلا تتضمن أحاديث كثيرة متناثرة تجرى فى مناسبات اجتماعية بينه وبين أفراد من الأسرة المالكة ممن لم يكن يرضيهم مسلك الملك فاروق (أو فؤاد من قبله)، ومن هؤلاء الأمير محمد على ولى العهد الطامع فى العرش، والأمير عمر طوسون الكاره للإنجليز والسلطانة ملك زوجة السلطان السابق حسين كامل والنبيل عباس حليم، ومع كراهة النحاس وعدائه الشديد للملك فاروق مما يبدو جليا فى المذكرات، لم يعمل على استغلال أى من هذه الخصومات داخل الأسرة المالكة ضد الملك لإحراجه (٢، ١٢، ١٥، ٢٠ يناير، ٥ فبراير ١٩٣٣، ١٠ يناير ١٩٣٤، ٢٢ يولية ١٩٣٩، ١٦ يولية ١٩٤١).

والتوجه الأساسى للنحاس فى مذكراته أنه رادٌ للفعل أكثر منه مبادر بالفعل، وهو يصوب محدثه أكثر منه محرك لمحدثه، وهو يجيب بلا ونعم أكثر منه ساع لتعديل اتجاهات من يتكلم معه، ثم هو يحكى فى مذكراته عما قال أكثر منه متأملا ومحللا لما استقبل من حديث الغير أو لاحظ من سلوك الآخرين. ويمكن للقارئ

عند القراءة لهذه المذكرات المقارنة بين مسلك النحاس هذا وبين مسلك السفير البريطاني مايلز لامبسون حسبما أثبتته المذكرات ذاتها، أنه دائمًا مبادر وهو لا يمل ولا يكل في سعيه الدءوب لتغيير موقف النحاس، رغم أنه كثيراً ما كان يواجه من النحاس بأكثر مما يواجه من الصخر الصلد.

وأتصور أنه كان يمكن للوفد بثقل حجمه الكبير وانتشاره بين الناس وفي كل البيئات الاجتماعية وتخلله لكل الأجهزة والهيئات، وتعامل الكافة معه كهيئة لها وجود كبير معترف به في كل المستويات (حتى الملكة نازلي والدة فاروق كانت على علاقة طيبة بالنحاس، ٣ أغسطس ١٩٤٠، وحتى مراد محسن ناظر الخاصة الملكية كان على علاقة وثيقة بالنحاس ٣ أكتوبر ١٩٤٠، وحتى الشيخ المراغي كان على علاقة وثيقة بحمدي سيف النصر أحد قادة الوفد ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠، ـ وهكذا)، كان يمكن للوفد بكل ذلك وبسياسة أكثر حركية يستخدم بها كل هذه الممكنات أن يحقق أكثر مما حقق. على أنني في هذه الفقرة أضع افتراضات وأتركها يتأمل فيها القارئ وأنا أعرف سلفًا أن «الافتراض» في التاريخ أمر تحوطه محاذير ضخمة من الخطأ. ولكن كل ما أردت أن أثبته هنا أن أثير لدى القارئ نوعًا من القلق العلمي في هذا الشأن، مع سابق إدراكي باستحالة اليقين وصعوبة الترجيح في وضع البدائل لأحداث الماضي وفي تصور قيام ما لم يتحقق في سياقه الزماني. والأمر كله هنا هو أمر إثارة الشبهات.

على أنه يتعين فهم ما سبق ذكره في إطار أمرين، أولهما بالنسبة لحدود المعرفة السياسية لمصطفى النحاس، إن كان أهل جيله في مصر على هذه الشاكلة غالبًا، وكانت علوم السياسة في بدايتها ومراكز البحوث غير قائمة ودوريات الفكر السياسي المتخصصة نادرة.

وثانيهما بالنسبة لدرجة المبادرة في سياسة مصطفى النحاس، فإن المذكرات تكشف أيضًا لدى النحاس عن درجة استيعاب للأحداث السياسية كبيرة وقدرة على التعامل معها بذكاء واضح، ويستطيع القارئ أن يلحظ ذلك في مواقف كثيرة سجلتها المذكرات، ومن ذلك مثلا ثقته الواضحة في توقع انتصار الحلفاء على ألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وهي ثقة يبدو أنها لم تهتز حتى في ذروة

الانتصارات الألمانية فى سنوات ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وهو ذاته ما يمكن ملاحظته من يقينه الذى لم يعادله يقين مثله لدى كل قادة الوفد الكبار الملتفين حوله ، يقينه من أن الإنجليز والملك لا بد سينصاعوا إلى قبول وزارة وفدية خالصة ، وعلى هذا الأساس بقى مصرا بعناد على رفض الوزارة القومية التى تشترك فيها أحزاب أخرى مع الوفد. وهذا يبدو جليا من تتبع المذكرات عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ .

كما نلحظ ـ لدهشتى ـ أن حزب الوفد الذى بدأ وانتهى مستمسكًا بصيغة الكفاح السلمى المشروع وأنه منذ بدأ نشاطه الدستورى بعد ١٩٢٣ كان تخلى تمامًا من محض التفكير فى استخدام أى من وسائل العنف فى عمله السياسى. وهكذا كان النحاس منذ تولى زمام الوفد ، أقول نلحظ لدهشتى أنه يوم دعا النحاس لاجتماع الوفد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٠ ليتباحثوا فيما يمكن عمله إذا دخل الجيش الألمانى مصر ، فكر المجتمعون ومنهم مصطفى النحاس بوجوب المقاومة بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة ، وأثير موضوع «السلاح» فاقترح أن يشتروا الأسلحة بأى طريق ليسلحوا بها الشعب ويشكلوا المقاومة السرية حتى لا يترك المحتل يدخل الأرض ، وقال النحاس إن مهمة الوفد أن يقود الشعب فى السلم والحرب ، واتخذ الوفد هذا القرار وتكتمه ، وقد ذاع الخبر و ووجه النحاس بسؤال عنه من لجنة السيدات الوفديات (١٢ فبراير ١٩٤١) ، ورغم أننا لم نعرف ما حظ هذا القرار من التنفيذ وأن متابعته جرت بأقل مما يناسبه من الأهمية إذ أوكل لكل عضو فى دائرته أن ينظم هذا الأمر (١٤ فبراير ١٩٤١). فإن التفكير فى مثل هذا الأمر ومن الوفد وفى ١٩٤٠ فهو أمر يستوجب الإشارة .

لقد نادى النحاس الوفديين بعد أول تجربة له فى رئاسة الوزارة بقوله «اثبتوا ولا تهنوا واستمسكوا ولا تفرطوا واشتدوا ولا تلينوا» (١٠ ديسمبر ١٩٢٨) ، هكذا بدأ وهكذا بقى مدافعًا أكثر منه مهاجما ، ومن هنا كان اهتمامه بالثبات والاستمساك وعدم الملاينة . واتجه جهده وملكاته لخدمة موقف الدفاع أكثر منها توجهت لتفتيح ممكنات الهجوم .

(١٢)

فى قراءتى لهذه المذكرات حاولت أن استطلع إطار ما هو فردى وما هو جماعى فى قيادة الوفد، أى مدى ما يملك النحاس من نفوذ فى اتخاذ القرار داخل الوفد ومدى ما تتحقق جماعية القرار المتخذ، وذلك استقاء من هذه المذكرات.

عندما توفى سعد زغلول فى ١٩٢٧ كان النحاس من رجال الجيل الثانى فى قيادة الوفد، من حيث شريحة الأعمار، وقد رشحه للقيادة أهل جيله ومن كانوا أدنى للشباب وأبعد عن الشيخوخة، وذلك بعد أن اعتذر فتح الله بركات باشا عن رئاسة الوفد. وكان النحاس مطالبا فى البداية أن يثبت استحقاقه لخلافة سعد، وكذلك جدارته للزعامة فى ذاتها، وبدا منه فى البداية درجة من التشدد والصلابة لا تسمح لنظام دولة واحدة أن يسع الوفد وخصومه معا. وسقطت وزارة عبدالخالق ثروت التى قامت على ائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين، وجىء بمصطفى النحاس على رأس وزارة الائتلاف ذاتها، فأثار موضوع قانون الاجتماعات وأبدى من التشدد والصلابة ما لا يسمح أيضًا لنظام أن يسع القوى السياسية العاملة فى الساحة، ناهيك أن يسمح ببقاء الائتلاف الوزارى. فسقطت الوزارة. وجاء حكم الأحرار الدستوريين وحدهم الذى سمى «اليد الحديدية» لعام ونصف. ثم سقط بعد أن لاح للإنجليز فى الأفق أن الوفد ومصطفى النحاس يمكن أن يقبلوا عقد المعاهدة مع الإنجليز. وجىء بحكومة وفدية خالصة برئاسة النحاس، وأهم مسئولياتهم المفاوضة لإبرام المعاهدة مع الإنجليز. وكان ذلك فى النصف الأول من سنة ١٩٣٠.

كادت مفاوضات النحاس مع الإنجليز فى لندن أن تنجح وتفضى إلى عقد المعاهدة، وانحل الخلاف بين الطرفين بالنسبة لأخطر الموضوعات وهى الجلاء والقاعدة البريطانية والدفاع المشترك، انحل مما أرضى الطرفين المتفاوضين، وبقى موضوع السودان الذى حكاه النحاس فى المذكرات (١٩، ٢٥، ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠)، إذ تمسك النحاس بتبعية السودان للتاج المصرى، وتمسك الإنجليز بالرفض، وذكر النحاس أن التفريط فى السودان يخرج عن حدود التفويض الذى تلقاه من المصريين، فاقترح هندرسون (رأس المفاوضين البريطانيين) على النحاس

أن يرجع إلى زملائه فى مصر يستشيرهم، وأرسل النحاس محمد صلاح الدين بهذه المهمة، وعاد صلاح الدين إلى لندن برد شفوى من الوزراء الوفديين فى مصر ينصح النحاس بالتساهل فى مسألة السودان، وبرد آخر مبعوث فى برقية رسمية يوصى بالتشدد، وذلك ليقوى الوفد المفاوض فى سعيه للحصول على أكبر مكسب ممكن، ولكن خبر هذه المناورة التى كان أعدها النحاس من البداية ونفذت بناء على توصيته السرية لصلاح الدين، هذا الخبر تسرب إلى هندرسون فواجه النحاس بالحقيقة وقطع المفاوضات وفشلت المفاوضات وفشل مشروع كان الوفد يراه مناسبا. وترتب على ذلك أن سقطت الحكومة الوفد فى يونية ١٩٣٠ وجىء بإسماعيل صدقى، وخضع الوفد لحملة تأديب سياسية امتدت ثلاثة سنوات كانت عجافا. عرف فيها الوفديون الكثير من الضغوط والاضطهاد، أغنياؤهم عرفوا شدة الأزمة الاقتصادية المشهورة فى الثلاثينيات دون أن تمتد إليهم يد الحكومة بالمساعدة، وموظفوهم عرفوا اضطهاد السلطات فصلا وظلما، وشبابهم عرفوا السجون والتعذيب، وصحفهم عرفت المصادرة- وهكذا. ثم لم يصل الوفد لاتفاقية أجود من مشروع ١٩٣٠، وجاءت معاهدة ١٩٣٦ التى وقعها الوفد لا تحقق لمصر ولا للسودان وضعا أحسن مما كان مطروحا فى ١٩٣٠، وبقى رأى الكثير من الوفديين سنة ١٩٣٦ أنه يجب التساهل فى موضوع السودان اكتفاء بضمان مياه النيل، لذلك بدا فى حدود الإمكانات المتاحة وحسب أوضاع المرحلة التاريخية ووفقًا للطبيعة الكفاحية للوفد، بدا أن التشدد الوفدى فى ١٩٣٠ كان يجاوز إمكاناته وقدرته على تحقيق ما تجاوز فيه، وهذا أمر تتحمل قيادة الوفد تبعته. ويمكن أن يثور فى وجهها فى أية لحظة أن خطأ منها فى التقدير ترتب عليه كل هذه المحن بغير عائد.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن للقيادة أن تصوغ الموقف بطريقة أخرى، إذ يقوم لديها التصور إن كان ثمة إمكان تحقيق المزيد من المكاسب فى ١٩٣٠ لولا تلك الوشاية التى أدت إلى تسرب أخبار المناورة إلى صفوف الإنجليز، وهذه الصياغة تحتاج إلى البحث عن «المسئول» عن تسرب الأخبار. وأن استبقاء الثقة العامة فى القيادة يستوجب منها تقديم الآثم فى هذا الشأن.

وهذا ما حدث، فإن قراءتنا للمذكرات تكشف عن أن اهتمام مصطفى النحاس بهذه الوشاية كان اهتماما ثابتا ومستمرا مع امتداد السنين. وقد تناثر الحديث عن

هذه المسألة عبر اليوميات، ولكنه كان دائمًا حديثا جادا وتترتب عليه نتائج خطيرة. لقد كان من المعروف أن نجيب الغرابلى أحد قادة الوفد كان يمثل حلقة وصل بين القصر والوفد، وذلك لقيام علاقة المصاهرة بينه وبين زكى الإبراشى أهم رجال السراى فى ذلك الوقت (١٨ فبراير ١٩٢٨، ١٥ مارس ١٩٢٩)، فلما كان أمر تلك الوشاية «استنتج مكرم أن يكون الغرابلى . . . هو الذى نقل الخبر» (٢٠ مايو ١٩٣٠) ثم يستطرد الحديث فى المذكرات من شك النحاس فى ذلك إلى تصديقه. ثم كان الغرابلى من الفريق الذى انفصل عن الوفد بعد ذلك بأقل من عام (٢ و١٢ أبريل ١٩٣١ و١٢ أكتوبر ١٩٣١).

ولقد كان أحمد ماهر والنقراشى من أعمدة الوفد منذ أيام سعد زغلول، وكانا من أكبر زعمائه مع قيادة النحاس. ونحن نقرأ فى المذكرات أن الإنجليز كانوا يعترضون على تولى أى منهما الوزارة، وكان النحاس يصر على اختيارهما. وتأخر إسناد الوزارة للنحاس فى بداية ١٩٣٠ عشرة أيام لهذا السبب، وحُلَّ الموقف بتنازل أحمد ماهر (٣، ١٥ ديسمبر ١٩٢٩) ثم يتكرر اعتراض الإنجليز على أحمد ماهر عند تشكيل وفد المفاوضة، فيتمسك به النحاس ثم يقترح أن يتبادل الطرفان حق الاعتراض على أعضاء الوفد المقابل، ويستجيب للاعتراض على أحمد ماهر ماقبل اعتراضه هو على «هور» الوزير البريطانى (٢٠ يناير و٢ فبراير ١٩٣٠).

ورغم هذه المنزلة فإن الذى حدث أن بدأ الشقاق يدب بين النقراشى (وأحمد ماهر معه) وبين مكرم عبيد فى وقت كان الملك يرى أن يتقارب من الوفد، وقابل الملك مكرم عبيد سرا، وقابل النقراشى سرا أيضًا (٥ و٩ و١٦ مارس ١٩٣٤). ومع بداية سنة ١٩٣٥ بدأ الخلاف يشتد بين الطرفين، وكان النحاس أقرب إلى مكرم، وكان النحاس ومكرم يمثلان جانب الاعتدال، وماهر والنقراشى يمثلان التشدد (٢٩ مارس ١٩٣٥) وبدأ عباس العقاد يهاجم مكرم منضما لماهر والنقراشى، وبدأ مكرم يدفع النحاس لموقف مضاد للعقاد وللنقراشى (٢٨ أبريل ١٩٣٥).

وفى هذه الظروف ذكر مكرم للنحاس أنه عرف من الملك فى لقائه به أن من أفشى مناورة النحاس عن السودان فى ١٩٣٠ التى سببت فشل المفاوضات هو النقراشى، وأن الغرابلى كان مظلوما فى ذلك (١٢ فبراير ١٩٣٥)، وظهر فى

البداية أن النحاس غير مستجيب لهذه الوقيعة، وكان مكرم على اتصال بالإنجليز عن طريق أمين عثمان وبالملك، وهو يؤكد للنحاس أن النقراشى هو من أفشى سر مناورة ١٩٣٠ (٧ يولية ١٩٣٥). وكان النحاس يرى العراك بين النقراشى وماهر من جهة وبين مكرم أمرا يتعلق بالمنافسة الشخصية، ومع ميله لمكرم كان شبه محايد فى هذا الخلاف (١٩ و ٢٠ أغسطس ١٩٣٥). واستمر الخلاف قائمًا فى هذا الإطار مع اشتداده وتتابع أحداثه من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٣٥ حسبما يتضح من المذكرات، حتى ذكر النحاس فى يومية ٢٥ ديسمبر أنه تأكد لديه أن النقراشى هو من أبلغ الملك فى ١٩٣٠ بموضوع السودان، ولم يذكر النحاس كيف تأكد من ذلك، والظاهر أنه «اقتنع» بذلك وكانت هذه المسألة من عناصر تشكل موقف النحاس المعادى للنقراشى، وما لبث الأمر كله أن أفضى إلى استقالة النقراشى ثم ماهر وفريقه معهم فى يونية وأغسطس ١٩٣٧، وكان تأخر الاستقالة بسبب دخول الحكومة والوفد كله فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ (٤ و٧ سبتمبر، ١ و١٠ أكتوبر، ٢٠ و٢٢ و٢٥ نوفمبر، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥)، ٩ يناير ١٩٣٦، ١٣ مايو، ٧ و٩ يونية، ٣ و٥ و٨ أغسطس ١٩٣٧).

هذه الواقعة مع تتابعها منذ ١٩٣٠ حتى ١٩٣٧ وأثرها الكبير، تفيد عندى الكشف عن مدى أهمية موقف النحاس فى إدارة الحزب وحسم صراعاته، ومدى الثقل الخاص الذى كان يملكه فى هذا الشأن، وأثر ذلك فى أكبر انشقاقين عرفهما الوفد فى عهد النحاس، لا يقارن بهما من بعد الانشقاق مكرم نفسه فى ١٩٤٢. وكان لهذه الواقعة هذا المفاد، لأنها أكثر من غيرها تتعلق بالعنصر الذاتى وتشتبك بالجوانب الشخصية، وتتأثر بهذا العنصر وهذه الجوانب سواء بالنسبة لاتخاذ النحاس موقفه أو بالنسبة لتأثر الآخرين داخل الوفد بهذا الموقف.

دلالة غلبة العنصر الشخصى فيها تستفاد من أن المذكرات تفيد فيما ذكرته فى ١٩٣٥ عن موقف النقراشى ومعه ماهر أنه كان موقفا سياسيا متشددا بالنسبة للتفاهم مع السراى والإنجليز ممثلين فى وزارة توفيق نسيم، وكان مكرم ومعه النحاس فى الجانب المعتدل، ثم تحول الموقفان فى ١٩٣٧ خلال عامين فقط فصار النقراشى وماهر إلى جانب الاعتدال السياسى بالنسبة للملك والإنجليز، وصار مكرم والنحاس إلى الجانب المتشدد، بما يفيد أنه إذا كان كلا من موقفى

الاعتدال والتشدد موقفا سياسيا، فإن تكون الفريق المؤيد لكل من الموقفين قام ـ على أسس شخصية ذاتية، وإن الصلات بين أهل كل فريق كانت أوثق من الموقف السياسى الخاص بالاعتدال والتشدد. وإن موقف النحاس فى الانحياز لمكرم ومخاصمة النقراشى لم ينحسم إلا بعد أن استقر فى وجدانه أن للنقراشى صلة بمسألة فشل المناورة والتى جرت من النحاس فى ١٩٣٠ بالنسبة لموضوع السودان. هذا عن النفوذ الذاتى لمصطفى النحاس، وهو نفوذ يبدو أيضًا من أنه استطاع أن يستبقى لنفسه كزعيم «الوصف الوفدى» رغم كل الانشقاقات التى جرت فى الوفد.

تبقى نقطة أخيرة فى هذا الموضوع وهى تتعلق بما قد يستفاد من المذكرات بالنسبة للسلطة التنظيمية لمصطفى النحاس فى الوفد. فنحن نشعر من مطالعة المذكرات، أن النحاس كان يحكى عن اتصالاته ومواقفه وردوده على الأحداث والأقوال، يحكى عن ذلك من موقع الزعامة الشعبية أكثر مما يحكى من واقع الرئاسة لهيئة هى الوفد، ولكننا نشعر أيضًا بالقدر نفسه من القوة بأن الوفد كهيئة لم يكن غائبًا قط فى أى من ثنايا هذه المذكرات، وأن لقاءات النحاس بقادة الوفد تكاد تكون يومية، أحمد ماهر والنقراشى ومكرم عبيد وأحمد نجيب الهلالى ومحمد صبرى أبوعلم وغيرهم وذلك مع اختلاف الأشخاص باختلاف المراحل، وفى الفترة التى تلت انشقاق ماهر والنقراشى نكاد نلقى «مكرم ونجيب وصبرى» فى كل صفحة من صفحات المذكرات حتى نكاد نشعر أنهم يدخلون فى صميم التشكيل الداخلى لفكر مصطفى النحاس. وأن رجلا مثل مصطفى النحاس كان مفتوح البيت والصدر والعقل على الناس، سواء قادة الوفد أو أعضاء الوفد أو غيرهم من الذين يظهرون له فى صورة الجموع، رجلا مثله كان يتشكل تفكيره فيما يمكن أن نسميه «الهواء الطلق» بين رجاله وناسه. ومن ثم فهناك قدر من التشابك بين النحاس وبين الوفد كقيادة وقادة ورجال. ونحن ندرك من الممارسة والمعايشة أن تكرار اللقاء بين أعضاء معنيين أو لجماعة معينة، وتطاول هذا التكرار واطراده إنما ينشئ مع الوقت بين أعضاء هذه الهيئة أو رجال الجماعة ما يمكن أن نسميه «العقل الجمعى» فيعتاد الواحد منهم أن يفكر وهو وحده مدخلا فى اعتباره ما عسى أن يثيره الآخرون من ملاحظات وتحفظات ووجهات نظر، ويصير ذلك أشبه بالعادة الفكرية التى تشملهم جميعا،

وهو يتأتى بالمعايشة وطول الخبرة وتشابه المشاكل. وأتصور أنه يتعين أن نستصحب هذا التصور العام عند قراءة، وتقدير أى من الوقائع التى وردت بالمذكرات.

ويمكن أن نلحظ، أن الصفة الزعامية لدى النحاس بدأت تنمو وتتكشف من حوالى عام ١٩٣٢ أو ١٩٣٣، بعد نحو خمس سنوات من توليه رئاسة الوفد، وهى مدة من شأنها فى الظروف العادية أن تعيد التشكل الذاتى للانسان وفقا للوضع الذى صار يشغله، أى مدة التأهل والتكيف النفسى للأوضاع الجديدة، كما أن هذا التاريخ يتواكب مع خروج «السبعة ونصف» من الوفد فى أول انشقاق يحدث فى الحزب على عهد رئاسة النحاس، وغالب هؤلاء من أهل الجيل الأسبق على النحاس ومن يعتبرون الأقدم بحكم السن والمنزلة الاجتماعية مثل فتح الله بركات، وخروج هؤلاء جعل النحاس يوجد بين أهل جيله وبين الأحدث منه، ويمكن أن نسجل مثلا على ذلك ما حكاه عن زيارته مدينة إدكو فى ٢ أغسطس ١٩٣٢ من ترحيب استقبل به ووصف أحد المستقبلين له بأنه «رمز أمانيهم وعنوان نهضتهم واللسان الصادق المعبر عن مطالبهم»، واضطرد ذكره لهذه الأوصاف التى ترد عنه على لسان الآخرين، بما يفيده ذلك من نمو الشخصية «الكارزمية» لديه.

كما نلمس فى المذكرات أن مكنة اتخاذ الموقف وإصدار القرار كانت فى يده، وأن أعضاء الوفد كانوا يعرضون عليه آراءهم، وأنه كان أحيانًا عندما يجد جديد ويقدم إليه اقتراح ما، كان يتخذ قراره فيه على الفور (راجع مثلاً اقتراح الأمير محمد على عليه فى ١٢ يناير ١٩٣٣).

وفى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ عندما التقى بالمندوب السامى البريطانى ذكر فى اليوميات «أخطرت مكرم وماهر والنقراشى بهذا الموعد حتى لا يظنوا أنى أستأثر بالأمور دونهم»، وهذه العبارة يبدو منها الخط المميز بين «الانفراد» وبين «المشاركة» وكان النحاس بينهما فعلا لا ينفرد ولا يتهرب من المشاركة إلا على الطريقة التى وصفتها فيما سبق مما يتراكب فى الوجدان من تفكير جمعى يتأتى من طول المزاملة والاعتياد على الاختلاط بين أناس محددين. وقد ذكر مرة مثلا أنه فى خطبه التى يلقيها فى المناسبات السياسية، كان يضع نقاطها بنفسه ويشرح الموقف السياسى الداخلى والخارجي وأنه قد «يفاجأ بها أعضاء الوفد كجميع حاضرى احتفال عيد الجهاد» (٢٢ أكتوبر ١٩٤١).

ولكن من جهة أخرى فهو فى الظروف التى كان يرى أنها ظروف حرجة أو تستدعى تغييرا فى الموقف السياسى أو تطرأ فيها أوضاع جديدة، كان يجمع «الوفد» ويعرض عليه هذا الأمر، وكان يشير بإعداد جدول الأعمال ويكلف بذلك من يرى من الأعضاء ومنهم طبعًا سكرتير عام الوفد ويوصى بتحديد النقاط التى يرى أنها تستوجب الطرح، ومن ذلك ما حدث فى ٧ سبتمبر ١٩٤١ فى ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية الناجمة عن الحرب، إذ جمع الوفد لمناقشة الحالة الحاضرة. وكان يترك الحضور يتكلمون ثم يتدخل فى الوقت المناسب لحسم الخلاف الذى يثور باستخلاص ما يمكن استخلاصه من آراء المتكلمين وعرضه عليهم فى اقتراحات توقف الخلاف وتجمعهم فى موقف مشترك. وفى هذا الاجتماع مثلا استخلص من الآراء المختلفة التى بلغت حد التعارض بين المتشددين والمعتدلين، استخلص أن يبدأ التصعيد السياسى الشعبى بتقديم الاستجوابات ضد الحكومة فى البرلمان، وهذا سيمكن من إثارة الناس فتبدأ الحركة الشعبية حسبما تسفر عنها الإمكانية فى شكل مظاهرات أو نحوها، وأحيانًا ما كان يجمع الهيئة الوفدية وهى المستوى الأكبر من المستويات التنظيمية للوفد التى تتكون من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الوفديين، وذلك لمناقشة الأمور العامة وليقدم كل عضو نوعا من كشف الحساب عما أداه فى دائرته الانتخابية لفائدة أهل الدائرة. (١٤ ديسمبر ١٩٤١). وبهذا كانت الدائرة الانتخابية كما لو كانت وحدة إقليمية من وحدات الوفد كتنظيم.

على أننى أشير فى نهاية هذه الفقرة إلى ما سبقت الإشارة إليه، إن ما كان يمكن أن ينسب للنحاس من توحد مع العمل العام كان يتعلق بالمسألتين الوطنية ضد الإنجليز والدستورية ضد الملك، كان يشعر أن له علاقة مباشرة بها، أما غير ذلك فكان يتركه فى الغالب الأعم لكل صاحب خبرة فنية وزيرا أو غيره ويتشكل رأى النحاس فى تلك القضايا فى إطار ما يقدمه إليه هؤلاء من تصوير للمشاكل ومن مقترحات للحلول.

القسم الثالث
أحداث تاريخية

(١٣)

أشرت من قبل فى الفقرة (١٢) إلى واقعة من وقائع انفصال محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر عن الوفد وتكوينهما مع رهط من رجال الوفد المنسلخين معهما حزبا جديدا هو حزب «السعديين»، وهى واقعة اتهام مكرم عبيد للنقراشى بأنه من أفشى سر الموقف من السودان فى مفاوضات ١٩٣٠، ويظهر من المذكرات أن مكرم كان هو من أثار هذه التهمة، تهمة إفشاء السر، ووجهها أولاً إلى نجيب الغرابلى، ثم وجهها بعد أكثر من أربع سنوات إلى النقراشى، وسبق توجيهها إلى النقراشى بدء احتدام الخلاف بين مكرم والنقراشى، وضمن مكرم بعد تصديق النحاس لهذه التهمة وقوف النحاس معه واحتدام الخصومة بين النحاس والنقراشى، بعد أن كان النحاس ينظر، إلى خلاف مكرم والنقراشى على أنه تنافس شخصى، وإن نقل مكرم هذه الواقعة من الملك فؤاد، لا ندرى لماذا ذكرها الملك لمكرم، ولماذا يكشف الملك النقراشى أمام حزبه ويعرض نفسه لضياع مصدر معلومات له فى حجم النقراشى.

لا يشغلنا فقط أن نتساءل هذا السؤال، ولكن يشغلنا أيضًا أن مكرم لم يسائل نفسه هذا السؤال، وهل كان الملك يبغى بذلك الوقيعة بين زعماء الوفد، إن النحاس لما عرف هذا الأمر من مكرم لم يستسلم له فى البداية، ولكنه يظل يشغله

ويحوك في صدره حتى وجدناه فجأة يقول إنه تأكدت لديه صحة الخبر، دون أن يصرح في مذكراته عن كيفية التأكد، وعلى أية حال فإن هذه الواقعة تبدو في «المذكرات» من الوقائع التي من شأنها أن تلقى ظلالها على عدد من الأشخاص والأحداث، سواء بالنسبة لمكرم عبيد، أو للنقراشي أو للنحاس، أو لانسلاخ ماهر والنقراشي من الوفد وتكوينهما الحزب السعدى، و«المذكرات» بوجه عام تفيد أن العنصر الذاتي في الانسلاخ كان له أثر أكبر مما أعطى في التقويمات المختلفة لهذا الأمر حتى الآن، والمتتبع للمذكرات في هذا الشأن يقوى لديه هذا المفاد.

وتحكي المذكرات عن النحاس في ٢٤ أغسطس ١٩٤١، أنه كان في أبيانة بلدة سعد زغلول في محافظة كفر الشيخ، واختار تلبية الدعوة في ذكرى وفاة سعد (٢٣ أغسطس ١٩٢٧) وزار هناك بيت سعد، وحكى للجمهور الذى اجتمع يستمع له من المنطقة كلها، حادثة مفاوضات ١٩٣٠ وأن النقراشي هو من كشف المناورة في لقاء له بالملك وأن الملك أخبر مكرم بذلك، وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٤١ عندما ظهر في الأفق مشروع تشكيل وزارة قومية من ائتلاف الأحزاب، وكان النحاس يرفض الفكرة وبحسم، في ذلك الوقت، عقد السعديون اجتماعا لهم، وذكروا لمحمد صلاح الدين - من رجال الوفد - أن النحاس برفضه الوزارة القومية يعتبر سببا للأزمة القائمة، ثم تحدث النقراشي وماهر لصلاح الدين أنهم لا يأخذون على النحاس إلا انحيازه لجانب مكرم، وكانوا يعتبرون النحاس الأخ الأكبر والرئيس، لكن دسائس مكرم كانت سبب الخلاف.. أورد ذلك النحاس وقال إن من أسباب الخلاف هو تحدى النقراشي لمكرم (٢٢ سبتمبر ١٩٤١).

ومن جهة أخرى فإننا إذا تتبعنا مكرم عبيد في المذكرات، فسنجد مادة خصبة عنه، إنه بطبيعة الحال ظاهر ظهورا واضحا في المذكرات، وبخاصة من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ حين خرج على الوفد وكون حزب الكتلة الوفدية، وليس هذا غريبا، فمكرم عبيد كان سكرتير عام حزب الوفد، ومن ثم كانت خطوط سياسية وتنظيمية عديدة تلتقى عنده على طول هذه الفترة.

كان مكرم يجمع علاقات كثيرة ويمثل همزة اتصال مع كثير من القوى، وخاصة منذ سقطت وزارة إسماعيل صدقي في نهايات ١٩٣٣، ونشطت الاتصالات

بالوفد من الإنجليز والملك وغيرهما لتحسس تشكل عناصر الموقف السياسى خلال المرحلة التالية، مع ملاحظة أن الأوضاع العالمية كانت تتأزم مع صعود النازية فى ألمانيا ومخاطر الفاشية الإيطالية سواء فى ليبيا غربى مصر أو بعد احتلالها أثيوبيا فى ١٩٣٥ الواقعة على حدود السودان الشرقية، ومع ملاحظة أيضًا أن الملك فؤاد كانت صحته تتدهور مما أوجب التفكير فى أوضاع مصر عند اختفائه، ومع ملاحظة المشاكل المصرية المزمنة بالنسبة لعدائهم التقليدى للإنجليز ولاستبداد الملك، وكل ذلك أوجب الإنجليز التفكير فى صيغة للتعامل مع الوفد لضمان استقرار الأوضاع فى مصر، أو بالأقل تحسس ردود الفعل الوفدية إزاء ما عسى أن يتخذ من سياسات أو يجد من مواقف وأحداث.

فى هذه الفترة ظهر أمين عثمان، الذى صار من بعد حلقة الاتصال الأولى بين الإنجليز والوفد، وتصاعد دوره مع نمو هذه العلاقات وخاصة بعد معاهدة ١٩٣٦، ثم صار وزيرا وفديا فى ١٩٤٢ وقتله رصاص الوطنيين فى ١٩٤٦، كان أول ما شهدناه فى مذكرات النحاس عندما أشير إليه فى يوميات ٢ مارس ١٩٣٠ ضمن سكرتارية وفد المفاوضة مع بريطانيا (ولعله هو من كان تسرب إليه فى هذا الوضع نبأ مناورة النحاس عن السودان ونقلها للإنجليز لما عرف عنه من علاقات وثيقة بهم) المهم أن أمين عثمان كان ينقل ما يراه الإنجليز إلى مكرم أو إلى النحاس، ويبدو أنه كان ثمة قناة اتصال بالإنجليز عن طريق أمين عثمان إلى مكرم ثم إلى النحاس، أو إلى النحاس مباشرة، كما كان جزء من اتصالات الإنجليز المباشر تتم بمكرم الذى ينقلها إلى النحاس (٢ أكتوبر ١٩٣٤ مثلا).

ثم يظهر موقف الخلاف بين النقراشى ومكرم، ولا نكاد نرى سببا سياسيا للخلاف تظهره المذكرات، فالنقراشى وماهر مثلا يتهمون مكرما بأنه يعطل أعمال من يمت إليهما بصلة، ويريان أن النحاس يحابيه ويقولان إن مكرما يشجع الأقباط (١٩ يولية ١٩٣٦). ويبدو الخلاف أيضا فى مسائل تعيين الموظفين (١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦، ٤ مارس سنة ١٩٣٧) ومكرم يشجع صعود أحمد نجيب الهلالى فى الوفد وتقريبه من النحاس والنقراشى يعترض على ذلك من قبيل التوازن (٢٠ يناير، ١٠ مارس سنة ١٩٣٦، ٤ مارس سنة ١٩٣٧).

ومن مطالعة المذكرات يبين لى أن الخلاف الذى أدى إلى الانشقاق كان ينمو ويتعمق قرب وصول الوفد إلى السلطة منذ ربيع ١٩٣٥ وأعيد هنا القول إن الشكل السياسى الذى اتخذه لم يكن سببا له بقدر ما كان مسوغا، لأن أحمد ماهر والنقراشى وعباس العقاد وصحيفة روزاليوسف وسائر هذه الرموز التى بدأت تبتعد عن الوفد منذ ١٩٣٥، إنما قام المظهر السياسى لابتعادها على أساس أنها الأكثر تشددا وأبعد عن المساومة والاعتدال والنحاس ومكرم (٣، ١٩، ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٥) ثم انعكست الصورة نفسها بعد ذلك فى خريف ١٩٣٧ فآل المتشددون إلى الاعتدال بذواتهم وجمعهم، وآل المعتدلون (النحاس ومكرم. . إلخ) إلى التشدد بذواتهم وجمعهم، وقد عمل مكرم على الوساطة بين الوفد وبين ماهر والنقراشى، ففشل بطبيعة الحال لأنه من عوامل الانشقاق ويظهر أنه لم يكن جاداً (٢٥ أبريل ١٩٣٧).

ومن هذه المطالعة يبين لى أيضا، أن قمة نفوذ مكرم عبيد فى الوفد كانت فى سنوات خلافه مع أحمد ماهر والنقراشى، وفى سنوات عقد معاهدة ١٩٣٦ وما سبقها وما تلاها من وقائع. وأنه بعد إقالة وزارة النحاس الوفدى فى ديسمبر ١٩٣٧، وعلى مدى عام ١٩٣٨، يبدو أن تسرب الفتور إلى علاقة النحاس بمكرم، حتى وجدنا النحاس فى ١٠ ديسمبر ١٩٣٨ يتكلم عن مكرم عبيد بالنقد وبلهجة استنكار وريبة.

وبدأت هذه اللهجة أكثر استرابة فى مكرم ٤ يناير ١٩٣٩ (كذلك ١٥ يونيه ١٩٣٩) وتلك الفترة كان الإنجليز ـ بسبب اقتراب خطر الحرب العالمية الثانية ـ يتوددون إلى النحاس، وكان ذلك يجرى غالبًا عن طريق أمين عثمان وعبر مكرم عبيد، ويبدو من المذكرات أيضا أن مكرمًا فى هذه الفترة كان من أنصار التهدئة مع الإنجليز (١٠، ١١ يونية ١٩٣٩).

ثم نلحظ أيضا أنه مع نهايات ١٩٣٩ وعلى مدى عامى ١٩٤٠، ١٩٤١، كان الإنجليز من جانبهم والملك من جانبه يضغطون على الوفد وعلى النحاس بصفة خاصة لتشكيل وزارة قومية تجمع الأحزاب كلها ومن بينها الوفد، وكان النحاس يزداد عنادا وتصميما على الرفض كلما ازدادوا ضغطا عليه، وكان مكرم فى نظر مذكرات النحاس يستجيب لهذه الضغوط وللاستمالة، وهو يقبل فى نقاشه مع

النحاس الوزارة القومية والنحاس يرفضها والخلاف بينهما يبدو للقارئ واضحا، ويبدو أن الخلاف كان معلوما للإنجليز (١٢ أكتوبر ١٩٣٩) والنحاس يلوم مكرمًا لحديث لم يوافق عليه النحاس (٨ أكتوبر ١٩٣٩)، كما نرى أن مكرمًا يحاول أن يتوسط لدى النحاس حتى يستقيل محمد التابعى الصحفى الذى كان قد خرج على الوفد وصار صديقا لأحمد حسنين بالديوان الملكى (٢٩ يناير، ٢٦ فبراير، ١٧ أغسطس ١٩٤٠)، مما يكشف عن صلة مكرم بالقصر الملكى، وكان مكرم يخشى أن تنتهى الحرب دون أن يكون للوفد صفة رسمية فتضيع عليه فرصة ما بعد الحرب (١٩ أبريل ١٩٤٠)، وصار النحاس يعمل أحيانا على تصعيد الخلاف ومكرم يعمل على التهدئة (١٥، ١٦ فبراير ١٩٤٠). ومع منتصف ١٩٤٠ نلحظ ابتعادا شخصيا بين مكرم والنحاس، هو ابتعاد نسبى ولكنه ملحوظ، سواء فى قضاء الصيف فى أماكن مختلفة أو فى قلة التزاور وهكذا (مثلا ٢٥ سبتمبر، ١٨ أكتوبر ١٩٤٠).

وتظهر لهجة الخلاف أكثر فى اجتماع الوفد الذى حكى عنه النحاس فى ٧ مايو ١٩٤١، كان الخلاف حول الوزارة القومية، ودافع مكرم عن مبدأ قبولها واستشهد بصديق إنجليزى لم يذكر اسمه الذى حسَّن له ذلك لكى تقوم للوفد صفة رسمية إذا انتهت الحرب، والنحاس يرد عل مكرم يشرح أن التحالفات يجب أن تقوم على أسس وأن يكون للمتحالفين هدف مشترك الأمر الذى لا يتحقق فى العناصر التى ستضمها الوزارة القومية، ودل النحاس على عمق فى الفهم السياسى واضح، ثم يكتب معبراً عن شكه فى مكرم، ثم يتكلم عن استياء مكرم من إساءة النحاس الظن به (١٦ مايو ١٩٤١). ثم يتحدث النحاس بتهكم واضح عن مكرم وخوفه من غارات الطائرات الألمانية على مصر الجديدة (١٥ أكتوبر ١٩٤١)، ثم يحكى أنه عرض على صبرى أبوعلم ونجيب الهلالى ومكرم عبيد النقاط التى سيثيرها فى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر المقبل، ليجعله خطاب مواجهة للملك والإنجليز فيوافق صبرى ونجيب ويتحفظ مكرم (٢٤ أكتوبر ١٩٤١)، وفى ٦ ديسمبر ١٩٤١) يشرك النحاس حمدى سيف النصر مع مكرم فى إعداد جدول أعمال اجتماع الهيئة الوفدية، وفى ١٦ ديسمبر يشرح الوضع السياسى وقد صار بالغ الحساسية من مكرم وعباراته الضمنية عن الوزارة القومية ويحدث مكرم بلهجة عنيفة والملاحظ أن الخلاف مع مكرم إن كان ظهر فى سنة ١٩٣٨ وبدأ نموه وصعوده، فلم يكن فؤاد

سراج الدين قد ظهر بعد ظهورا مؤثرا فى النحاس بأى من وجوه المعرفة، وقد ذكر النحاس فى ٥ أغسطس ١٩٤٠ أن حضر وفد من قرية «كفر الجرايدة» يضم أسرة سراج الدين وعلى رأسها فؤاد بك وأشقاؤه وطلبوا زيارته لبلدتهم، وهو خبر كثر ذكر أمثاله فى المذكرات عن الأسر والقرى المختلفة، ولم يظهر حتى هذا التاريخ ذكر آخر لفؤاد سراج الدين ولا كان هذا الخبر يحمل قرينة ما على اهتمام خاص لدى النحاس به.

ثم يرد بعد ذلك ذكر مكرم عبيد فى وزارة الوفد فى ٤ فبراير وطلبه أن يكون وزيراً لوزارتين وإجابة النحاس له ثم بدأ الخلاف بينهما ومكرم وزيراً للمالية وللتموين يرفض طلبات النحاس إلى آخر هذه القصة، التى انتهت بخروج مكرم من الوزارة ومن الوفد واتصاله بالملك وتأليفه الكتاب الأسود عن مفاسد وزارة الوفد.

(١٤)

يعرف القارئ من المذكرات قنوات الاتصال التى كانت نشأت واستقرت بين دار السفير البريطانى وبين النحاس، وبخاصة فى الفترة من سنة ١٩٣٤ قبل عقد المعاهدة حتى فبراير ١٩٤٢، ولا أقصد بقنوات الاتصال أن كان ثمة علاقة سرية أو تدبير خفى بين الوفد والإنجليز، لكننى أقصد بها حركة أولئك الرجال الذين كانوا على علاقة بكلا الطرفين وكان يجرى من خلالهم تحسس المواقف واستكشاف ردود الفعل لإمكان التقدير السياسى، وما وضح لى أن غالب هذه القنوات كانت قنوات ممدودة من الجانب البريطانى فى الأساس لتصل إلى النحاس وليست ممدودة من جانب النحاس ليصل أو يتقرب إلى الإنجليز، وهى ممدودة من الجانب الإنجليزى بمعنيين، أولهما أن الأشخاص كانوا فى الأساس اختيارا إنجليزيا وصلتهم بدار المندوب السامى البريطانى وبدار السفارة البريطانية بعد معاهدة ١٩٣٦ كانت صلة قوية تكاد تكون معروفة للرأى العام المصرى، وثانيهما أن المبادرة كانت فى الغالب تأتى من الطرف الإنجليزى، عرضا لمشروع معين، أو محاولة لإقناع الوفد بأمر ما، أوتوضيحا لموقف إنجليزى أو تحسسا لوجهة نظر الوفد فى مسألة معينة أو ما شابه.

وأهم الأسماء التى قامت بدور حلقات الاتصال بين الإنجليز والوفد فى هذه الفترة

كانت أمين عثمان الذى سبقت الإشارة إليه، وفارس نمر صاحب صحيفة المقطم التى عرفت بموالاتها للاحتلال البريطانى من نهايات القرن الماضى، وحسن صبرى الذى كان مرشحا لرئاسة الوزارة وتولاها فعلا فى ١٩٤٠ ثم توفى فجأة وكان على صلة وثيقة بالإنجليز، وأحمد عبود الذى كان من كبار رجال المال والصناعة ومن أغنى أغنياء مصر، ومحمود غزال من رجال الأمن العام ووزارة الداخلية، ومستر ريد من رجال التعليم فى المدارس الأجنبية بمصر، ومحمد فرغلى الذى كان من كبار تجار القطن وصديقا حميما لأمين عثمان، وجورج نعمة الله وأحمد فريد رفاعى الذى كان مديرا عاما لمصلحة الصحافة ثم عين سفيرا، فضلا عن عناصر أخرى ترد ورودا طارئا من صحفيين إنجليز أو رجال أعمال إنجليز أو من فرنسا أو غيرها.

لقد سبق أن أشرت فى القسم الأول من هذه الدراسة (التى شملت الجانب النظرى أو الرؤية العامة لأوضاع تلك المرحلة)، إلى ذلك الرباط بين الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية، وإلى أن الموازين السياسية حكمت الأمرين معا بحيث قام نوع من التلازم بينهما فى سياسة الوفد وغيره من القوى السياسية، فكانت الديمقراطية تعنى فى الممارسة وصول الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد إلى الحكم فتواجه الإنجليز بالمفاوضات لتصل إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من إجلاء لنفوذهم ووجودهم بأساليب «الكفاح السلمى المشروع» كما أشرت من قبل إلى أن فى هذه المرحلة تبلورت ثلاث قوى الملك ومن وراءه، والإنجليز ومن حولهم، الوفد، وكلما تقاربت قوتان من هؤلاء سقط الثالث وبهذا النهج كانت تدور الأحداث على مدى السنوات الثلاثين لفترة ما بين ثورتى ١٩١٩ و١٩٥٢.

أرجو من القارئ أن يستحضر هذه التصورات وهو يقرأ ويتابع أحداث هذه الفترة، وبخاصة سنوات ما بين ١٩٣٧ و١٩٤٢، فإن تلك الدورات الثلاثية نجم عنها الاضطراب وصبغت الأوضاع السياسية بقدر غير قليل من القلق وعدم التحدد وعدم القدرة على التوقع أو الحساب، واتفاق الإنجليز مع الملك ضد الوفد تضمن بقاء التوجه السياسى لمصر فى إطار المصالح والسياسات البريطانية، ولكنه يرخى للملك العنان إلى ما ينذر بانفلات الأوضاع وارتفاع موجة السخط والتذمر من الفساد والاستبداد، فتتجه دفة التقارب بين الوفد والإنجليز فتتحرك سياسة الوفد

كممثل للحركة الوطنية المصرية، تتحرك بعيدا عن أطر السياسة البريطانية ومصالحها، فيتقارب الإنجليز من الملك، ثم يتقارب الوفد والملك.. وهكذا.

وفى الفترة ما بين عامى ١٩٣٤ و١٩٤٢، نشأ عامل جديد ظل يتصاعد ليظهر بمظهر الحاكم لمسألة الحكم كلها فى مصر، وهو خطر الحرب العالمية الثانية ثم اشتعال الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩، ومن الطبيعى أن ينشأ لدى الإنجليز أشد حالات الإحساس بالخطر وأقوى مشاعر الضرورة الملجئة إلى ضمان استقرار الأوضاع، وبخاصة أن مصر آلت إلى أن تكون أرضا للمعركة وأرضا لواحدة من المعارك الحاسمة التى من شأنها تغيير وجهة الحرب نفسها بين منتصر ومهزوم، وبصفة أخص أن الملك لم يعد عنصر استبداد أو عنصر استفزاز غير رشيد فى السياسة فحسب، وإنما صارت لديه نوازع للاقتراب من أعداء الإنجليز فى الحرب سواء بسبب تربية أبيه الملك السابق فؤاد فى إيطاليا ووجود إيطاليين فى حاشية الملك أو بسبب مضاربة الملك على العلاقة مع الحليف الجديد، وهو الجيش الألمانى، ووجد الإنجليز أنفسهم فى لعبة كراسى الحكم الثلاثية محاصرين بين قوتين، إحداهما تبدو منها نوازع الوصل مع العدو المحارب للإنجليز وهو قوة دولية يخشى بأسها، والثانية هى الحركة الوطنية المصرية ممثلة فى الوفد وهى إن كانت ضد الألمان أعداء بريطانيا، فإن عداءها لبريطانيا عداء تقليدى ويسلم مبرر وجودها على أنها القوة التى تسعى لإجلاء الوجود والنفوذ الإنجليزيين، وهى قوة تستطيع عند اللزوم وفى الظرف السياسى المناسب أن تحرك الشعب المصرى كله فى حركة تثير الاضطراب الكامل للوجود الإنجليزى فى لحظات حرب حاسمة مع عدو شرس.

كان الهدف التقليدى للسياسة البريطانية من منتصف العشرينيات أن يقوم نظام الحكم المصرى على تحالف تتمثل فيه القوى الثلاثة، وقامت تجربة لهذا المسعى فى وزارات عدلى يكن وعبدالخالق ثروت ومصطفى النحاس بين يونية ١٩٢٦ ويونية ١٩٢٨ وفشلت هذه التجربة ولم تتكرر، لأن الوفد والنحاس أدركوا أن هذه «الوزارات القومية» يقوم استقرارها بسبب وجود الوفد بها دون أن تحقق أهدافه، وبعد هذه التجربة صار الوفد إلى رفض مبدئى لهذا النوع من الحكومات والوفد قبل أسلوب المفاوضة أى الأخذ والعطاء والمساومة مع الإنجليز وقبل دستور ١٩٢٣ والمشاركة للملك فى الحكم فى نظام يعطى الملك إمكان إقالة الوفد من الوزارة، ثم

قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وقبل مبادئها نفسها منذ مفاوضات ١٩٣٠ ، وبلغ حداً بعيداً فى المساومة ، ولكن بقيت لديه خطوة وجد فى الامتناع عنها ما يمثل الاحتفاظ بخط الدفاع الأخير له كقوة سياسية متميزة عن الملك والإنجليز وأعوانهما ومخاصمة لهما ، وكقوة تستهدف تحقيق الاستقلال والديمقراطية ، هذه الخطوة هى ما عبر عنه فى المصطلح السياسى الجارى وقتها بعبارة «الوزارة القومية» .

فى هذه القضية بالذات يعطينا النحاس مثلا عجيبا من الصلابة والامتناع ، على طول المذكرات ، وبخاصة أنه كان هو من فضّ ائتلاف ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ إذ أحرج وزارة ثروت فسقطت وتولى هو قيادة الائتلاف ثم قاده إلى ما يخرجه عن جمود الأمر الواقع وما يمكن من تحقيق بعض الخطوات ضد الإنجليز والاستبداد ، فانفض التحالف وسقط النحاس ، وشكل المتحالفون السابقون وزارة منهم وحدهم خلفته وحاربته وأوقفت الدستور ، ومن يومها وهو يرفض «الوزارة القومية» بحسبان أنها قامت لديه صنوا للتخلى عن أهداف الوفد .

قرأت فى هذه المذكرات أن رفض النحاس العتيد الذى يصل كثيرا إلى حد الخشونة فى التعبير ، هذا الرفض يتجاوز فى التمسك به حدود أنه أمر يتصل بالملاءمات فى أمور السياسة الجارية وتقديراتها وحساب القوى المتغيرة ، يتجاوز ذلك للوصول إلى أنه أمر مبدئى يتعلق بأصول الموقف السياسى وغاياته الأساسية ، وفكرت فى التصور الذى يصدر عنه هذا الموقف وأرجعته ـ بقدر ما واتانى النظر ـ إلى التصور السياسى الذى سبق أن بينته فى الفقرات السابقة عن سياق حركات الصراع منذ سنة ١٩١٩ . وفهمت مما كتبته هذه المذكرات عن النحاس أن هذا الموقف ثابت لديه يرتكز فى إدراكه السياسى الواعى على أمور ثلاثة .

أول هذه الأمور أن الوزارة القومية التى يشارك الوفد فيها غيره من القوى الأخرى ، لا تمكن الوفد من أن يستخلص ما يرى إمكان استخلاصه من الإنجليز فى المساومات الدائرة بين الطرفين ، لأن قرار الوزارة لن يكون خالصا للوفد فى الوزارات المشتركة .

وثانى هذه الأمور أن الوزارة القومية تعنى نوعا من التحالف بين قوى سياسية متعددة فى الحكم ، والتحالف لا يقوم إلا إذا تكشف أطراف التحالف أن ثمة هدفًا مشتركًا بينهم يسعون جميعا لتحقيقه أو الوصول إليه ، والحاصل أنه لم يوجد هذا

الهدف المشترك بين الوفد وبين أحزاب أخرى لا تصل إلى الحكم إلا مستندة إلى الملك أو إلى الإنجليز، ومتى ضاع الهدف المشترك لم يكن تحقيق التحالف.

وثالث تلك الأمور أن الاشتراك لقوى سياسية متعددة فى حكومة واحدة أو فى تحرك واحد يوجب على القوى المشاركة أن تلتزم فى سيرها بأبطأ الخطوات لأى من المشاركين وإلا انفصل عن المشاركة، والمشاركون فى الوزارة القومية أو بعضهم فى تقدير الوفد لا يتحركون ومن ثم سيفرضون السكون على الحكم المشترك، أى عدم السعى لتحقيق أى خطوات فى الجوانب الوطنية والديمقراطية.

بعد ذلك، هناك السبب التطبيقى الذى يمكن متابعته فى يوميات النحاس، وهو المتعلق بحسابات السياسة الجارية وتقدير ضغوطها ومدى الكسب المحتمل من التشدد أو الاعتدال، ونحن نجد بالمذكرات تصويرا بالحركة البطيئة وبتفاصيل كثيرة جدا لعلاقة النحاس والوفد بالإنجليز.

أحسب أن الإغراء أمامى شديد لأطيل البيان وأفصله فى هذا الأمر، ولكنى سأكتفى بأن اقتطف قطوفا.

لعل هذه المذكرات من أكثر ما يكشف أمامنا الدور الذى لعبه أمين عثمان منذ ظهر فى سكرتارية وفد المفاوضة المصرى فى سنة ١٩٣٠، ونراه يقوم بدور وساطة بين المندوب السامى البريطانى وبين عبدالفتاح باشا يحيى الذى خلف إسماعيل صدقى فى رئاسة الوزارة فى ١٩٣٣ (١٠ يولية ١٩٣٣)، ونرى عبدالفتاح يحيى يستدعيه فى أغسطس ١٩٣٤ يسأله عن سبب تعيين مندوب سام بالنيابة فيرد عليه أمين عثمان بقوله: «إن علمت شيئًا ولم يبلغ لى بصفة سرية فأخبرك» (٢٧ أغسطس ١٩٣٤). بمعنى أن أمين عثمان يصرح بأنه يمكن أن يعرف من أمر الإنجليز شيئا يبلغونه له ولا يفصح عنه لرئيس وزراء مصر، وأمين عثمان يحكى لمكرم عبيد أن المندوب السامى البريطانى لامه بشدة على أنه لم يبادر بالاتصال به ليخبره عن خبر يتعلق بالمؤتمر الوطنى الذى لم يكن يعرفه المندوب السامى فيعتذر أمين عثمان له (١٦ أغسطس ١٩٣٤) وهكذا لا ينبغى أن يكون لديه سر على الإنجليز وإن جاز أن يقوم السر لديه بالنسبة لرئيس وزراء بدله (يراجع أيضا ٢٠ سبتمبر ١٩٣٤) وصار أمين عثمان على علاقة وثيقة بمكرم وتقرب إلى النحاس كثيرا من نحو

منتصف ١٩٣٥ ، أمر آخر يتعلق بالسير مايلز لامبسون الذى عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر فى أواخر عام ١٩٣٤ وكان هو من خطط لمهادنة الوفد وهى السياسة التى أنتجت معاهدة ١٩٣٦ ، وكان هو الاتجاه المرجح فى السياسة البريطانية لمهادنة الوفد، بين اتجاهين يرى أحدهما التشدد مع الوفد، سواء داخل دار المندوب السامى (٢ أكتوبر ١٩٣٤) أو فى السياسة البريطانية بعامة، وقد اتخذ منذ جاء مصر سياسة التحسس لمواقف الوفد والنحاس ومراعاة ذلك توطئة للتقارب الذى يستهدفه، وذلك سواء بالنسبة لموضوع الأوصياء على عرش مصر بعد وفاة الملك فؤاد أو موضوع السودان أو موضوع نظام الحكم فى مصر ، وأيد عودة دستور ١٩٢٣ وإلغاء دستور صدقى الذى صدر فى ١٩٣٠ ، بحسبان ذلك مما يحقق مطلب الوفد ومما يمكن أن يمهد لوصول الوفد إلى الحكم، وتغلب بهذا على السياسة المخالفة التى كان يمثلها فى بريطانيا هو «هور» الوزير البريطانى (١٧ و٢٥ نوفمبر و١٥ و٢٥ ديسمبر ١٩٣٤ ، و٧ و٢١ يناير ١٩٣٥).

وقد فهم النحاس ذلك كله واستغل قلق الإنجليز فى موضوع اختيار الأوصياء على العرش بعد أن مات الملك فؤاد، استغل قلقهم من أن يأتى من الأوصياء مما لا يطمئنون إلى موالاته لهم، استغل النحاس ذلك ليضغط عليهم للموافقة على إعادة الدستور ١٩٢٣ لتعود الصيغة من جديد، الإنجليز يضمنون الملك والوفد يمكن أن يضمن البرلمان ويصل إلى الوزارة (١٨ فبراير، ٣ مايو ١٩٣٥) وبلغ الأمر بمايلز لامبسون فى موافقة الوفد على إعادة الدستور والضغط بذلك على السياسة البريطانية فى لندن، بلغ به الأمر إلى حد أن طلب إلى النحاس إظهار شعبيته بتحريك المظاهرات ليتمكن مايلز لامبسون من إقناع لندن بالأمر (١٨ مايو ١٩٣٥ ، ١٥ و٢٣ أكتوبر ١٩٣٥).

وبعد معاهدة ١٩٣٦ ، ترك مايلز لامبسون الصراع بين الملك والوزارة الوفدية يأخذ مجراه، ولعل الإنجليز كانوا وراء الستار فى صراع القصر الملكى ضد الوفد (يونيه و٢٢ يولية ١٩٣٩)، فقد كان تأجج الصراع فى صالحهم كما كان سقوط وزارة النحاس فى صالحهم إذ غنموا منها معاهد ١٩٣٦ وصار تنفيذ المعاهدة مع قوة مصرية موالية للإنجليز وغير متشددة معهم تشدد الوفد، صار ذلك أصلح للسياسة البريطانية، على أنه يلحظ من حديث مايلز لامبسون مع النحاس أن وجها من

وجوه اطمئنان الإنجليز للملك فؤاد كان يرد من أنه كان يلجأ إليهم للمشورة (١١ يوليـة ١٩٣٧)، أما الملك فـاروق فقـد كـان صغيـرا ورأس ديوانه على مـاهر رئيس الوزراء السابق من أواخر ١٩٣٧، ولم يكن الإنجليز يطمئنون إلى على ماهر وكانوا يعتبرونه ذا ميول فاشية (١٨ نوفمبر ١٩٣٨) وما إن تولى على ماهر الوزارة حتى بدأ الإنجليز يضيقون به ويزدادون ميلا للتقارب مع النحاس، وهنا نجد فى المذكرات الكثير جدا من الوقائع التفصيلية المتعلقة بحركة مايلز لامبسون للتقارب مع النحاس، كما يلحظ امتناع النحاس عنه ورفضه الدائم اقتراح الوزارة القومية ولتشدده وهجومه على الإنجليز فى مناسبات عديدة (من أكتوبر ١٩٣٨ وما بعدها) ومن هنا نصل إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

(١٥)

قبل الكلام عن حادث ٤ فبراير، تحسن الإشارة إلى الإطار العام له حسبما يمكن استظهاره من سياسة الوفد، وفى ظنى أن حادث ٤ فبراير بالنسبة للوفد هو ابن معاهدة ١٩٣٦، ومن هنا يلزم إيضاح نظرة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ فى إطار خريطة القوى السياسية العاملة فى مصر، سبقت لى الإشارة إلى هذا الأمر فى دراسة لى عن معاهدة ١٩٣٦ بين الوفد والقصر نشرتها فى كتاب الأقباط والمسلمون فى إطار الوحدة الوطنية سنة ١٩٨٠ وأشرت إلى أن تعديل موازين الحكم فى مصر كان يتم باقتراب أى قوتين من القوى الثلاثة التى تشغل الساحة المصرية، وهى الملك والإنجليز والوفد. ومن جهة الوفد، فقد كانت له معركة مع كل من الملك والإنجليز، ولكن كان يحاول الاستفادة من الخلافات التى تطرأ بينهما كلما تقاربا وانفردا وحدهما بالحكم، وفى ١٩٢٣ استفاد من الخلاف بين الملك والإنجليز الذين كانوا يؤيدون حزب الأحرار الدستوريين ويدعمون ما يطمح إليه من اقتناص بعض سلطات الملك بالدستور، وتقارب الوفد من الملك، ولكن تقارب الإنجليز مع الملك بعد فشل مفاوضات سعد زغلول معهم فى ١٩٢٤، أدى إلى سقوط الوفد من الوزارة. وفى ١٩٢٦ تهادن الوفد مع الإنجليز وتحالف مع الأحرار الدستوريين للوقوف ضد سلطات الملك فتولى معهم الوزارة، ثم سقط من الوزارة

بسقوط الائتلاف الوزارى فى يونية ١٩٢٨ . ثم جرب التلويح بعقد المعاهدة مع الإنجليز فى يناير ١٩٣٠ فتولى الوزارة ثم سقط بعد فشل مفاوضاته مع الإنجليز.

كان الوفد حسبما سبقت الإشارة حزبًا للكفاح السلمى المشروع، وقد مارس فى ظل دستور ١٩٢٣ الكفاح الدستورى، بحسبانه الوسيلة المتاحة لمحاصرة الاستبداد الملكى ومفاوضة الإنجليز تحقيقا لهدفه الوطنى، وتبلور سعيه السلمى المشروع فى إرهاف أسلحته الدستورية للوصول إلى الحكم وتأمين استمراره فيه، باعتبار أن هيمنته على جهاز الدولة هى وسيلته الفعالة لتحقيق هدفيه الوطنى والديمقراطى، ولكن تجربة اثنتى عشرة سنة رجحت لديه أن تأمين ظهره دستوريا لن يتأتى إلا بضغط سلطات الملك فى أضيق نطاق ممكن، وأن سلطان الملك لا ينفى الديمقراطية فقط، ولكنه يستخدم فى اللحظة الحاسمة لصالح الاحتلال البريطانى عند تصاعد الصراع بين الوفد وبين الاحتلال.

لذلك كان من أهم أهداف الوفد من معاهدة ١٩٣٦ أن تكفل له هدوءًا ولو نسبيًا ومؤقتًا مع جبهة صراعه مع الإنجليز، ليحشد أهم أسلحته فى جبهة صراعه مع الملك، ضمانا لهيمنته على جهاز الدولة وتأمينا لاستقراره فيه، هذا المسلك الوفدى قصد بمعاهدة ١٩٣٦ ضمان حيدة الإنجليز فى معركة الوفد مع الملك. . ولم يكن الأمر جديدا على الحركة الوطنية المصرية، التى حاولت من قبل مرارا تحييد أحد خصميها فى معركتها مع الخصم الآخر، وذلك حسبما سبقت الإشارة حالا، وكان كل الفارق الجديد يتعلق بالدرجة، إذ وقفت محاولات الوفد السابقة عند حدود التهدئة النسبية، بينما بلغت فى ١٩٣٦ حد عقد المعاهدة، وساهم فى بلوغ هذا الحد، ظروف تتعلق بالوضع الدولى وبالمرحلة التى بلغها الصراع فى مصر.

ويفهم من حديث الأستاذ محمود سليمان غنام وقد صار من بعد أحد قادة الوفد - فى كتابه «المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية»، يفهم أن الوفد فى تلك الفترة بلور نظرة سياسية. . توضح معنى الاحتلال لديه، وهى أن مجرد وجود القوات الأجنبية لا يعتبر احتلالا بالمعنى الذى يتنافى مع الاستقلال، لأن الاحتلال المنافى للاستقلال هو الاحتلال الذى يمكن المحتل من التدخل فى شئون البلاد ويحرك سياستها، أما وجود القوات الأجنبية المعزول عن هذا التأثير،

فلا يتنافى مع الاستقلال (ص ٤٦، ٥٩، ٢١٥). . وهذا التصور العام لموازين السياسة والحكم نجد النحاس مدركا له ومعبرا عنه صراحة فى هذه المذكرات عندما تولى الحكم سنة ١٩٥٠ مما ستأتى الإشارة عنه إن شاء الله.

وبهذا المفهوم يتضح أن زعيم الوفد مصطفى النحاس كان يتطلع إلى أوضاع الحكم المصرى وهو يوقع المعاهدة مع الإنجليز، وكان يتهيأ لمواجهة الاحتلال الملكى للإرادة المصرية ولجهاز الدولة. وهذا ما حدث على مدار عام ١٩٣٧ بالنسبة لسعى الوفد تعيين وزير للقصر ليتمكن من السيطرة به على القصر كمؤسسة سياسية، ولكن لم يحسب الوفد حساب أن الإنجليز كانوا يفهمون بالضبط هذه المسألة وأنهم إذا كانوا يستكثرون على الوفد أن يشغل وحده مقاعد الوزارة، فهم من باب أولى لن يمكنوه من السيطرة على الوزارة والقصر من فوقها، وكان ما كان من سقوط الوفد بالإقالة التى وجهها الملك إليه فى ديسمبر ١٩٣٧.

وتشير المذكرات إلى هذه الأمور كما تشير فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٧ إلى أن الوفد كانت تتنازعه هيئتان الملك وجيش الاحتلال ويذكر أنه يتمنى على الله أن يوفقه ليمكن بالمعاهدة ضمان عدم تدخل الإنجليز فى شئون مصر الداخلية ليتفرغ للملك وتوطيد دعائم الدستور.

وفى ١٩ يونية ١٩٣٨، يذكر أنه بعد عقد المعاهدة، كان المفروض أن تستقر البلاد وتتأصل الحياة النيابية وتدوم دورة البرلمان المدة المقررة لها فى الدستور وهى خمس سنوات فماذا كان. . . » ويذكر أن ما حدث كان على خلاف ذلك إذ سقطت الوزارة بعد ستة عشر شهراً من توقيع المعاهدة، وجىء بوزارة أقليات ثم سقطت وجاءت وزارة لا سند لها من أكثرية، ولا أقلية والإنجليز يحكمون من وراء ستار يتفرجون ويسكتون لأن مصالحهم لم تمس ولكنهم يتدخلون عندما تمس مصالحهم.

ومن هنا كان النحاس ضيق الصدر جدا من الإنجليز، إذ لم يتحقق له ما قصد من إبرام المعاهدة. وكان النحاس حسبما بين من المذكرات فى أشد حالات الضيق من الملك فاروق والجهاز السياسى للقصر الملكى كله، والمذكرات ممتلئة بحديثه عن قصص فجور الملك وفسقه ومباذله فى السهرات وغيرها، وفى هذا الظرف من الضيق بدأت محاولات مايلز لامبسون ترويض النحاس ودفعه أواستمالته إلى قبول

الوزارة القومية كشريك فيها، ولكن صلابة النحاس كانت أشد من قدرة السفير البريطاني على الترويض.

والمذكرات من أكتوبر ١٩٣٩ تقريبا حتى فبراير ١٩٤٢ تكشف بالتصوير البطىء عن تفاصيل هذه الحركة، السفير البريطاني محاصر بين تقدم الألمان في الحرب وفى الصحراء الأفريقية الكبرى ثم تقدمهم في مصر، وبين تزايد ميل ملك مصر للألمان والدسائس التي بدأت تحاك في القصر الملكى ضد الإنجليز، وبين تشدد النحاس ورفضه الاشتراك في وزارة قومية. والنحاس محاصر أيضًا بين ضغط الإنجليز عليه للاشتراك في وزارة قومية وبين كراهة الملك له وللوفد.

وبين ٧ و١٢ أكتوبر ضغط السفير على الملك لإسقاط وزارة على ماهر التي كان يراها ذات ميول ألمانية، ووجه شبه إنذار للملك بذلك، وعرض على النحاس الوزارة القومية ولكن النحاس رفض. وفى ١٦ يناير يرسل السفير إلى النحاس متوددا ويتحسس موقفه من قبول الوزارة عند الضرورة، فيبدو من رد النحاس أنه يزداد بعدا عن الإنجليز، وعاد يشير إلى أنه لا استقرار ما دام «جيش الاحتلال» بمصر وكان بعد المعاهدة قد عدل في أحاديثه عن الإشارة إلى الاحتلال مكتفيا بالحديث عن «التدخل عن الشئون الداخلية»، فجاءت عودته للإشارة إلى الاحتلال بمثابة تخط «لفكرية» المعاهدة حسبما أفصح عنها محمود سليمان غنام.

وفى ١٦ مارس يعود أمين عثمان لاستمالة النحاس إلى الوزارة القومية ويخبره أن السفير ينتظر نضج الوقت ليضغط على الملك، ولكنه يريد أن يطمئن إلى موقف النحاس ولكن النحاس يرد على ذلك متحدثا عن «الجلاء»، ثم يحضر إلى النحاس عبدالوهاب طلعت من الديوان الملكى متحدثا عن «الوزارة القومية» وذلك في ٦ أبريل ثم في ١٩ أبريل يبعث السفير بتنازل جزئى للنحاس فيعرض عليه الوزارة القومية على أن تكون ذات أغلبية وفدية ويختار النحاس رجال أحزاب الأقلية المشتركين معه، ولكن النحاس يرفض ويتكلم عن معاهدة ١٩٣٦ وأن الإنجليز لم ينفذوا التزاماتهم وأنه يرى إلغاء المعاهدة، وفى ٣ يونية يقدم السفير للنحاس عرضا جديدا يتحصل في وزارة قومية تتشكل ببرنامج توافق عليه الأحزاب وتلتزمه والنحاس يرفض مبدأ أن يأتى به الإنجليز إلى الحكم ثم يذهب إلى دنشواى في

ذكرى حادث ١٩٠٦ الشهير ليخطب ضد الاحتلال (١٧ يونية ١٩٤٠) والإنجليز يبدون استياءهم واستنكارهم، وفى ٧ أغسطس يتحدث مكرم وأمين عثمان مع النحاس عن مخاطر الحرب وقلق السفير، والنحاس يجيب بأنه لن يغير خطته، وفى ١٨ أغسطس يخطب النحاس بمناسبة ذكرى معاهدة ١٩٣٦ مهاجما بريطانيا فيستاء الإنجليز من عنف الخطاب والحكومة ترد على الخطاب بتفريق المظاهرات التى احتشدت لاستقبال النحاس وباستخدام العنف معها، والنحاس يُبَلَّغ بأن مايلز لامبسون منع اعتقاله ثم تثور فكرة نفى النحاس، والوفد يجتمع ليتصدى للتهديد باعتقال النحاس أو نفيه والسفير يبلغ النحاس أن ثمة اختلافًا عند الإنجليز حول نفى النحاس، ثم يقدم عرضا بأن تقوم وزارة قومية مع وعد بأن تتلوها وزارة وفدية بعد الانتخابات واستقرار الأوضاع، والنحاس يرفض الوزارة القومية ويرفض تدخل السفير (٢٧، ٢٨، ٢٩ أغسطس و٢ سبتمبر ١٩٤٠)، ثم يخطب النحاس فى ١٣ نوفمبر بمناسبة عيد الجهاد فتحكى قصة تفكير الحكومة البريطانية فى اعتقاله.

وفى ١٧ نوفمبر يبعث السفير للنحاس أنه يفكر فى استخدام القوة ليعرض على الملك وضعا جديدا فى الوقت المناسب، والنحاس يرفض هذا التدخل والحكومة تقبض على محمد كامل البنا سكرتير النحاس ثم تفرج عنه والنحاس يتهم الإنجليز بأنهم من أمر بذلك (١٦، ١٩ ديسمبر ١٩٤٠).

مع أبريل ١٩٤١ تقريبًا يبدأ الوضع فى التغيير، والصحف البريطانية تدعو للتعاون مع النحاس ثم يجرى إبلاغ النحاس بأن مشاهدة الإنجليز والأجانب التأييد الشعبى الواسع الذى يتمتع به النحاس وذلك خلال رحلته بالفيوم أحدث انقلابا لدى المسئولين الإنجليز، مما يسهل مهمة السفر التى ينتويها منذ درس شئون مصر وأنه ازداد اقتناعا أن أمور مصر ومصالح بريطانيا فى الحرب لن تسير فى طريقها الصحيح إلا إذا تولى الحكم رجل يوثق به، وأن الوفد هو محل ثقة الأمة ويجب أن يشترك فى الأمر أو يستقل به إذا دعت الضرورة ذلك، وفى ذلك إشارة إلى إمكان قبول الإنجليز وزارة وفدية خالصة (٢٥ أبريل ١٩٤١). ولكن النحاس كان يثير مسألة ما الذى يضمن ألا يستغنى الإنجليز عن حلفائهم بعد تحقيقهم أهدافهم، على أن هذا لم يمنع من حدوث تقارب وترك بطاقات الزيارة للمجاملة فى المناسبات واصطناع مناسبات اللقاء.

ومع الصيف بدأت الأزمات تحيط بوزارة حسين سرى مثل العجز فى التموين واضطراب الأوضاع الاقتصادية، ومظاهرات تهتف للملك وللألمان ملجأ للقوة، والإنجليز يبلغون النحاس أن حل الأزمة فى يده وصار النحاس ملجأ القوى كلها سواء الملك الذى يطلب وزارة قومية أو الإنجليز أو غيرهم (يوميات من أغسطس إلى ديسمبر ١٩٤١)، وفى ١٢ ديسمبر ينقل أمين عثمان إلى النحاس رغبة السفير فى الاجتماع به فيرفض النحاس، وفى ١٥ ديسمبر بدأت صحيفة الأهرام تكتب عن الموقف السياسى وعرف النحاس أن كاتبها أنطون الجميل رئيس التحرير ذو الصلة الوثيقة بالسفارة البريطانية وبالقصر وبالجاليات الأجنبية وبدا من ذلك أن الوضع نضج لتغيير ما سيحدث.

فى صميم هذا الموقف سافر النحاس إلى الأقصر ليقضى أيام الشتاء فى دفء الصعيد، وبلغ الأقصر فى ١١ يناير ١٩٤٢ ثم سافر إلى أسوان فى ٢٢ يناير ١٩٤٢ وفى كل ذلك يصف اللقاءات والاستقبالات والحفلات والتجمعات والخطب، حتى كان يوم ٣١ يناير حيث عاد للأقصر وزار مقام سيدى عبدالرحيم القنائى واستقبل من استقبل ثم خاطبه إسماعيل باشا تيمور كبير أمناء الملك يبلغه دعوة الملك له لمقابلته فى الخامسة مساء الغد.

يحكى النحاس حسبما تنقل هذه اليوميات فى ٣١ يناير ١٩٤٢ أيضًا أنه حاول الاعتذار لإسماعيل تيمور فرد تيمور بأن الأمر بالغ الخطورة. وكان مكرم بجوار النحاس فخطف سماعة التليفون وقال إن النحاس سيحضر إلى القاهرة، فلما أبدى النحاس غضبه من إحراج مكرم له وأنه يحسب أن الاجتماع لن يكون إلا أمرًا تافها عن الوزارة القومية قال مكرم: لا أنا متأكد أن الحالة أصبحت لا تطاق وأن الأمر جد هذه المرة، وقرر النحاس السفر وحده ومعه كامل البنا فقال مكرم إنه عائد معه، ويعلق النحاس وسوس لى الشيطان أن مكرمًا ربما يكون يعلم أشياء كتمها على. . ويحكى كامل البنا فى الهامش أن مكرمًا ذكر له فى القطار أنه يرجح أن تعرض على النحاس وزارة وفدية خالصة وأن الملك سيرغم على ذلك وإلا فقد عرشه، وأنه إذا تمسك النحاس برفض الوزارة القومية فسيرغم الإنجليز الملك على أن تشكل وزارة وفدية صرف.

ثم تجرى أحداث الأيام التالية بما يعرف القارئ معظمه من مصادر التاريخ الأخرى عن هذا اليوم ويوم ٤ فبراير حتى تولى النحاس الوزارة الوفدية الخالصة .

وأتصور أن المذكرات تلقى أضواء جديدة على هذا الحدث وأهم جديد فيها فى ظنى هو تصورها اللقاءات والاتصالات والعروض السابقة على الحادث على مدى الأعوام الثلاثة السابقة ودور مكرم عبيد فى هذه المسألة .

بقيت لى ملاحظات قليلة أسردها تباعا فى هذه الفقرة .

(١٦)

فإن التصور الذى سبقت الإشارة إليه عن الحديث عن نظرة الوفد إلى معاهدة ١٩٣٦ وأثر ذلك فى حادث ٤ فبراير هذا التصور المتعلق بتهدئة الوفد مع الملك تارة ومع الإنجليز تارة أخرى محاولا التغلب على خصميه الواحد بعد الآخر ، هذا التصور نجد أن النحاس يعبر عنه صراحة فى هذه المذكرات عند حديثه عن خطة الوفد عندما وصل إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، قال صراحة ما خلاصته أن الوفد كان كلما تولى الحكم وجد نفسه بين عدوين الملك والإنجليز أو هم ثلاثة أعداء إذا أضيفت أحزاب الأقلية والإنجليز ضد الحكم الوطنى والملك ضد من ينتقص من سلطاته وأحزاب الأقلية تتربص للقفز للحكم عن غير طريق الدستور ، وأنه كلما أصطدمت الحكومة الوفدية بالإنجليز أوعزوا للملك أن يسقطها ، وإذا أغضبت الملك سارع للإنجليز يقنعهم بإسقاطها وهكذا .

وإذا كان هذا هو التصور الذى حكم خطة الوفد فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ والوصول إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ إذ تهاون مع الإنجليز ليقضى على سلطة الملك ثم يواجه الإنجليز ، ففشل فى إتمام مخططه إذ سمح الإنجليز للملك بإسقاط حكومة الوفد فى ١٩٣٧ بعد إبرام المعاهدة ، وسمحوا بإسقاطها فى ١٩٤٤ بعد زوال خطر الحرب عن مصر ودخول ألمانيا فى مرحلة الهزيمة ، إذا كان ذلك فقد شاءت حكومة الوفد فى سنة ١٩٥٠ أن تجرب النقيض الذى يمليه عليها التصور ذاته وذلك بأن تهادن الملك لتفرغ للإنجليز ، وقد يكون هذا معروفا من قبل ولكن الجديد

أن المذكرات تؤكده وتوضح أن النحاس كان مدركا لهذا التصور الحاكم لأسلوب الكفاح السلمى المشروع لقوة سياسية تتبع هذا الأسلوب وتجد نفسها بين عدوين ولا تستطيع بالأسلوب السلمى المشروع إلا أن تواجه كلا منها على حدة. وهنا كانت المعضلة التاريخية التى أحاطت بالوفد فى كل هذه المرحلة. وسنجد ويجد النحاس أن الملك غدر بحكومة الوفد أيضا وأسقطها فى ١٩٥٢ منضما للسياسة البريطانية.

على أنه فى الحقيقة ففى كل هذه التجارب وسواء فى ١٩٣٦ أو ١٩٤٢ أو ١٩٥٠ كان الوفد يحقق الكثير من الأهداف فى سعيه السلمى المشروع لتحقيق الاستقلال والديمقراطية، وكان آخر هذه الإنجازات الكبرى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ظل حكومته التى تشكلت فى ١٩٥٠.

وبمراعاة تلك الملاحظة العامة السابقة التى تعبر عن رؤية عامة للنحاس، لا نجد اعتناء له فى المذكرات أن يعبر عن مثيلاتها عند استشرافه لكل مرحلة من المراحل، سواء عند انتهاء الحرب فى ١٩٤٥ أو عند تولى الوزارة فى ١٩٥٠ أو عند قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، وإن كان القارئ يلحظ بطبيعة الحال تجاوبا سريعا وذكيا مع الأوضاع الجديدة والظروف المتغيرة، شاهدنا ذلك مع حرب الحبشة ثم مع احتمالات الحرب العالمية وغير ذلك.

على أنه من جهة أخرى لا نلحظ جديدًا هامًا يضاف إلى معارفنا بالنسبة لما سجله النحاس فى المذكرات عن أحداث الفترة التى تلت حكومة الوفد فى ٤ فبراير، وقد سبقت الإشارة إلى أن اليوميات توقفت فى ١٠ فبراير ١٩٤٢. ثم أتت المذكرات بعد ذلك على أساس موضوعات يتتالى الحديث عن كل منها كحادثة أو واقعة متميزة بذاتها، واتسمت بالسرد واتسمت باختيار ما كان محل جدل سياسى بين الوفد وخصومه من وقائع أو أحداث أو مواقف.

على أنه فيما حكاه النحاس عن وقائع وزارته فى ١٩٥٠، بدا لى، ولعله يبدو للقارئ، أن النحاس لم يكن فى هذه الفترة مسيطرا على حكومته كما كان من قبل. فهو يذكر أن اختياره لوزير ماليته زكى عبدالمتعال لم يكن اختيارا موفقا، وأن وزير أوقافه حسين الجندى رشحه للوزارة معاونو النحاس دون أن يخطروه أن ترشيحه جاء رغبة من الملك، وكان حسين الجندى هو من اصطنع للملك نسبا شريفا بآل البيت

وأذاعه مما أحرج حكومة الوفد، كما يحكى النحاس أنه خدع فى ترشيح الشيخ أحمد حمروش شيخا للأزهر. وأنه لما أثير فى مجلس الوزراء موضوع حرية الصحافة ومشروع تقييدها لم يقف مع حرية الصحافة مع النحاس إلا محمد صلاح الدين ومحمود سليمان غنام، وأما الوزراء الباقون وعلى رأسهم طه حسين فكانوا مع تقييد الصحافة. كما يحكى فى بداية تشكيل الوزارة أنه فوجئ بأن أحمد نجيب الهلالى يعتذر عن الاشتراك فيها مما يشير إلى أن النحاس لم يعد متابعا لاتجاهات أقرب الناس إليه ومن هم من أكبر قادة الوفد.

وبدا أن الوزارة لم تعد فى قبضة النحاس وحده، وأنه مع سياسة موالاة الملك تسرب نفوذ الملك إلى اختيار الوزراء وقامت روابط بين بعضهم وبين القصر الملكى مما صار به النحاس يفاجأ أحيانًا بأعمال وزرائه، وقد ذكر عن حسين الجندى «خدع الذين رشحوه وخدعونى معهم».

كان النحاس قد جاوز السبعين من عمره، والسبعين من العمر فى مثل جيل مصطفى النحاس وفى بلده كان سنا يعد كبيرا. ولعله أيضا كتب ما كتب عنها بعد سنين. ولعل هذا وذاك هو ما يفسر أن حديث النحاس عن وقائع هذه الفترة هو حديث لا يضيف إلى معارفنا عنها الكثير، ولا المهم، رغم أنه كان يقف على رأس الأحداث كلها فقد كانت مصر على مشارف حريق القاهرة وعلى مشارف ثورة آتية. وكانت الفترة ذاتها المحكى عنها هى فترة أزمة حكم عميقة، ولعل ما زادها عمقا أن إدراك دلالات أحداثها لم يكن على النحو المرجو.

نحن نلحظ أن النحاس فيما يحكى كان مستغرقا فى الجدل السياسى الدائر من القوى والهيئات التى تنتمى إلى جيله وجيل ثورة ١٩١٩، أما القوى السياسية الجديدة المكونة من شباب الثلاثينيات والأربعينيات فهى إما غائبة أو شبه غائبة عن وعيه، وحديثه النادر عن بعضها لا يدل على إدراك لحجمها وحقيقة أهدافها. وذلك سواء الإخوان المسلمين أو «مصر الفتاة» أو اتجاهات الماركسيين أو شباب الوفد نفسه.

وقد حكى عن حكومة ٤ فبراير أن الإنجليز طلبوا إليه اعتقال الشيخ حسن البنا، وأنه قابل الشيخ البنا فى منزل فؤاد سراج الدين، واستمع للشيخ ولحديثه الدينى

الروحى الذى صادف هوى لديه وعرف منه أنه وأنصاره لا يبغون إلا استقلال البلاد، فنصحه النحاس ألا ينشط أتباعه ضد أية جهة حتى إذا حان أوان الجهاد «كنت معك ومؤيدك فى سبيل الكفاح لإعلان كلمة الله»، وصمم النحاس على رفض الطلب الملح للسفير البريطانى باعتقال البنا. ولكنه هاجم الإخوان من بعد بمناسبة حرب فلسطين فبدا كما لو كان أقرب لخصمه النقراشى منهم، ثم بعد إلغاء المعاهدة لم يبد أنه حاول أن يتصل بأى من هذه القوى التى كانت تؤيد إلغاءه للمعاهدة وأن ينسق العمل معها، سواء من كانوا يكتفون بالتأييد السياسى أو من شاركوا فى أعمال الفدائيين، ولو كان فعل لاستطاع أن يقوى بهم على خصومه الذين نزعوه من الحكم، ولكن فارق السن والتجربة ومرحلة العمر والمرحلة التاريخية ونوعيات القضايا كل ذلك أعاق الرؤية كما أعاق الاتصال، وقد كان النحاس دائمًا إن كانت تعوزه المبادرة السياسية والخيال الذى يستشرف لآفاق الواقع والمستقبل، فقد كان وطنيا كبيرا أمينا صاحب موقف، هكذا كان.

وبقى وقد كان النحاس متيقنا أنه سيقال بعد إلغائه المعاهدة وخاصة مع حريق القاهرة ومع ذلك فرض الأحكام العرفية ليلة الحريق وكتبت هذه المذكرات عنه لا بد عما ليس منه بد كان قدرا تاريخيا أمسك بيده لمنع هذا القرار، وأقيل النحاس بعدها وأذت الأحكام العرفية هؤلاء الشباب الذين ذهبوا إلى منطقة القناة حيث المعسكرات البريطانية ليجاهدوا دفاعا عن قراره بإلغاء المعاهدة وبقيت الأحكام العرفية من بعده أربعين سنة إلا شهوراً تتخلل هذه المدة.

(١٧)

ثم يرد بعد ذلك ما سجله محمد كامل البنا عن النحاس بعد ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، وأن خصومة النحاس لثورة ٢٣ يوليو ورجالها لا يماثلها إلا خصومة هذه الثورة ورجالها للنحاس والوفد. ويحكى عن النحاس فى هذه الصفحات أن المرة الوحيدة التى زاره فيها طه حسين بعد ثورة ٢٣ يولية كان بعد انفصال سوريا عن مصر فى ١٩٦٢ وكان محملا برسالة يطلب من النحاس تأييد الثورة، فأجاب النحاس برد طويل عما فعلته الثورة معه وأنهى حديثه بطرد طه حسين من منزله.

ونحن نلمس فيما كتب عن النحاس فى هذه المرحلة بالمذكرات أنه لم يدرك السياسات الوطنية التى اتبعتها ثورة ٢٣ يولية مثل تأميم قناة السويس وبناء السد العالى ومعاداة الأحلاف، مما كان يعتبر استمرارا لسياساته هو وتشييدا على ما أنجز هو، ولكن ذلك لا يدهشنا قط فإن ثورة ٢٣ يولية والقائمين عليها لم تكن تدرك هى الأخرى السياسات الوطنية التى اتبعها وأرسى أسسها وعمق أصولها زعيم لمصر سابق التقت عليه جماهير الشعب المصرى وأسلمته قيادها مطمئنة لأمانته وصلابته وحسن تمثيله لما دعا من أصول تتعلق بالاستقلال والديمقراطية، وبقى على رأس حركة هذا الشعب خمسا وعشرين سنة.

نقرأ الصفحات الأخيرة ونرى هذا الذى ملأ دنيا المصريين وشغل الناس، معزولا لا يرى إلا أفرادا قليلين يمازحهم ويلعب معهم النرد وقد جاوز الثمانين ببضع سنين. نقرأ ذلك فلا نملك منع دمعة صادقة تسيل، ونمسحها مع دعائنا لله سبحانه أن يرحمه، وأن يسكنه فسيح جناته، جزاء ما نفع أمته وبذل فى سبيلها، وجزاء أمانته وصدقه وإخلاصه، وجزاء صلابته وقوته وعناده فى الدفاع عنها.

والحمد لله..

عبد الرحمن الرافعى

أهم ما يذكر به الأستاذ عبدالرحمن الرافعى، وما سيذكر به مستقبلا، هو تأريخه للحركة الوطنية المصرية من نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين. فقد تتبع هذه الحقبة ذات الأهمية البالغة فى مصير مصر الحاضر والمستقبل، فى خمسة عشر مجلدا أخرجها للناس على مدى ثلاثين عاما منذ ١٩٢٩. وليس من قارئ فى التاريخ المصرى، وليس من مهتم به إلا وللرافعى فى عقله وجود.

كان الرافعى من الجيل الذى شب فى السنوات الأولى من هذا القرن، وصنع ثورة ١٩١٩، وعاش أحداثًا «فى أعقاب الثورة»، حتى استوفى العمر وأسلم الشعلة فى نهايات الأربعينيات إلى من يليه من أجيال أخرى. وهو جيل لم يصنع ثورة ١٩١٩ فحسب، ولكنه الجيل الذى صنعته الثورة، ثورة «مصر للمصريين» بما يعنيه هذا الشعار من قيم وطنية وديمقراطية وبما يلقيه على عاتق حامليه من مسئوليات النهوض بالمجتمع، وتمدينه فى كافة ميادين التطور. وقد ألقت نيران الثورة فى قلب رجاله وهجا لم تبرد حميته، فقدم فى الأدب أمثال طه حسين وأحمد صادق الرافعى والعقاد وأحمد أمين وزكى مبارك، وفى الإسلاميات أمثال الشيخين مصطفى عبدالرازق ومحمد شاكر والشيخ دراز، وفى القانون أمثال أبوهيف وأحمد أمين والسنهورى وعبدالحميد بدوى والشيخ أحمد إبراهيم، وفى الطب أمثال على إبراهيم ونجيب محفوظ، وفى الاقتصاد أمثال طلعت حرب. وغير هؤلاء فى هذه الفروع وفى غيرها كثيرون، وكان هؤلاء جميعا هم طليعة من قام باستزراع العلوم والمناهج الحديثة فى التربة المصرية، ومن شاد - فى حدود

الإمكانات التاريخية ـ الهيكل الحديث للمجتمع المصرى، فكرا واقتصادا وسياسة وإدارة وعلما. وللرافعى مكانته بين هؤلاء فى تأريخه لمصر الحديثة.

ولعل كتابات الرافعى التاريخية فيما تكشفه من فكر سياسى، تعتبر أكثر ما يقرأ الآن من الأدب السياسى، لرجال هذا الجيل. إن غالب ما يقرأ الآن من كتابات هذا الجيل، نجده فى مجال الأدب والفكر والمجالات المتخصصة كالقانون والفلسفة ونحوهما، مثل أحمد أمين والعقاد والسنهورى وغيرهما. أما كتابات رجال السياسة ومفكريها، أو الكتابات السياسية لأمثال العقاد وسلامة موسى، فلا تكاد تجد قراء لها فى غير دوائر البحث والدراسة. وليس إلا الرافعى تقريبا من تشيع قراءته الآن وتتصل كتاباته أوثق اتصال بالسياسة فكرا ومنهجا لرجال جيله، وذلك بحكم الصلة الوثيقة بين التاريخ السياسى والسياسة، وبحكم أن الرافعى كان من رجال السياسة فى وقته، وبسبب أن قسما كبيرا من أعماله التاريخية يتعلق بالفترة التى عاشها مع جيله منذ بداية هذا القرن حتى منتصفه، والرافعى فى هذا يمثل نموذجا مهما من نماذج الفكر السياسى الوطنى الذى كان يدور فى مصر من خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وإذا كانت أجيال الحاضر المعيش ترى فى كتابات الرافعى ـ رغم الاقتناع بنزعته الوطنية والتقدير البالغ لهذه النزعة فى جميع ما كتب ـ ترى فيها قدرا من «التبسيط» للمشاكل والتيارات، ونظرة «محدودة الجوانب» فى تحليل الأحداث التاريخية. فإن هذه الأوصاف لا تلحق فكر الرافعى وحده، ولكنها تشير أيضا إلى اختلاف الصياغة السياسية لعقلية الأجيال الحاضرة على اختلاف تياراتها، عن الصياغة المماثلة لجيل هذا المؤرخ الكبير، وذلك نتيجة اختلاف المشاكل وتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية. فإذا كان الفكر السياسى للرافعى لا يزال مقروءا للآن، فتلك ميزة امتاز بها الرجل لتآليفه التاريخية، ولكن هذه الميزة أردفت فى ركابها شيئًا من سوء الحظ، إذ نظر جمهور الحاضر إلى فكره كعنصر فى الحياة السياسية المعيشة لا كفكر ينتمى إلى الجيل السابق، وتطرف كثيرون فقيموه بميزان الحاضر فطفت كفة الرجل ظلما.

وإن من أفضل ما تثبته مدرسة التاريخ المصرى للرافعى المؤرخ، أن مجموعته التاريخية تكاد تكون أجمع مجموعة صدرت فى عصره وإلى الآن تغطى حقبة

التاريخ المصرى الحديث كاملة. كما تثبت ما قدر للرافعى من أن يضع نقطة البداية للحركة الوطنية فى العصر الحديث، وهى المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية التى غزت مصر فى نهاية القرن الثامن عشر. وكان تعيينه لهذه البداية تعيينا علميا ذكيا يشير إلى حاسة سياسية تاريخية مرهفة. كما تثبت له أنه صاغ تاريخ هذه الفترة على مدى مائة وستين سنة صياغة وطنية مصرية تتسم بالأصالة رغم ما يظهر فيها من نواحى القصور.

ومن أفضل ما يثبت للرافعى المؤرخ أيضا، هذا الدأب الدءوب والصبر الصبور الذى تميز به وعانى منه عشرات السنين رغم عدم الرواج وركود السوق. وقد بدأ إعداد المجلد الأول من مجموعته فى ١٩٢٦ وتلته مجلدات ثمانية حتى ١٩٤٢، وبذل فى ذلك جهودا مضنية وتكلف عناء كبيرا، ولكن حتى هذا التاريخ الأخير كان إقبال المثقفين على قراءته ضعيفا وكان يطبع كتبه على نفقته ويعانى فى توزيعها، وبدأ الإقبال على كتبه من أوائل ١٩٤٣ عندما اشترت منه مكتبة النهضة المصرية مخزون كتبه كله ودفعت جملة الثمن إليه مخصوما منه ٤٠٪ فبلغ ما استلمه عن تسعة مؤلفات ٨٨٣ جنيها «وقَبِلْتُ الصفقة مغتبطا. وأدركت فى هذا اليوم أن كتبى قد لاقت شيئًا من الإقبال الذَى كنت أنتظره منذ أكثر من خمس عشرة سنة.» وحتى بعد ذلك ظل الرافعى يجد من المثقفين من يسأله عما إذا كان كتب عن مصر محمد على فى وقت كان قد وصل بتأريخه إلى ثورة ١٩١٩، أو يسأله عما إذا كان كتب جزءًا أم جزءين فى وقت كان أخرج فيه اثنى عشر جزءًا.(١)

وكان هذا الدأب منه فضيلة أخلاقية قل من يتصف بها، بما فيه من إنكار للذات وبذل لأقصى الجهد بغير عائد أدبى عاجل ولا عائد مادى عاجل أو آجل. وهو وضع أشبه بمقام الفناء فى لغة المتصوفة، ولا يكاد يشاهد مثل بارز له الآن إلا ما كان من الأستاذ نجيب محفوظ فى الشطر الأول والأكبر من تاريخ نشاطه الأدبى. فرد يعمل وينشط بغير مشجع من هيئة ما ولا انتماء إلى مؤسسة بعينها ويكرس لهذا الجهد حياته، رغم ما يعنيه ذلك من تضحيات مادية وأدبية فيما كان يمكن أن ينجو

---

(١) مذكراتى ١٩٨٩ ـ ١٩٥١. عبدالرحمن الرافعى ص ٧١ ـ ٧٧. ذكر لى أحد أقارب الرافعى، أنه كان يطبع كتبه على نفقته ثم يحملها على عربة كارو يدور بها على المكتبات يوزعها.

فيه من مسالك الحياة الأخرى، ولا يرتكن فى كل ذلك إلا على إيمان بغايته العامة وثقته بملكاته الذاتية. وتبقى لديه القدرة على معالجة نفسه ومشاكل حياته بهذا الإصرار الذى لا يستند إلا إلى هدف عام مجرد وثقة بالنفس لا يؤيدها مظهر خارجى سنين طويلة، ويمكن أن يتصور كيف تكون أزمات النفس فى هذه الأحوال، رغم الضيق أحيانًا، والضغط والتضييق أحيانًا وإغراء المفاتن فى أكثر الأحايين. لقد صدق الرافعى قراءه عن نفسه عندما قال «إنى اجتهدت أن آخذ من الحياة التالية أقصى ما أستطيع ويمكننى أن أقول إن نصيب الإنسان منها يتبع مبدئيًا الوسط والبيئة التى يعيش فيها، فالمجتمع الذى يؤمن بها يساعد بداهة على أن يحياها المواطن الصالح، والمجتمع الذى لا يؤمن بها يخذلها ويباعد بين الإنسان وما ينشده منها، على أن الإرادة الشخصية لها دخل فى توجيه المواطن إليها، وهى على أى حال تحتاج إلى ذخيرة من الصبر، ومن الصوفية الوطنية، تجعل المرء غير مكترث لما يلقاه من العقبات والمتاعب»[1]. ثم يكشف عما يتصف به من «الحياء» و«العناد» ويقول إنه عبثا حاول أن يعالج هذا الأمر «وتساءلت لكى أقنع نفسى بالإقلاع عنه (العناد): كيف يتفق الحياء مع العناد؟ فلم أجد جوابا مقنعا إلا أن كليهما عيب ولكن لا سبيل إلى التخلص منهما»[2]. والحقيقة أن الحياء كثيرًا ما يظهر على أنه احتجاج سلبى على واقع سيئ، وأنه دليل على الرفض وعدم التلاؤم، وأن العناد هو المظهر الإيجابى لهذا الاحتجاج، وهو معاندة سلبيات الواقع ومقاومتها من دون النفس والإصرار على موقف يراه الإنسان حقًا ولو حاصره ما يظن أنه الباطل. ويبدو أنه لولا هذين «العيبين» ولولا هذه الصوفية الوطنية لما شاهدنا مجموعة الرافعى التاريخية كاملة.

وإذا كان رواج مؤلفاته نسبيا، قد بدأ فى الأربعينيات وعلى مشارف نهاية الحرب العالمية الثانية، فيمكن أن يتصور كيف أفاد بها شباب الأربعينيات الذى ولج ميدان السياسة مع نهاية الحرب بنزوع وطنى ديمقراطى وفكر جديد وطاقة مشحونة.. وبشوق زائد لمعرفة تاريخ وطنه، ويمكن القول إن مؤلفات الرافعى التاريخية كانت المادة الأساسية التى تغذى بها شباب الأربعينيات فى تطلعه لمعرفة

(١) المرجع السابق ص ١٩.
(٢) المرجع السابق ص ١٤٨.

أحداث بلده، وساعدته هذه المادة على تفتيح اتجاهاته السياسية ووصلها بتاريخ وطنه وإن أى مطلع على الكتابات السياسية لشباب الأربعينيات ليدرك مقدار ما أفادت من تاريخ الرافعى فى استطلاع أحداث الحركة الوطنية المصرية والاعتبار بمسيرتها.

وإذا كان المعروف عن الرافعى لدى أجيال الماضى أنه مؤرخ فحسب، فالحقيقة أنه كان فى نظر جيله سياسيا أولا: عمل بالسياسة منذ كان طالبا، وكان يشتغل بالمحاماة منذ تخرجه فى الحقوق قبل أن يبلغ العشرين من عمره حتى صار نقيبا للمحامين. وكان برلمانيا فى أول مجلس نواب بعد ثورة ١٩١٩ وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره ثم فى مجلس الشيوخ على مشارف الأربعينيات ولم يصدر أول كتبه التاريخية إلا وهو فى الأربعين.

وقد يكون من المفيد تقديم «الرافعى السياسى» من خلال الصيغة الفكرية التى شكلته، ومن خلال نشاطه العملى، ولا شك أن «الرافعى السياسى» هو خير من يفسر «الرافعى المؤرخ».

تكوينه السياسى

ولد عبدالرحمن الرافعى فى ٨ فبراير ١٨٨٩ بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر بسبعة أعوام ونصف. وتفتحت بصيرته مع بداية القرن العشرين على صحيفة «اللواء» وخطب مصطفى كامل ونشاط الوطنيين من هذا الرعيل، تفتحت مع تفتح أكمام الحركة الوطنية فى مرحلتها الجديدة، مرحلة المقاومة للاحتلال البريطانى.

ولد لعالم من الأزهر الشيخ عبداللطيف الرافعى، الذى تولى مناصب فى القضاء الشرعى فى بعض أقاليم مصر ثم تولى الافتاء للإسكندرية وأحيل للمعاش فى ١٩٠٩ وتوفى بعدها بتسعة أعوام. وكان من إخوة عبد الرحمن الرافعى، أمين الرافعى الذى كان له بعده الوطنى البارز فى السياسة المصرية حتى توفى فى ١٩٢٧. أدرك عبدالرحمن سن التمييز مع والده بالإسكندرية تلميذا بالثانوية، وكان وقتها مستغرقا فى دراسته لا يظهر له اهتمام بغيرها، تقع فى يده صحيفة اللواء كلما ذهب إلى مقهاه المعتاد فلا يكاد يدرك للصحيفة منهجا متميزاً، فلما نال الثانوية فى ١٩٠٤

انتقل إلى القاهرة ليدرس فى مدرسة الحقوق، وفى هذه المدرسة وبين أساتذتها المصريين وطلبتها، وفى القاهرة، صيغ التفكير السياسى له.

كانت الحركة الوطنية تشب على يدى مصطفى كامل، وكان الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا قد انعقد سنتها كعلامة مهمة على اعتراف المجتمع الدولى بالاحتلال البريطانى لمصر. وتكوّن نادى المدارس العليا فى السنة التالية من صفوف الشباب الوطنى، ثم لم يمض عامان آخران حتى أعلن عن تكوين الحزب الوطنى. وبين كل هذه العلامات عرف نشاط الشباب الوطنى، خطبا واجتماعات ولقاءات، وبدأت فيها المظاهرات السياسية. وعرف الرافعى طريقه بين هؤلاء ونشط فيما نشطوا فيه من مجالات العمل السياسى. واشترك فى الجمعية التأسيسية لنادى المدارس العليا، وانضم إلى الحزب الوطنى فور الإعلان عنه، وأدرك مصطفى كامل قبيل وفاته فى فبراير ١٩٠٨. ثم لازم محمد فريد من بعده ونشر أولى مقالاته السياسية باللواء بعد وفاة مصطفى كامل بشهر واحد. فلما نال إجازة الحقوق فى السنة نفسها، تردد فترة قصيرة فى الاختيار بين احتراف المحاماة واحتراف الصحافة فى اللواء. واستقر فى النهاية على احتراف المحاماة مع إبقاء أوثق اتصال له بصحيفة اللواء. واشتغل فى المحاماة شهرا بأسيوط مع محمد علوبة، ثم انتقل إلى الزقازيق مع صديقه أحمد وجدى فى ١٩٠٩، ثم انتقل إلى المنصورة وعمل فيها بمفرده منذ ١٩١٣. وكان يمد اللواء بمقالاته السياسية. كتب عن الدستور فى أكتوبر ١٩٠٥ ورد على تقرير جورست فى تسعة عشر مقالة فى مايو ١٩٠٩. وكتب عن الأوضاع الاقتصادية من يناير إلى مارس ١٩٠٩، وكان مع من تطوع للتدريس فى مدارس الشعب التى فتحها الحزب الوطنى، واعتاد حضور مؤتمرات الحزب الوطنى التى كانت تعقد سنويا على عهد محمد فريد، وانتخب فى مؤتمر ١٩١١ عضوا باللجنة الإدارية للحزب، وسافر مع فريد لحضور مؤتمر السلام الذى أزمع عقده بروما فى سبمبر ١٩١١. كما أمد مؤتمر بروكسل فى السنة السابقة بموضوع عن مركز الصحافة المصرية والأدوار التى تعاقبت عليها منذ الاحتلال. فلما هاجر محمد فريد فى ١٩١٢ بقى الرافعى على اتصال دائم به، واستمر عضوا نشيطا بالحزب.

فلما شبت الحرب العالمية الأولى، فرضت بريطانيا الحماية على مصر وخلعت

الخديو عباس وأحلت محله السلطان حسين كامل وفرضت الأحكام العرفية وفى ظل هذه الظروف فرضت السلطات البريطانية ألوان القمع والعسف على العناصر الوطنية؟ وكان فى مقدمتهم الحزب الوطنى ورجاله، إذ ضبطت أوراق الحزب ووثائقه واعتقل الكثير من أعضائه، ونفى منهم جمع إلى مالطة وأوروبا. وكان نصيب الرافعى الاعتقال بالمنصورة فى أغسطس ١٩١٥ والترحيل إلى القاهرة بسجن الاستئناف ثم بليمان طرة، حيث مكث إلى يونيه ١٩١٦.

الحزب الوطنى والعنف

يذكر الرافعى فى «مذكراتى»[1] «كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى.. وكانت تغلب علىّ نزعة الشباب، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها، أما الآن (١٩٥١) فإنى أميل إلى مبدأ عدم العنف..» ويبدو أن سبيل العنف هذا لم يكن يتوق إليه الرافعى وحده، ولا كان قاصرا لديه ولدى غيره على ثورة ١٩١٩. إنما كان طريقا اتجه إليه الحزب الوطنى قبل الحرب الأولى ومنذ مقتل بطرس غالى، واستمر فيما تلا ذلك من أعوام، على أن هذه العبارة هى العبارة الوحيدة التى صرح بها الرافعى عن «سبيل العنف».

والذى يظهر من تتبع نمو الحركة الوطنية على يد اللواء والحزب الوطنى فى السنوات الأولى من هذا القرن، يظهر أن الحركة الوطنية فى هذه المرحلة الجديدة، كانت تنمو من خلال ردود الفعل الواعية لسياسة الاحتلال تجاهها أى من خلال تطور الصراع بينها وبينه، بدأت أولا معتمدة على التناقض بين المصالح البريطانية ومصالح القوى الأوروبية المتنافسة معها على مصر، وعلى التناقض بين سلطة الاحتلال الفعلية وسلطة الخديو الشرعية. واكتفت وقتها من الرأى العام المصرى بالتعبئة السياسية العامة من خلال صحيفة اللواء. ثم كان الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا فى ١٩٠٤ وتجردت الحركة الوطنية من حليفها الفرنسى و(الأوروبى عامة) المظنون. ثم كانت سياسة الوفاق بين الاحتلال والخديو فتجردت من حليفها المحلى المظنون منذ ١٩٠٧. وبهذا ردت الحركة الوطنية إلى منابع قوتها الذاتية الكامنة فى

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠، وثورة ١٩١٩ الجزء الأول عبدالرحمن الرافعى ص ٢٣٥.

الشعب المصرى الذى يعانى من الاحتلال ومن استبداد الخديو، وبدأت تتلمس طريقها إلى هذه المنابع.

وقال مصطفى كامل إن الأمة لا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها. وكانت البداية تكوين نادى المدارس العليا، ثم شجع الاحتلال بتنظيم حلفائه المصريين فتكون حزب الأمة، فأدركت الحركة الوطنية أنه لا يكفيها فى الاعتماد على منابع قوتها الذاتية أن تنشر اتجاها وطنيا، وتكوِّن رأيًا عامًا وطنيًا متحمسًا لقضية الاستقلال، إنما لا بد لها من بناء كيان تنظيمى يجمع العناصر الفعالة لهذا الاتجاه ويربطها إرادة وفعلا، فتكون الحزب الوطنى. وحتمت ضرورات إقامة هذا التنظيم، إنشاء روافد تغذيه على المستوى الاقتصادى والشعبى، فنشط الحزب على يد محمد فريد فى إنشاء مدارس الشعب وفى خلق الحركة التعاونية فى الريف والحركة النقابية بين العمال. إذ كان تجمع كبار ملاك الأرض فى حزب الأمة، إشارة إلى وجوب تجمع غير هؤلاء من حزب الحركة الوطنية وهم المثقفون (نادى المدارس العليا) والمزارعون (الجمعيات التعاونية) والعمال (النقابات).

وعلى وفق هذا السياق من ردود الفعل الواعية ينبغى النظر إلى تأثير حادث دنشواى فى ١٩٠٦. والشائع أن كان لهذا الحادث أثره فى هدم سمعة «العدالة البريطانية» فى أوروبا وفى إثارة سخط المصريين على الاحتلال إلى أقصاه وهذا صحيح، ويبدو أنه كان كذلك فقط بالنسبة لمصطفى كامل. ولكن يبدو أيضًا أن كان له أثر إضافى فى العناصر الراديكالية بين شباب الحركة الوطنية وفى نفس محمد فريد. وقد ارتجت به روح المصريين بعنف لا بسبب الظلم وحده، ولكن بسبب ما تكشف مما يمكن للاحتلال أن يتورط فيه من أساليب البطش والعنف.

كانت سياسة كرومر التقليدية من قبل أن يحفظ الوجود البريطانى فى مصر بأقل ما يمكن من النفقة وبأقل ما يمكن من استعمال العنف، وكان يحرص دائمًا على إخفاء السلاح فى طوايا سياسته الهادئة المظهر المستترة خلف حكومة «مصرية»، وخلف القوانين واللوائح التى تمارسها هذه الحكومة. وكانت هذه حدود الرؤية أمام الجيل الناشئ الذى شب فى ظروف استتباب هذه الأوضاع ولم ير ثورة عرابى، ورأى الإنجليز مستشارين «للإدارة المصرية» لا حكاما مباشرين ولا غزاة مسلحين.

ثم فجأة ظهر السلاح فى يد المحتل عاريا براقا، والمشانق فى الساحة وجثث المصريين على النطع، وانحسرت البراقع ورفعت الستور. لا شك أن الحادث ظل يختمر فى ضمير الشباب الثورى كتجربة سياسية ونفسية كبيرة، وخلق الفعل ردود فعله فيما بعد. وليس غريبا بعد ذلك أن يقع أول حادث للاغتيال السياسى على بطرس غالى رئيس الوزراء ١٩١٠، وهو قاضى محكمة دنشواى، ويقع على يد شاب وطنى اعترف أن من أسباب الاغتيال كون بطرس هو قاضى دنشواى. وتوالت بعد ذلك حوادث الاغتيال السياسى والشروع فيه كأسلوب من أساليب المقاومة الوطنية للاحتلال وحلفائه المصريين حتى ثورة ١٩١٩.

لم يكشف التحقيق الجنائى لمقتل بطرس غالى عن صلة «جنائية» للحزب الوطنى به. ولكن كشفت الوثائق التاريخية فيما بعد عن الدور الذى قام به الحزب فى تكوين جماعات الاغتيال السياسى منذ ١٩١٠. وقد كتب شفيق منصور الذى عرف هذه الجماعات وحكم عليه بالإعدام فى قضية مقتل السردار سنة ١٩٢٥، كتب اعترافات كاملة قبل إعدامه، كشف بها عن الأجهزة السرية التى قامت فى مصر منذ ١٩٠٧، وعن الجمعية السرية التى تكونت سنة ١٩٠٦، وعن كيفية اغتيال بطرس غالى، وعن أسماء أعضاء الجمعية التى دبرت اغتيال اللورد كيتشنر والخديو ومحمد سعيد رئيس الوزراء فى ١٩١٢، وعن مؤامرة اغتيال السلطان حسين كامل فى ١٩١٥[(١)].

وكتب عبدالفتاح عنايت أحد المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار، فى مذكرات يقول (إن المغفور له محمد فريد كان أكبر مؤيد لحركة الفدائيين، وكان يمدهم بكل نوع من أنواع المساعدة مادية كانت أو أدبية حتى إنه عند مروره لزيارة الفدائيين كان يوزع عليهم المسدسات داخل العلب على أنها ساعات سويسرية بصفة هدايا، وذلك تشجيعا لهم. . «وذكر أن محمود مظهر طالب الطب الذى أطلق الرصاص على الخديو عباس فى ١٩١٤ كان «أحد أعضاء الجهاز السرى الذى كان يقوده الزعيم محمد فريد، وكان ذلك بالآستانة بعد سفر الخديو عباس إليها قبل الحرب العالمية الأولى». وقال إن المنظمة الفدائية نشأت «فى مصر

(١) نشر ملخص التقرير فى صحيفة الأخبار فى أول سبتمبر ١٩٦٣.

وظهرت فى هذا الوجود الذى نعيش فيه منذ بدء الحركة الوطنية المصرية عام ١٩٠٦»، وإنها استمرت من إبراهيم الوردانى قاتل بطرس غالى حتى بعد قيام ثورة ١٩١٩[١].

ويحكى محمد طاهر العربى قصة شروعه مع إمام واكد ومحمد عبدالسلام فى اغتيال كيتشنر وعباس ومحمد سعيد، وكان واكد من الحزب الوطنى، وكان محمد سعيد من محررى اللواء، وانضم إليهم عدد من الشباب المتحمس. لم يذكر أسماءهم، وفى أحد الأيام ذهب العربى مع واكد إلى نادى المدارس العليا «حيث حصلت هناك من شخصية حزبية كبيرة ومحترمة على مسدس محترم أيضًا (موزر) ذى عشر طلقات»[٢].

وكان ثمة أدب سياسى يعكس هذه الفكرية فى كتابات بعض من شباب الحزب الوطنى وفى الصحف. جمع منها عبدالخالق ثروت مجموعة طيبة فى مرافعته ضد العربى وواكد سنة ١٩١٢، «هلموا أبناء البلاد إلى السيف والحسام، هلموا إلى القتل والقتال.. لا هناء ولا عيش ولا سعادة إلا إذا أجريت الدماء على ظبى الأسنة والرماح».

والشعب إن رام الحياة عزيزة
خاض الغمار دما إلى آماله
إذا الملك الجبار سعر خده
مشينا إليه بالسيوف نعاتبه
ولا تحسبن المجد زقا وقينة
فما الموت إلا السيف والفتكة البكر

وقد كتب إمام واكد فى ٣١ يولية ١٩١٢، باللواء، مقالا يذكر فيه بحادث دنشواى وما حدث فيه من وحشية، وأشار إلى الشعوب التى تخلصت من الاستعباد بالثورات الفرنسية والأمريكية وثورة الآستانة، وانتهى إلى أنه «لولا

---

(١) قصة كفاح «عبدالفتاح عنايت» ص ١٠ـ١٨.
(٢) هذا المجتمع الظالم، محمود طاهر العربى، ص ٣٣.

السيف» لما أجيب سؤالها «ولولا الدماء التى أريقت والنفوس التى أزهقت» لظلت مستعبدة ذليلة، كما كتب الشاعر محمود رمزى نظيم يقرن السيف «بلواء» الحزب الوطنى :

فاحمل السيف واشرع الرمح وأقدم
واجمع الرأى تحت ظل (اللواء)

ويلاحظ من مطالعة مذكرات محمد فريد، ما يبديه من عطف وحماس تعليقا على ما يبلغه بالخارج من حوادث الاغتيال السياسى فى مصر . . كتب فى ٩ أبريل ١٩١٥ عن إطلاق الرصاص على البرنس حسين الخائن «لقد سررت من هذا الحادث الذى أثبت للعالم أن الأمة غير راضية عن الحماية الإنجليزية . . وعلى أى حال فإن هذا درس للخونة من المصريين» .

وكتب فى ٤ سبتمبر ١٩١٥ عن الشروع فى قتل الوزير إبراهيم فتحى أن سن المعتدى كان ٣٥ سنة وهذا يدل على انتشار روح التذمر وشيوع الفكرة الثورية . وذكر أنه قبض فى هذا الحادث على الكثير من رجال الحزب الوطنى واعتقلوا فى طرة وأرسل بفصلهم إلى مالطة[١] .

يظهر من ذلك أن استعمال العنف كان أحد أساليب الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى، وإن كان لحادث دنشواى ولإجراءات القمع التى اتخذت ضد العناصر الوطنية قبل الحرب وفى أثنائها آثره فى سلوك هذا السبيل . . وكان استعمال العنف يتم بطريقة الاغتيالات السياسية وتكوين الجمعيات السرية التى تمارس العنف على كبار رجال الاحتلال ورجال السياسة المصريين المتعاونين معه . وأن الحزب الوطنى ـ سيما على عهد محمد فريد ـ لم يكن بعيدا عن هذه الحركة برجاله وبتشجيعه، وكان من رجال الحزب أو المتصلين به أو بنادى المدارس العليا من هم أعضاء هذه الجمعيات .

ومن هذا تتضح الدلالة الحقيقية للإشارة الغامضة التى سجلها الرافعى فى مذكراته والتى سبق إيرادها، والراجح أن اقتناعه بالعنف كطريق للتحرير كان

---

(١) كفاح شعب مصر «محمد صبيح»، ص ٤٤٣، ٤٧٥، ٤٨١ .

سابقا لثورة ١٩١٩ منذ أن كان الحزب الوطنى يؤيد هذا الأسلوب، وكان الرافعى عضوا باللجنة الإدارية كما سبقت الإشارة ومن ملازمى محمد فريد. كما سبقت الإشارة إلى اعتقال الرافعى مع كثيرين غيره من رجال الحزب فى أغسطس ١٩١٥. والراجح أن هذه الاعتقالات هى ما أشار إليه محمد فريد فى مذكراته عن يوم ٤ سبتمبر وقد أشار إليها فى سياق حوادث الشروع فى الاغتيال السياسى. وقد سجل الرافعى فى مذكراته إشارة غامضة أخرى عن إجراء التحقيق معه وقتها، إذ نقل إلى سجن انفرادى بالحدرة بالإسكندرية مع لفيف من معتقلى المنصورة وحقق معهم فى «بلاغ كاذب» ثم ظهر بطلان هذه التهمة[١].

والملاحظ أن الرافعى كان حريصا فى كل ما تكب، أن يبتعد تماما عن الإشارة إلى أية صلة له أو للحزب الوطنى بهذه الحوادث، والمعروف أنه كان من تقاليد نشاط هذه الجمعيات السرية أن يقسم رجالها بألا يبوحوا بشىء عن نشاطها حتى الموت. ويبدو أن الرافعى ظل أمينًا على قسمه لا يحنث فيه. ولم يكن الأمر ـ كما يظهر ـ مجرد بر بقسم، ولكنه حرص على ألا يفشى سرا يمس أشخاصا آخرين خشية أن تمتد إليهم يد الانتقام من السراى أو الإنجليز، وقد بقى نفوذ هذين قويا ومؤثرا عشرات السنين بعد هذه الأحداث، ويلاحظ أنه لم يصرح بشىء من هذه الأحداث إلا من كشفت التحقيقات الجنائية والمحاكمات عن مساهمتهم فيها، وكان كشفهم عنها فى حدود ما كشفت عنه هذه المحاكمات، فقط وهم لم يفعلوا إلا بعد مرور عشرات السنين، ولم يحدث أن أحدا منهم دل على اسم ممن لم يشملهم التحقيق، إلا ما كان من شفيق منصور قبل إعدامه سنة ١٩٢٥[٢].

وقد يكون السبب الثانى لهذا التكتم، أن الرافعى ما لبث بعد أن تقدمت به السن أن فقد إيمانه بالعنف، وأفقده هذا المبرر والرغبة فى التصريح بما نشط فيه هو وغيره من هذا السبيل.

والحاصل أنه يكاد يكون من الأخبار الشائعة على ألسنة معاصرى الرافعى وعارفيه من أهل جيله فى تلك الأوقات، أنه كان على صلة بأعمال العنف منذ مقتل

---

(١) مذكراتى. المرجع السابق ص ٢٩.

(٢) صحيفة الأخبار ٤ سبتمبر ١٩٦٣.

بطرس غالى وخلال الحرب العالمية الأولى، وإن كان هذا من الأسرار الشائعة عنه بين معاصريه فيما تلا ذلك من أعوام. وذلك حسبما سمع كاتب هذا المقال من عديدين منهم.

الحزب الوطنى وثورة ١٩١٩

لما شبت ثورة ١٩١٩، تألف الوفد المصرى بتأييد شعبى كاسح. وكان الحزب الوطنى لا يزال قائما بوصفه حزبا حمل أمانة الكفاح البضع عشرة سنة الماضية، ولكن كانت إجراءات القمع قد أضعفته كما أضعفته غيبة محمد فريد بالخارج عنه، والخلافات التى نشأت بين قادته، وسعى السراى لأن تجذب فريقا منهم لجانبها، مما يبدو واضحا من مطالعة مذكرات محمد فريد، ومما يشر إليه الرافعى فى أحد خطاباته إلى زعيمه بالخارج(١).

وقد جهد الوفد مع الحزب الوطنى فى أن يتقاربا. ورئى أن يمثل الحزب الوطنى فى هيئة الوفد واتفق على ذلك. وكان الرافعى ممن قابلوا سعد زغلول لإتمام هذا التوفيق، ولكن اختلف الطرفان فى تعيين من يمثل الحزب فى الوفد، وانتهى الأمر بأن اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس وحافظ عفيفى ليمثلا الحزب الوطنى(٢).

وكان سعد زغلول يرغب أولا فى ضم عبدالرحمن الرافعى وأمين الرافعى إلى الوفد، ووضع اسميهما فى مقدمة كشف عن «الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم» سلمه إلى عبدالرحمن فهمى فى ديسمبر ١٩١٨. ويذكر أمين يوسف (وكان قريبا لسعد) أن سعدا لما عرف صلته القديمة بالحزب الوطنى، طلب إليه فى نهاية ١٩١٨ استخدام نفوذه لدى زميله عبدالرحمن الرافعى ولدى شقيقه أمين ليوافقا على الانضمام إلى الوفد. وكان الإخوان على علاقة ودية بسعد، وكانا نشيطين نشاطا ملموسا فى الدعوة الانتخابية له عندما رشح نفسه فى الجمعية

---

(١) مذكراتى، المرجع السابق ص ٢٣.

(٢) ثورة ١٩١٩، المرجع السابق ص ١٠٣، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨-١٩٣٦. د. عبدالعظيم رمضان ص ٩٧.

التشريعية سنة ١٩١٣ . وتم هذا المسعى وعرض على اللجنة الإدارية للحزب ولكنها رفضته، وآثر الرافعى الانصياع إلى قرار حزبه. وحدث الشىء نفسه بالنسبة لعبداللطيف الصوفانى[١].

وقد كشفت اعترافات شفيق منصور سنة ١٩٢٥ ، أن كلا من عبدالرحمن الرافعى وعبداللطيف الصوفانى، كان عضوا بالمجلس الأعلى للاغتيالات الذى شكل فى الجهاز السرى للوفد إبان ثورة ١٩١٩ ، إذ كانت «نزعة الشباب» لا تزال تغلب على الرافعى[٢]، كما كانت لا تزال تقتحم القلب الجسور للشيخ الكبير عبداللطيف الصوفانى وضابط بوليس اسمه مصطفى حمدى ومحمد شراره وعبدالرحمن الرافعى، وكان حسن كامل الشيشينى مستشارا له. وفى عهد الرافعى بالمجلس تمت محاولات اغتيال محمد سعيد رئيس الوزراء فى سبتمبر ١٩١٩ ، ويوسف وهبة رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩١٩ ، وإسماعيل سرى وزير الأشغال فى يناير ١٩٢٠ ، ومحمد شفيق وزير الأشغال فى فبراير ١٩٢٠ وحسين درويش وزير الأوقاف فى مايو ١٩٢٠ ، وعقد المجلس عدة اجتماعات له فى منزل عبداللطيف الصوفانى.

ويذكر شفيق منصور أن كلا من أعضاء المجلس كان يشرف على فرع من فروع التنظيم ويتصل بأفراد يكون كل منهم مجموعة وهكذا. وقد انقطع الرافعى والصوفانى عن اجتماعات المجلس بعد الحوادث السابق الإشارة إليها. والمعروف أن الصوفانى كان على رأس اتجاه فى الحزب الوطنى يدعو إلى أن يناقش الحزب الوطنى الوفد ولا يسلم له بمبدأ تمثيله الأمة، وكان عبدالرحمن وأمين الرافعى يعارضاه فى هذا المسعى. وقد ندد أمين الرافعى بموقف الصوفانى من الوفد فى مقال نشره فى صحيفة الأهالى فى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ . وما لبث الصوفانى أن عدل عن فكرته[٣].

وقد تطورت أحداث الثورة فى السنين القليلة التالية. . فانسلخ عن الوفد

---

(١) صحيفة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٦٣ .

(٢) صحيفة الأخبار ٤ سبتمبر ١٩٦٣ .

(٣) د. عبدالعظيم رمضان. المرجع السابق. ص ١٦٥-١٦٦ .

جماعة المعتدلين الذين عرفوا «بالعدليين» وما لبثوا أن كونوا حزب الأحرار الدستوريين، وصدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ثم صدر دستور ١٩٢٣ على ما هو معروف، ونفي سعد وجمع من أصحابه واعتقل كثيرون من الوفديين، ولكن سعد والوفد خاضوا معركة الانتخابات وعاد من هذه المعركة بما يزيد عن ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب. وشكل سعد زغلول أول وزارة دستورية فى يناير ١٩٢٤.
وخاض عبدالرحمن الرافعى المعركة الانتخابية فى دائرة المنصورة وانتصر على المرشح الوفدى بصوت واحد. وكانت لجنة الطلبة العامة بالدقهلية تزكى مرشحى الوفد فى جميع الدوائر ولكنها استثنت دائرة الرافعى فآثروه على مرشح الوفد. ولم يكن له فى الدائرة عصبية عائلية أو عزوة اقتصادية. كان مجرد عامل يعمل بالمنصورة ولكنه دخل الانتخابات بسمعته السياسية وسابق كفاحه الوطنى ونصاعة سلوكه الشخصى وفاز. واحتل مقعده فى صفوف المعارضة لحكومة سعد فى أول مجلس نيابى يقوم فى ظل دستور ١٩٢٣.

بين الوفد والحزب الوطنى

كان الحزب الوطنى يقف من الوفد موقف المعارضة الوطنية الهادفة إلى المزيد من التشدد إزاء الاحتلال. والحاصل أن الوفد، فور قيامه استطاع أن يمسك بزمام مصيره ومصير شعبه وأن يحظى بتأييد شعبى كاسح. واستفاد فى ذلك من تجربة الحزب الوطنى السابق. ومن جهة أخرى اتبع أساليب من النضال مكنته من أن يصبح مؤسسة سياسية جامعة لأوسع فئات المصريين وطبقاتهم وتياراتهم، كما توافر له عنصر من الزعامة المصرية المستنيرة القادرة المدربة واسعة الأفق واسعة الحيلة، تمثلت فى سعد زغلول. أما الحزب الوطنى فقد خرج من الحرب ضعيفا أسقمته إجراءات القمع وفرقته الخلافات الداخلية مفتقدا الزعامة القادرة بعد هجرة محمد فريد، وانطوى فى أحسن أحواله على جماعة من الشباب المتحمس المثالى ضعيف الصلة بحركة الجماهير. واضطربت به مسالك السياسة ومناوراته. فاتصل بالوفد طورا، واتصل بالأمير عمر طوسون طورا آخر فى محاولة هذا الأمير منافسة الوفد على تمثيله الأمة، واختلف رجاله بين هذين الاتجاهين وعانى من أزمة من يستمسك بماضى جهاده وسابقة نضاله وأصالته السياسية ولكن يفتقد القدرة على

تفهم حقائق الأوضاع الجديدة ووجد نفسه بين أمرين، إما أن ينحاز إلى الوفد فيستوعب فى كتلته العريضة، وإما أن يقف ضده فيستوعب فى كتلة المنافسين للوفد مثل الأمير عمر طوسون وغالبهم مبغوض من الجماهير واستطاع الوفد أن يستخلص قسما من خيرة رجاله فأضعفه هذا بالضرورة.

وقد اعترض الحزب الوطنى على صيغة التوكيل الذى وزعه الوفد ليكسب به صفة تمثيل الأمة فى دعوته، وذلك لما تضمنته من عبارة تحمل معنى الإشادة بالعدالة البريطانية، ولخلو هذه الصيغة من الإشارة إلى السودان ووحدة وادى النيل، واستطاع بهذه المعارضة أن يعدل الصيغة فحذفت العبارة الأولى، ولكن التوكيل جاء خاليا من موضوع السودان[1]. ثم تبلور موقفه فى مبدأ أساسى واحد يتميز به ويستمسك به حتى النهاية، وهو مبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» كان الوفد لا يستبعد المفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال التام، ويعتبرها إحدى وسائل «الكفاح السلمى المشروع» حسبما ورد بصيغة التوكيل وببرنامج الوفد. ولكن الحزب الوطنى أنكر أسلوب المفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال، وهذا من شأنه أن يميزه عن الوفد، ولكنه رغم هذا الإنكار لم يستطع أن يميز نفسه من جهة تحديد أساليب الكفاح. فكان الوفد متسقا مع نفسه اتساقا واضحا من جهة الهدف الذى قرره والأساليب التى رسمها لتحقيقه، فإذا كان للاحتلال وجوده المادى بمصر، وله ركائزه العسكرية والسياسية، وله حلفاؤه فى مؤسسات السلطة المصرية كالملك وفى القوى الاجتماعية ككبار ملاك الأرض والفئة العليا من كبار موظفى الدولة وكبار أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية من أجانب ومصريين، إذا كان ذلك صحيحا فللوفد أن يتخذ موقف التشدد الكامل ورفض أية مساومة مع الإنجليز، وفى هذه الحالة لا يكون موقفه عمليا مأمول النجاح إلا إذا نظمت الحركة الوطنية نفسها كحركة للكفاح المسلح وكانت قادرة على ذلك شعبيا وتنظيميا.

فإذا وجد أنه غير قادر على اتباع هذا الأسلوب لتحقيق أهدافه النهائية بسبب الأوضاع الاجتماعية أو الظروف الدولية أو مستوى التطور التاريخى للحركة الشعبية أو لهذه الأسباب مجتمعة، كان المحتم عليهم كتنظيم سياسى عملى أن

---

(١) ثورة ١٩١٩. المرجع السابق. ص ١٠٢.

يقرن استبعاده لهذا الأسلوب بقبول مبدأ المساومة، وأن يقبل بالمفاوضة كوسيلة لتحقيق مطالبه فى حدود الإمكانات العملية المتاحة فى إطار الظروف السياسية الدولية والموقف الداخلى. لكل هدف الأسلوب المناسب الذى يتحقق به، وينبغى أن يقوم التلاؤم بين الأمرين. وقد رسم الوفد لنفسه بحس سياسى عملى موقفا منسجما يلائم بين قدرته وأهدافه. فعبر عن هدفه بالاستقلال التام، وعن وسيلته بالكفاح السلمى المشروع، ولم يرفض بذلك مبدأ المفاوضة واحتمال المساومة.

أما الحزب الوطنى، فقد طرح شعاره المتشدد الذى يميزه عن الوفد، ولكنه لم يستطع أن يميز نفسه من جهة أسلوب النضال السياسى، ولا أن يختار أسلوبا يمكنه عمليا أو يمكن للشعب به أن يحقق هذا الشعار، ورد فى بيان الحزب بمناسبة مجىء لجنة ملنر أنه يتمسك بشعاره المذكور، ثم ذكر «يرى الحزب الوطنى أن تثابر الأمة على المطالبة باستقلالها، وأن تصر على المطالبة به، وأن تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة، وأن لا يزيدها ما تصادفه من العقابات إلا ثباتا على المبدأ الجليل.. يجب أن ترفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب، ويجب أن لا تقبل مساومة فى الاستقلال[1] ..» ثم رد الحزب على بلاغ أذاعه اللورد ملنر وقال الرد إن الحزب يتمسك باعتراف بريطانيا بالاستقلال رسميا «وأيدته بجلاء الجنود الإنجليز عن وادى النيل وسميت إعلان الحماية..» ثم أصدر بيانا يرفض فيه مشروع ملنر الذى قدمه لسعد زغلول ويقول فى النهاية «الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة»[2].

ومؤدى هذا أن الحزب الوطنى لم يكن يكتفى بالاستقلال التام، أى باعتراف بريطانيا به، ولكنه يطالب بأن يكون الاعتراف مصحوبا بالجلاء العسكرى عن مصر، ولا يكفى مصر إنما يجب أن يتم الجلاء عن مصر والسودان وأن تعترف بريطانيا بوحدة وادى النيل. ثم بعد أن يتم ذلك كله تجرى «المفاوضات» بين البلدين لتحديد العلاقات المستقبلة بينهما. ومن الواضح أن المفاوضة هنا تستحيل إلى تصور صورى، إذ لا تكون لها قيمة عملية بعد أن يتم كل ذلك. وقد كان من

---

(١) ثورة ١٩١٩. الجزء الثانى.. ص ١٠٠.
(٢) ثورة ١٩١٩ المرجع السابق: ص ١٢٥، ١٧٠.

المألوف أن يسخر معارضو الحزب الوطنى منه من هذه الزاوية ويصمموه بالسذاجة السياسية إذ يضع شعارا غير عملى وهو الجلاء بغير شرط ثم يوافق على المفاوضة حيث لا لزوم لها وإذ يحاول «تضليل» الإنجليز بوعد صورى بالمفاوضة بعد جلائهم.

على أن النقطة الجوهرية فى هذا الموقف ليست إصرار الحزب على رفض المفاوضة، فهذا تشدد لا يرفضه وطنى إن أمكن تحقيقه. ولكن المشكلة كانت فى أن هذا التشدد يتطلب رفضا لأسلوب الكفاح السلمى المشروع ودعوة للكفاح غير السلمى «ولا المشروع» وهو الكفاح المسلح، وفى هذه الناحية لم يميز الحزب نفسه عن الوفد فى أسلوب الكفاح، وهذا أساس وصمه بالسذاجة لدى الغالبية من أقسام الحركة الوطنية، ودل شعار الحزب على نوع من التضارب وفقدان الاتجاه، وأحال هذا موقفه إلى موقف من الرفض المطلق للمنطلق العملى تمسكا بمثاليات مجردة.

والحاصل أن الوفد وإن تبنى طريق الكفاح السلمى المشروع، فلم يقتصر عليه، بل استطاع أن يستوعب أسلوب العنف بالقدر الذى كان قائما وقتها، وعلى النحو الذى عرفته مصر خلال السنوات العشر السابقة، وهو تكوين الجمعيات السرية أو تشجيعها للاغتيال السياسى، وكان هذا بعض مهام التنظيم السرى للوفد الذى أشرف عليه عبدالرحمن فهمى وتزعمه أحمد ماهر والنقراشى. وإذا كان الحزب الوطنى قد شارك فى هذا النشاط كما سبقت الإشارة، وكان هو من بدأ تجربة هذا الأسلوب منذ مقتل بطرس غالى، فإن الحزب الوطنى اكتفى فى هذا النشاط بدور المشارك للوفد ولم يُعرَف أنه حاول الاستقلال بنشاطه فيه، ولا عُرف أنه حاول تطوير هذا الأسلوب إلى أسلوب من استخدام العنف الشامل ضد الاَحتلال بغير اكتفاء بعمليات الاغتيال السياسى، ومن ثم كان نشاط الحزب الوطنى فى هذا الشأن محصورا فى نطاق النشاط الوفدى مستوعبا فيه، غير قادر على تخطيه. وقد سبقت الإشارة إلى أن الرافعى والصوفانى قاطعا مجلس الاغتيالات سنة ١٩٢٠، ولم يعرف لهما ولا لغيرهما من رجال الحزب نشاط مماثل بعد ذلك ولا وجه الحزب دعوته إلى اتباع طريق العنف ولا ميز نفسه عن الوفد فى هذا الشأن.

والحاصل أيضًا، أن النشاط العنيف الذى مورس فى ثورة ١٩١٩، لم يكن بالحجم

الذى يمكن به اعتبار الكفاح المسلح طريقا وحيدا ولا طريقا أساسيا لهذه الثورة. كان نشاطا صغير الحجم نسبيا، وكان يمثل أسلوبا مساعدا لأساليب الكفاح السلمية الأساسية، وذلك رغم أهميته غير المنكورة فى التأثير على سير الأحداث. والاغتيالات السياسية وإن اعتبرت من أساليب العنف فهى بذاتها محدودة الأثر والنطاق والفاعلية، وهى لا تصلح بطبيعتها إلا أن تكون عاملا مساعدا للأساليب السلمية، لأنها بذاتها ووحدها غير قادرة على تغيير الهيكل السياسى والاجتماعى. والاغتيالات السياسية لا تستلزم من الناحية التنظيمية إلا أشكالا مبسطة وبدائية من أشكال التنظيم.

والفارق واضح من هذه الناحية بين جماعات الاغتيال وبين جيوش حرب العصابات أو جيوش التحرير النظامية. ومن ثم فهى غير قادرة على إنشاء مؤسسة سياسية ثورية بديلة للمؤسسات المعادية، وغير قادرة على تطوير الصراع السياسى إلى صراع مسلح. لذلك لا يعرف إن كان لجهاز الاغتيالات فى الوفد أثر ضاغط وحاسم فى سياسة الحزب العلنى، وبقيت اليد العليا فى تقرير السياسة للحزب العلنى، وصفى هذا الجهاز «سلميا» بغير مقاومة تذكر عندما وجد الحزب أنه استوفى غرضه السياسى منه، وأنه صار عبئًا على سياسته بعد أن تحدد طريق كفاحه البرلمانى. وقد يكون ذلك أثار بعض سخط أعضاء الجهاز، وقد يكون دفع بالبعض إلى توريط حكومة الوفد سنة ١٩٢٤ بحادث مقتل السردار كما ذكر مصطفى أمين فى تحقيقاته المنشورة فى صحيفة الأخبار فى سبتمبر ١٩٦٣. ولكن كان هذا أشبه بردود الفعل الفردية، إذ وجدت عناصر التنظيم السرى نفسها فى جهاز غير قادر على تشكيل سياسة الوفد كله أو النفوذ إلى مواطن اتخاذ القرارات فى الحزب، وكان الغذاء السياسى الأساسى للحزب يأتيه من نشاطه الجماهيرى «المشروع» وكان وصوله إلى الحكم بفضل الطريق «المشروع» أيضًا وهو الانتخابات، وكانت الجماهير حول الوفد من خلال منابره العلنية فى الأساس، وكان سعد زغلول يدرك حجم هذا النشاط العنيف ويعى إمكاناته السياسية المحددة. والمعروف أن جمعيات الاغتيال السياسى لا تحتاج إلى روابط عضوية مستمرة بالجماهير على خلاف أشكال الكفاح المسلح الأكثر تطورا. لذلك تكون ضيقة محدودة العلاقات الجماهيرية فلا تستطيع تحريك الجماهير.

فلا يعرف أن الحزب الوطنى فى تشدد أهدافه المعلنة، ميز نفسه بأسلوب للعنف

أكثر تطورا من أسلوب الوفد ولا رسم العنف طريقا أكثر شمولا ، ولا ميز نفسه فى هذا النطاق بنشاط مستقل ، ولا دعا علنا إلى غير الوسائل السلمية . وكان هذا هو التناقض الأساسى الذى وقعت فيه سياسة الحزب . إذ دعت إلى أهداف واتبعت أساليب لا توصل إلى تحقيقها . وبقى الحزب مصرا على هذا الموقف .

بين الرافعى وسعد زغلول

وفى هذا السياق يمكن النظر إلى المواجهة التى تمت بين الحزب الوطنى والوفد عندما تولى الوفد الحكم . وجرت هذه المواجهة بين سعد زغلول رئيس الوزراء وبين الرافعى والصوفانى فى مجلس نواب ١٩٢٤ ، وأيًا كان وجه التقييم السياسى والتاريخى لهذا الموقف ، فقد اتصف نائبا الحزب الوطنى فيه بقدر من الإصرار ومن الشجاعة الأدبية كبير . قال الرافعى «قد حرصت مع إخوانى على أن نسير على مبادئ الحزب الوطنى داخل مجلس النواب . فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل . » وقال إنهم أرسلوا مبادئ المعارضة البرلمانية و«أن المثالية هى التى جعلتنى اختار المعارضة فى البرلمان الأول . . فقد شعرت أن واجبى كنائب أن أتخذ من الحياة النيابية أداة للكفاح الوطنى . . »[١] .

كان أول هذه المواقف بعد افتتاح البرلمان بأسبوعين فى ٢٩ مارس عند مناقشة المجلس خطاب العرش الذى يمثل برنامج الحكومة . ولسعد صاحب البرنامج ورئيس الوزراء وزعيم الأمة أغلبية ٩٠ فى المائة من النواب وتأييد شعبى يشارف حدود الإجماع من الرأى العام السياسى والوفد قد صار عقيدة وطنية يصعب تحديها . وعلمت أحداث الأعوام السابقة الجماهير ورجال الوفد أن المؤامرات تحاك له من القوى المعادية للثورة . وأكسبهم هذا طاقة حاشدة من الحذر والتوجس تجاه الدوافع الحقيقية لأى هجوم أو نقد يوجه للوفد أو زعيمه ، ظنا أنه هجوم لن يفيد إلا الاحتلال أو الملك حتى لو اتخذ مظهر التشدد فى المطالب الوطنية ، حذر أن يكون التشدد حقا يراد به باطل . والجميع مشفق على الوفد فى الحكم ويتمنى لهذه التجربة النجاح ويحاول أن يجنبه نطاق الأزمات .

---

(١) مذكراتى . المرجع السابق : ص ٤٨ .

في هذا الجو وقف الرافعى يتكلم، سبقه عبداللطيف الصوفانى فقوطع أكثر من مرة، فنصح أحد الأعضاء الرافعى أن يرجع عن عزمه فى الكلام خشية ما قد يقابل به من رد فعل عنيف. ولكنه قام وتحدث مبتدئًا بإعلان الثقة فى زعيم الأمة فى الوزارة وليدة إرادة الشعب، وقال إن هذه الثقة لا تتناقض مع معارضة الوزارة فى بعض مواقفها ولا مع معارضة الأسلوب المتهاون الذى استعمل فى خطاب العرش عند ذكر المسألة الوطنية، وسكوت الخطاب عن إبداء الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وفى ١٠ مايو تحدث مشيرا إلى ما صرح به رئيس وزراء بريطانيا من أن المفاوضات ستجرى بين الحكومتين على أساس السياسة التى أقرها البرلمان الإنجليزى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ والتى تستند إلى تصريح ٢٨ فبراير. وانتهى إلى القول إن ثقته فى حكومة الوفد لا تتنافى مع رفضه المفاوضة على هذا الأساس.

وفى ١٣ أبريل وجه سؤالا إلى وزير الأشغال مرقص حنا عن مشروعات الرى التى تنفذها بريطانيا فى السودان والتى من شأنها الإضرار بمصالح مصر. فرد عليه الوزير فى ٢٤ مايو وجرت المناقشة بين الاثنين، أعلن فيها الرافعى أن المشروعات ضارة بمصر وأن على الحكومة أن تتدخل لوقفها. هنا تدخل سعد وسأل كيف تتدخل الحكومة، أبجواب أم باحتجاج؟ وإذا كانت الحكومة توافق على كونها مشروعات ضارة، فكيف توقفها؟ ثم دفع سعد الحوار إلى نقطة أساسية بقوله «ما هى الطريقة التى نحوز بها السودان دون الإنجليز، أما سياسة وخز الإبر فلا أعرفها ونحن قوم عمليون.. نحن لا نفرط فى حقوق الأمة ولا نتهاون فى أمر السودان، إنما قوة الوزارة مستمدة من قوة الأمة. فما هى الطريقة التى نحوز بها السودان دون منازع.. (وقال الرافعى).. قل لنا الطريقة العملية أو تفضل نوليك الوظيفة التى تعجبك لنرى ماذا تعمل..» ويشير الرافعى إلى أن سعدا سأله متحديا «هل عندكم تجريدة» أى قوة مسلحة (وهى عبارة لم ترد بمضابط جلسة المجلس). فرد الرافعى قائلاً: إن موظفى الأشغال فى السودان تابعون لوزارة الأشغال المصرية، فللوزارة أن تعلن وقف هذه المشروعات، فقال سعد «نحن نعرف أن مشروعات السودان مضرة ولكن قل لنا الطريقة العملية لمنعها، وإذا كنت لا تريد أن تقولها جهرا فتعالى قلها لى سرا، نحن وزارة الشعب نريد أن نعرف الطريقة.. ونحن ليس فى إمكاننا أن نمنع ما هو حاصل..».

كرر الرافعى قوله عن تبعية عمال الأشغال هناك لمصر وقدرة مصر على منع المشروعات وقال لسعد «أنا لا أريد وظيفة وإنما أطلب من وزارة الأشغال أن تتدخل وتعمل واجبها . . » فقال سعد إن الوزارة طلبت فعلا وقف المشروعات «فأوقفت الأعمال النافعة لمصر واستمرت الأعمال الضارة بها» (كان ذلك فى عهد الوزارة السابقة). وتوقف الحديث عند هذا المأزق. الرافعى يرى لمصر حقا فى وقف مشروعات ضارة بها، وسعد يوافقه على ضرر المشروعات وحق مصر، ولكنه يرى حقها حقا تعوزه القوة والقدرة العملية على التنفيذ. وسعد يدرك تماما حدود الكفاح السلمى المشروع، ويعرف أنه وسيلة كفاح قاصرة عن تحقيق كل ما تطمح إليه الحركة الوطنية، ويعلم أن ليس للحق قدرة سحرية تمكنه من التحقق تلقائيًا لمجرد كونه حقا، إنما القوة هى ما به يتحول الحق إلى واقع. ويناقش الرافعى من هذه الزاوية بالتحديد.

وفى ٢٤ يونية، نظر قانون تعويضات الموظفين الأجانب. إذ كان تقرر فى يولية ١٩٢٣ قبل نفاذ الدستور منح تعويضات للموظفين الأجانب الذين تركوا خدمة الحكومة المصرية، وصيغ هذا القرار فى شكل خطابات متبادلة بين حكومتى مصر وبريطانيا ليأخذ شكل الاتفاق الدولى الذى يصعب التحلل منه مستقبلا. فلما تولى الوفد الحكم عمل على تنفيذ الاتفاق وأدرج له بمشروع ميزانية ٢٤ ـ ١٩٢٥ مبلغ ١,٣ مليون جنيه. فوقف الرافعى مع المعارضين لهذا الاتفاق ولإدراج الاعتماد عنه بالميزانية وأنكر قيام القانون وطالب بتقرير بطلانه، وساق الحجج القانونية التى تثبت بطلانه، باعتبار أنه صدر فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية ولم يعرض على البرلمان طبقا للمادة ١٦٩ من دستور ١٩٢٣ . وأنكر قول من قال إنه معاهدة. لا يجوز نقضها. واتخذ الحوار بينه وبين بعض رجال الوفد طابعا قانونيا فنيا حول صحة أو بطلان القانون، حتى قال ويصا واصف إنه سليم قانونا ضار سياسيا. وكاد الأمر يتوقف عند هذه الحدود، لولا أن قام سعد ليرفع الموضوع إلى مستواه السياسى، وليصل به فى هذا الوضع إلى قمة نقطة الخلاف فى النظرة بين سياسة الوفد وسياسة الحزب الوطنى.

قال سعد إنه ينتقد هذا القانون ويستنكره مع الناقدين المستنكرين ويعتبره «ضربة على الخزانة ونكبة على أموال الدولة وأنه سابق لأوانه، بل أقول أيضًا إنه مخالف

للدستور. . » وذكر أنه كتب بذلك إلى الحكومة الإنجليزية بوصفه رئيسًا للحكومة، وأنه يوافق الرافعى على أنه ما كان يجب أن يعقد الاتفاق به، ثم استدرك سعد مصرحا «فرق بين أن يستنكر الإنسان شيئًا ويعتبره باطلا وبين أن يتوقف عن تنفيذه. . مكره أخاك لا بطل. . » وأنه لا يمكن إنهاء ما بين مصر وبريطانيا بمجرد القول بالبطلان. ثم وضع الأمر موضعه فى المساومات السياسية متسائلا عما إذا كان من الخير دفع هذا التعويض وهو فادح، أما إعادة الموظفين الأجانب إلى عملهم بالحكومة المصرية. «لقد اشترينا بهذا المبلغ سعادتنا الداخلية» وقال نحن لسنا قضاة أو محامين فقط ولكننا سياسيون.

ومن أهم ما أشار إليه سعد فى جداله مع الرافعى حول مشروعات رى السودان، أنه إن كان لدى الرافعى اقتراح يفيد فى استخلاص حقوق مصر ولا يستصوب الجهر به، فعليه أن يسره إلى سعد ولعله كان فى هذه الدعوة إشارة إلى الجانب السرى من كفاح ثورة ١٩١٩، وكان ذلك جانبا يستحيل وقتها التصريح به، إذ كان يخرج عن نطاق المشروعية القائمة وعن نطاق ما تعلنه الحركة الوطنية من التزام بالكفاح «المشروع» وحده. ولا شك أن سعدًا أو الرافعى كان كل منهما يعلم ما كان من أمر صاحبه فى هذا النشاط. ويظهر أن سعدا بحديثه مع الرافعى كان يقصد القول إنه إن كان الرافعى يريد الإشارة إلى أفضلية استعمال العنف، فهو يدعوه للمناقشة فى شأنه. والواضح من واقع سياسة سعد بعد ذلك أنه كان يرى أن هذا الأسلوب الذى اتبع خلال سنى الثورة الأولى تقصر إمكاناته عن تحقيق ما يطلب به الرافعى.

وإن موقف الرافعى والحزب الوطنى عامة يمكن أن يبدو متسقا مع ذاته، لو روعى فيما يطلب أنه يدعو إلى استخلاص المطالب الوطنية بالعنف. وللرافعى وحزبه سابق نشاط فى هذا الكفاح يؤيد الظن بأن هذا الأسلوب كان يدور بخلده وخلد زملاء حزبه. ولكن هذا الموقف لا يبدو مستندا إلى منهج عملى واضح لو صح ما كان يدعو إليه الحزب فى بياناته من التزام «الوسائل المشروعة» بل يظهر أنه إغراق فى المثالية. وقد يكون من الطبيعى أن يقف الرافعى فى مجلس النواب عند حدود عدم التصريح بما يميل إليه من استعمال العنف والاستمرار فيه، استجابة لما لا يخفى من اعتبارات الأمن السياسى والحزبى والفردى، وقد يكون الرافعى فى

تشدده بالمجلس يقصد أن يستحث سعدا «من تحت المائدة» على إبقاء العمل بالأسلوب العنيف بعد أن وصل الوفد إلى الحكم بالأسلوب البرلماني السلمى، ويقصد القول إن نجاح الوفد فى الوصول إلى الحكم بالطريق السلمى لا ينبغى أن يجعله يتغافل عن أهمية استمرار جانب العنف من نشاطه. على أن ما يضعف هذه الفروض، أنه لم يلحظ للرافعى ولا للحزب الوطنى، ولا أفصحت الوثائق التاريخية المتاحة، عن استمرار الحزب الوطنى فى هذا الطريق بعد ١٩٢٤ ولا أن محاولة بذلت للاستمرار فى هذا النوع من النشاط. وقد سبقت الإشارة إلى أن العنف فى حدود الاغتيالات السياسية ذو فاعلية محدودة الأثر. وهنا تظهر المثالية واضحة فيما يدعو إليه الحزب الوطنى وما روج إليه من معارضة للطريق الوفدى.

وقد نظر الوفديون إلى مواقف الرافعى - رغم ما يتمتع به من احترام وتقدير بينهم - كمواقف يقصد بها أن تنتهى إلى إحراج حكومة سعد وإضعافها فى نظر الشعب، ويظهر أنهم انطووا على الغيظ منه رغم سعة الصدر التى لاحظها الرافعى نفسه فى ردود فعل النواب الوفديين تجاهه. وكان هو يرد على تهمة الإحراج بقوله إن الحياة النيابية ميدان لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ويتعين أن يتخذ البرلمان - أكثر من الحكومة - موقف التشدد ضد المحتل. وكان الحرج يستبد بسعد زغلول أحيانا فيقول والأزمات تحيط به من كل جانب والدسائس تتكاثر عليه «لا تقف موقف المعجز فقوتى من قوتك وقل لى ما يمكن تنفيذه». وكان يقول لمعارضيه الوطنيين «لا تكشفوا عن ضعف الأمة[1]».

الرافعى خارج البرلمان

تعاقبت الأحداث حتى اغتيل السردار واستقالت وزارة الوفد وحل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة نجح فيها الرافعى فى دائرته نفسها على المرشح الوفدى، ولكن المجلس حل فى أول أيام انعقاده، ومن وقتها بقى الرافعى بعيدا عن البرلمان ثلاثة عشر عاما. ويرد الرافعى هذا الابتعاد إلى وقوف الوفد ضده، إذ قسمت الدوائر فى عهد الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٦

(١) ثورة ١٩ والسلطة السياسية. طارق البشرى. مجلة الكاتب: أكتوبر ١٩٦٧.

ورفض الوفد أن يترك دائرة المنصورة بسبب سابقة معارضته لحكومة سعد، كما نافس الوفد الصوفاني سنة ١٩٢٥ وأحمد لطفي (من أقطاب الحزب الوطني) سنة ١٩٢٦ وأسقطهما، مما ترك إحساسا بالمرارة الشديدة لدى الحزب الوطني. ويذكر الرافعي أن صدمة سقوط الرجلين عجلت بوفاتهما، وأن موقف الوفد انطوى على كثير من العنت وكشف عن قصور كبير لديه في تقبل المعارضة[١].

ويمكن تصور وجهة نظر الوفد في حرصه كحزب برلماني على الظفر بأكبر قدر من مقاعد مجلس النواب، ولا تثريب على حزب في ذلك ما دام يحتكم إلى الجماهير احتكامًا حرًا غير مزيف. والواقع أن الحزب الوطني ساهم في تعميق الخلاف بينه وبين الوفد، إذ اضطر في معارضته للوفد ذي الكيان السياسي الكبير إلى الوقوف حليفا للقوى والتيارات المعادية له، وكانت كلها - سيما في العشرينيات - تنحصر في اتجاه السراي والأحرار الدستوريين. وذلك رغم الاختلاف السياسي البين بين مبادئ الحزب الوطني وبين هؤلاء.

والظاهر أن الحزب لم يستطع أن يحدد الوضع السياسي وقواه تحديدا يمكنه من اتباع سياسة عملية تتمشى مع أهدافه البعيدة. وقد سبقت الإشارة إلى سبق وقوفه ضد الوفد حليفا لعمر طوسون في بداية الثورة. ثم بعد ذلك ساهم مع الأحرار الدستوريين في حملة الهجوم على الوفد فور استقالة وزارة سعد، وذلك قبل أن ينشق الأحرار على وزارة زيور الذي خلف سعدا وحكم باسم الملك، وكان هذا الهجوم مما ساهم في دعم حكومة زيور في بدايتها. ثم ما لبث الحزب أن هاجم الحكم في ١٩٣٠ وقام بانقلابه الدستوري الذي ألغى به دستور ١٩٢٣ ووضع دستور ١٩٣٠ الذي انتكس بما حققه الدستور الأول من مكاسب للشعب، عندما تم ذلك قاطع الوفد والأحرار انتخابات صدقي، ولكن كان غريبا أن يقرر الحزب الوطني دخول انتخابات قاطعتها الأمة[٢].

كان تفكير الحزب الوطني في هذا الشأن - حسبما يتضح من كتابات الرافعي عن ثورة ١٩١٩ وعن أعقاب الثورة وكتابات غيره من رجال الحزب - يصدر عن أن

---

(١) مذكراتي. المرجع السابق ص ٥٧ - ٦٠.

(٢) د. عبدالعظيم رمضان. المرجع السابق ص ٧٤٦.

الوفد لا يعدو أن يكون امتدادا لحزب الأمة القديم، وأن الخلاف الذى نشأ داخل الوفد وأدى إلى انسلاخ من كونوا الأحرار الدستوريين، ليس خلافا سياسيا ولا خلافا أساسيًا وإنما مصدره أطماع سعد زغلول فى التفرد بالزعامة، وأن محمد فريد كتب في مذكراته بمنفاه أن الوفد بتشكيله الأول لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز «لا يبقى يطالب فعلا وبإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام إلا حزبنا الحزب الوطنى. . »[1] وأن الوفد والأحرار كلاهما يقبل مبدأ المفاوضة. ومن الطبيعى إن صدر التفكير من هذا الأساس أن ينظر إلى ما يتمتع به الوفد من شعبية على أنه شعبية أساسها التضليل والغوغائية، وأن ينظر إليه باعتباره أخطر على المطالب الوطنية من زملائه الأحرار.

وعلى أى حال، فقد كان لابتعاد الرافعى عن المنبر البرلمانى أثر جد سيئ فى نفسه، وإذا كان هو والحزب الوطنى قد نفضوا أيديهم من العنف كأسلوب لتحقيق المطالب الوطنية، وإذا لم يكن للحزب الوطنى علاقات واسعة وثيقة بالجماهير، ولا نشاط يعتد به فى المؤسسات الجماهيرية السياسية والاقتصادية كالتعاونيات والنقابات (على ما كان يهدف قبل الحرب) فلم يعد أمامه من أساليب الكفاح الوطنى إلا النشاط البرلمانى والصحفى. وجاءت سياسة الوفد هادفة إلى إقصاء معارضيها من البرلمان. ووجد الرافعى السياسى أن إبعاده عن البرلمان قد أغلق من دونه أهم ميادين الكفاح. فانحصر جهده الأساسى فى الكتابة أحيانًا بالصحف تعليقا على الأحداث الجارية وتذكيرا للرأى العام بما ينبغى أن تكون عليه المطالب الوطنية من نقاء وتشدد.

وفى هذه الفترة، سعى بعض كبار رجال الحزب الوطنى، إلى البحث عن ميدان للنشاط الشعبى. والمعروف أنه كان قسم من رجال الحزب قبل الحرب الأولى يميل إلى الفكرة الإسلامية وتجميع الشعوب المسلمة ضد الاحتلال وبقيت أساسا من أسس تفكيرهم السياسى. وبهذا ساهموا فى ١٩٢٧ فى تكوين جمعيات الشبان المسلمين لتكون مجالا لنشاط الشباب الإسلامى فى مصر والبلاد العربية، وأنشئت لها فروع فى المشرق العربى خلال الأعوام القليلة التالية. وكان من أهم مؤسسى

---

(١) ثورة ١٩١٩. المرجع السابق ص ٦٣. وفى نفس المعنى: عصر ورجال فتحى رضوان ص ٤٥١.

هذه الجمعيات الدكتور عبدالحميد سعيد والشيخ عبدالعزيز جاويش من رجال الحزب الوطنى.

على أنه لا يكاد يلحظ للرافعى نشاط واضح فى هذا الخصوص، وتلفت الرجل يختار مجالا يمارس فيه حيويته السياسية والثقافية، وكان منذ صباه يميل للنشاط الثقافى والكتابة وتأليف الكتب، فقد كتب أول مقالاته وهو فى التاسعة عشرة وكان يجنح لكتابة المقالات المسلسلة فى موضوع واحد[1]. وأصدر كتبه فى ١٩١٢ باسم «حقوق الشعب» شرحا للمبادئ الديمقراطية وتعميقا للدعوة لها، وكان ذلك فى وقت اشتداد المطالبة الجماهيرية بالدستور وقيام المظاهرات تطالب به وبالحريات تحيط بركب الخديو هاتفة «اللائحة يا أفندينا».

ثم أصدر كتابه الثانى عن «نقابات التعاون الزراعية، نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوروبا» كأول كتاب يصدر عن مصرى فى هذا الموضوع، ودعاه لاختيار هذا الموضوع نشاط الحزب الوطنى فى تأليف التعاونيات كجزء من نشاطه للنمو بالحركة الشعبية ضد الاستغلال الرأسمالى الاستعمارى. وفى ١٩٢٢ أصدر كتابه الثالث باسم «الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ النهضات القومية فى فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والأناضول» نشر هذا الكتاب مسلسلا فى صحيفة «الأخبار سنة ١٩٢١، وقدم فيه صورة من الجمعيات الوطنية والهيئات النيابية التى لعبت دوراً تاريخيًا فى تنظيم جهاد الأمم ووضع الدستور وتنظيم الحياة السياسية فيها. ودعا فيه إلى استمرار سياسة المقاومة الوطنية التى تعتبر سياج الأمم المهضومة الحقوق، وإنها ما يتحقق به الاستقلال وما تحفظ به روح الاتحاد الوطنى[2]. ويظهر الهدف السياسى المباشر لإصدار هذا الكتاب واضحا لا يحتاج إلى تفصيل، كما يلاحظ أنه فى فترة صدوره كانت ظهرت نية السراى والأحرار الدستوريين، فى إعداد الدستور - عقب صدور تصريح بريطانى يعترف بالاستقلال الاسمى - بواسطة لجنة يعينها الملك (كانت هى لجنة الثلاثين المعروفة). وكان موقف الوفد والحزب الوطنى الدعوة لإعداد الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب

---

(١) مذكراتى. المرجع السابق: ص ١٦.

(٢) الجمعيات الوطنية. عبدالرحمن الرافعى.

لا معينة من الملك وصدر هذا الكتاب مؤيداً لهذه الدعوة من خلال ما أورده من تجارب تاريخية.

فلما ابتعد الرافعي عن النشاط النيابي منذ ١٩٢٦، لجأ إلى نزوعه الثقافي القديم في التأليف «أوجد الله لي مخرجا من هذه المحنة، فألهمني أن أشغل نفسي بعمل استغرق معظم تفكيري وجهودي، وصرفني وقتا طويلا عن الحياة البرلمانية، وهو تأريخ الحركة القومية» [١].

بدا تفكيره في هذا العمل، بمنزع سياسي واضح، شأنه في ذلك شأنه في جميع ما كتب، وبمنزع حزبي أيضًا. واختار أن يضع كتابا عن «مصطفى كامل» رائد الحركة الوطنية في مفتتح القرن العشرين وأول زعيم للحزب الوطني يعتمد في نشاطه السياسي دائمًا إلى ما يقتنع به في نفسه من أصالة وعراقة مصدرها نشاطه قبل الحرب وزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد له، وفي الكتابة عن أي من هذين ترويج للحزب الوطني كمبادئ وكمؤسسة. والرافعي نفسه يستشعر عاطفة قوية للوفاء لزعيميه الراحلين تدفعه إلى اختيارهما كموضوع للبحث. ولكن ما إن بدأ الرافعي فصوله الأولى، حتى فرض منطق البحث نفسه، على الباحث، وتكشفت أمامه مسألة تاريخية مهمة، هي تحديد بداية تاريخية للموضوع، وإذا بأحداث التاريخ يمسك بعضها بأهداب بعض وتتداعى أمامه في تسلسل وثيق الحلقات، فمضى في بحثه صعدا ليصل إلى نقطة تصلح بداية لظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث، حتى وضع يده على المقاومة الشعبية التي واجهت الحملة الفرنسية.. فأرجأ كتاب مصطفى كامل. وبدأ من نقطة البداية [٢]. وقد استغرق إعداد الجزء الأول منه ثلاث سنوات حتى صدر في يناير ١٩٢٩، ثم تلاه الجزء الثاني في ديسمبر. ثم أصدر «عصر محمد علي» في ديسمبر ١٩٣٠، وعصر إسماعيل في ديسمبر ١٩٣٢، ثم الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي «في فبراير ١٩٣٧، ثم وصل إلى «مصطفى كامل» في يناير ١٩٣٩ و«محمد فريد» في يولية ١٩٤١، ومصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال في «يونية ١٩٤٢. ثم أصدر

(١) مذكراتي. المرجع السابق: ٦٠.

(٢) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية. عبدالرحمن الرافعي. ص ١ ـ ٣.

«ثورة ١٩١٩»، فى جزأين فى أبريل ١٩٤٦، وتوالت الأجزاد الثلاثة «فى أعقاب الثورة» حتى أتمها فى أكتوبر ١٩٥١ . ثم أصدر جزأيه عن مقدمات ثورة ٢٣ يولية وعن هذه الثورة فتمت المجموعة فى ١٩٥٩ .

الرافعى فى الثلاثينيات

فى ديسمبر ١٩٣٢، صار الرافعى سكرتيرا للحزب الوطنى خلفا لمحمد زكى على الذى عين هو ومصطفى الشوربجى (من قادة الحزب) مستشارين بالقضاء فى عهد إسماعيل صدقى، وكان الرافعى قد رفض التعيين معهما لعمله الحر فى المحاماة. وصدر أول بيان للحزب موقع عليه منه فى ٥ يناير ١٩٣٣ يتضمن معارضة محاولات صدقى التفاوض مع الإنجليز، وطالبا إلغاء القوانين المقيدة للحرية، وداعيا لأحكام البناء التنظيمى للحزب بتكوين لجان فرعية له تدعو لمبادئه . كما نص البيان على «لفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطنى إلى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب فى خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب معارضة للحكم القائم. . » بما يشير إلى ضعف روح الانضباط بين أعضاء الحزب وضعف روح المعارضة فيه لحكم صدقى .

ومن المعروف أنه على مشارف ١٩٣٥ كانت حكومة صدقى قد سقطت، وظهر اتجاه تكوين الجبهة الوطنية وعقد المعاهدة مع بريطانيا مع احتمال عودة الوفد ودستور ١٩٢٣ . وقد ساهم الرافعى مع حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى فى تقريب وجهات النظر بين الوفد وغيره من الأحزاب لتحقيق الائتلاف وتكوين الجبهة[1] . ونشر الحزب بيانا موقعا عليه من رئيسه وسكرتيره عن سعيهما «لتوحيد الكلمة وضم الصفوف . » وذلك فى صحيفة الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥ . ثم تكونت الجبهة ممثلة للأحزاب كلها وللوفد فيها أغلبية الأعضاء ولكل حزب ممثل واحد عدا الحزب الوطنى الذى مثل برئيسه وسكرتيره اعترافا بسعيهما فى نجاح الائتلاف. وساهم الاثنان مع الجبهة فى سعيها لإعادة دستور ١٩٢٣، وكان الرافعى ضمن لجنة صياغة كتاب الجبهة للملك للمطالبة بعودة الدستور، ثم

---

(١) صحيفة الأهرام ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ : مذكراتى. المرجع السابق. ص ٨٧.

انسحب عن أعمال الجبهة فى سعيها لتحقيق هدفها الثانى وهو إبرام المعاهدة، اتباعا لمبدأ الحزب[١] . ولم يشترك الحزب الوطنى بطبيعة الحال فى وفد المفاوضة الذى أبرم معاهدة ١٩٣٦ .

وبعد أن أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ، عارضها الحزب الوطنى فى البرلمان وفى خارجه، وكان رجاله بمجلس النواب هم عبدالعزيز الصوفانى وفكرى أباظة ومحمد محمود جلال وعبدالحميد سعيد. أما الرافعى فلم يكن عضوا بأحد مجلسى البرلمان، إذ رفض الوفد فى الانتخابات الأخيرة أيضًا أن يترك له دائرة المنصورة، واعتبر الرافعى ذلك غبنا كبيرا «حرمت طيلة حياتى من معاونة الغير لى». وقد أوضح الرافعى رأيه فى المعاهدة بما نشره من مقالات فى الصحف، سيما مقال كبير بالأهرام فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٦ طبع فى كتيب وجرى توزيعه كأحد مطبوعات الحزب[٢] . ثم استمر بعد ذلك على موقف المعارضة من المعاهدة، لا يمل تكرار القول وإعادته ضدها.

وقد عاد الرافعى عضوا منتخبا بمجلس الشيوخ على عهد وزارة على ماهر فى أكتوبر ١٩٣٩ ، وبقى به حتى ١٩٥١ . ومنذ دخل المجلس كان دائم الإشارة فى كل ما يقول ـ سيما فى تعليقه على خطابات العرش التى تفتتح بها الحكومة كل دورة من دورات البرلمان ـ إلى فساد الأساس الذى بنيت عليه المعاهدة ما دام لم يصحبها الجلاء الكامل عن مصر ووحدة وادى النيل[٣] . ورفض تأييد وزارة حسن صبرى التى خلفت على ماهر فى ١٩٤٠ . وكان يقول إنه لا يتصور استقلالا بغير جلاء ولا احتلال بغير تبعية. وأن المعاهدة ليست إلا صكا بالحماية[٤] وعارض حكومة الوفد بعد توليها الحكم فى ١٩٤٢ لأن خطاب العرش الذى ألقاه مصطفى النحاس لم يشر إلى مبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل. وكان دائم الإشارة إلى وجود تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية التى كانت دائرة وقتها[٥] . وأعاد المعنى ذاته فى تعليقه

---

(١) فى أعقاب الثورة. الجزء الثانى. عبدالرحمن الرافعى ص ٢٠٣ . . . إلخ.
(٢) مذكراتى. . المرجع السابق. ص ٩٠ .
(٣) أربعة عشر عاما فى البرلمان. عبدالرحمن الرافعى ص ١١٥ .
(٤) المرجع السابق. ص ١٨١ .
(٥) المرجع السابق. ص ٢٥٠ .

على خطب العرش الوفدية فى السنين اللاحقة قائلا فى مرة منها «نحن نعتبر الجلاء مبدأ لا مطلبا فحسب، ونعتبره عقيدة لا وسيلة للمعارضة فحسب[١]. »

ومن المعروف أنه كان من تقاليد الحزب الوطنى، رفض الاشتراك فى الحكم مع أية وزارة لا يكون مبدأها لا مفاوضة إلا بعد الجلاء. وظل الحزب أمينا على هذا التقليد، حتى حدث أن قبل رئيس الحزب الاشتراك فى حكومة الأحرار برئاسة محمد محمود فى ١٩٣٧ بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب، وسكت الحزب على رئيسه على مضض. ثم اشترك الرئيس مرة أخرى فى وزارة حسن صبرى فى ١٩٤٠ رغم مبادرة لجنة الحزب فى هذه المرة بتقرير عدم الاشتراك فيها قبل تشكيلها، فخالف رئيس الحزب القرار ودخل الوزارة، وحدث انقسام بالحزب ووجدت لجنتان إداريتان ـ أى قيادتان للحزب وذلك حتى نوفمبر ١٩٤٦ إذ تصالح الفريقان على مبدأ عدم الاشتراك فى الوزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئ الحزب. وكان الرافعى من المعارضين لحافظ رمضان فى هذا الانقسام. ثم اشترك الرافعى فى وزارة حسين سرى الائتلافية فى ١٩٤٩ وزيرا للتموين، ووجد من رجال الحزب من عارضه فى قبول الاشتراك رغم سابقة رفضه الاشتراك فى حكومة سرى الأولى فى ١٩٤٠، وكان من هؤلاء محمد محمود جلال ومحمود العمرى. ورأى الرافعى فى معارضتهما تشددا لم يقتنع به. حتى استقالت الوزارة وشكل رئيسها وزارة مستقلة أجرت الانتخابات ثم عاد الوفد.

الرافعى والتعاون

كان للحزب الوطنى منذ عهد محمد فريد، دوره الهام فى إرساء أسس الحركة التعاونية فى مصر، وظهر أول داعية للتعاون فى ١٩٠٨ عمر لطفى وكيل مدرسة الحقوق ورئيس نادى المدارس العليا وأحد المقربين لمصطفى كامل. فلما توفى عمر فى ١٩١١ تزعم الحركة شقيقه أحمد لطفى عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطنى[٢].

---

(١) المرجع السابق. ص ٣٥٣.

(٢) جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦.

ومن هذا الوقت بدا اهتمام الرافعى بالحركة التعاونية. وقد لاحظ الرافعى أن الحزب الوطنى قبل ١٩١٩ كان أكثر اهتمامًا بالجانب الاقتصادى للحركة الوطنية من الوفد بعد ذلك. وفى ٢٥ ديسمبر ١٩١٣ أرسل محمد فريد إلى الرافعى خطابا يأسف فيه على ما لحق نشاط الحركة الوطنية من ضعف وينصحه قائلا «إذا كان الخوف من رجال السلطة حدا بالكثيرين إلى عدم إظهار إحساسهم الوطنى، فما يمنعهم من صرف همتهم إلى المشروعات الاقتصادية كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى. . فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى»[١]. وعمل الرافعى بالنصيحة وكتب فى صحيفة «الشعب» سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى فى ديسمبر وأكتوبر ١٩١٣، كما وضع مؤلفه عن التعاون الزراعى وأرسله إلى فريد الذى شجعه على ذلك وشجع أحمد لطفى على انصرافه إلى دعم هذه الحركة. وقال للرافعى إنه يأمل «أن كل النقابات (التعاونيات) التى تؤسس تنشأ حرة بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه وتضطر هى لتعديله»[٢]. وقد قسم كتابه بابين خص الأول بتجارب التعاون فى بلدان أوروبا، وخص الثانى بمصر فذكر أن نظام التسليف الزراعى يضع الفلاحين تحت نير الاستغلال من التجار والمرابين الأجانب، وتكلم عن دعوة عمر لطفى والجمعيات التى نشأت فى البداية وأساليب نشاطها. ثم وجه فى النهاية اهتمامه إلى مهاجمة مشروع تشريع التعاون الذى أعدته الحكومة والذى يفرض رقابة صارمة عليها فى تكوينها ونشاطها. وقارن بين هذه الرقابة وما تتمتع به شركات الاستغلال الرأسمالى التى تنشأ طبقًا لقانون التجارة من حرية كبيرة فى نشاطها[٣].

فلما قامت ثورة ١٩١٩، حاول إحياء نشاط الحزب الوطنى فى هذا الشأن بعد ما أصابه من ضعف خلال الحرب، وأسس مع بعض زملائه فى يولية ١٩١٩ «جمعية تعميم النقابات الزراعية» بمديرية الدقهلية لنشر التعاونيات فى المديرية، وأصدروا بيانا وقع عليه كثيرون منهم محمد حسين هيكل وإبراهيم الطاهرى وحسن هلال. وفى بداية ١٩٢٠ دعا لإنشاء جمعيات للتعاون الخيرى

---

(١) تاريخ التعاون فى مصر. طارق البشرى. مجلة الطليعة: سبتمبر ١٩٦٥.

(٢) مذكراتى. المرجع السابق ٢٤-٢٦-٣٩.

(٣) نقابات التعاون الزراعية. عبدالرحمن الرافعى.

مقاومة للغلاء، وكتب عن ذلك فى صحيفة الأخبار وتكلم عنها فى اجتماع دعا إليه محمد أمين يوسف بدار الأوبرا لهذا الغرض. وأسست جمعية من هذا النوع فى فبراير ١٩٢٠ ثم أنشئ عدد آخر فى بعض المدن. على أنه يظهر أن هذه الحركة لم تحظ بانتشار واسع. وقد لحقها ما لحق نشاط الحزب الوطنى من انغلاق بسبب فقدانه الروابط الجماهيرية الواسعة.

وحدث عشية إعلان دستور ١٩٢٣، أن أصدرت وزارة يحيى إبراهيم الموالية للملك وللإنجليز مجموعة من التشريعات المقيدة للحريات وللحركة الشعبية، كقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات وقانون الأحكام العرفية وقانون الانتخابات، وذلك كنوع من محاصرة الدستور ولجم النشاط الجماهيرى الذى يتوقع فى ظله. وكان من هذه القوانين القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ «شركات التعاون الزراعى»[1] فلما اجتمع مجلس نواب ١٩٢٤ اقترح الرافعى فى ٢٥ مارس تشكيل «لجنة التعاون والشئون الاجتماعية» ضمن لجان المجلس. وقال: إن التعاون ركن مهم فى الحياة الاقتصادية، وكان يسير ببطء خلال الاثنى عشر عاما الماضية بسبب عدم وجود تشريع ينظمه. وتكونت اللجنة فعلا وفيها الرافعى سكرتيرا، وفحصت قانون ١٩٢٣ وقررت إجراء عدد من التعديلات به تنظيما لتمويل الحكومة لها وتحديدا لجوانب الإشراف على الجمعيات التى تشكل طبقًا له لا الجمعيات التى يمكن تشكيلها طبقًا لأحكام القانون العام، وألح الرافعى على المجلس أن ينظر هذا القانون فى دورته الجارية، ولكن تقرر تأجيله لعدم استعداد الحكومة لمناقشته فنيا ثم أجل لدورة تالية، ثم حل المجلس كما هو معروف[2]. وفى عهد حكومة الائتلاف سنة ١٩٢٧ صدر قانون جديد للتعاون بمبادرة فتح الله بركات وزير الزراعة الوفدى ولم يتح للرافعى أن يساهم فيه لابتعاده عن البرلمان وقتها.

والملاحظ أن الرافعى بقى أمينًا للحركة التعاونية، كعهده طوال حياته بالنسبة لنشاط الحزب الوطنى على عهد زعيميه الأولين، وذلك طوال حياته السياسية

---

(١) تاريخ التعاون فى مصر. المرجع السابق، دستور ٢٣ بين القصر والوفد. طارق البشرى. مجلة الكاتب مايو ١٩٦٩.

(٢) أربعة عشر عاما... ص ٧٣-٩٣.

التالية . ولكن حدث هنا ما حدث لنشاطه ولنشاط الحزب كله ، وهو الاقتصار على النشاط البرلمانى وذلك للتأثير فى سياسة الحكومات المختلفة بما يدفعها إلى تشجيع التعاون ، وبغير مبادرة ذاتية أو شعبية فى تكوين التعاونيات . ومنذ ١٩٢٤ بدأ الرافعى يركز على أهمية الرقابة الحكومية الفنية على جمعيات التعاون وعلى أهمية مساعدة الحكومة لها تمويلا ورقابة على خلاف نزعة الانطلاق الشعبية التى كانت طابع الحزب فى هذا المجال قبل الحرب الأولى ، ولعل من أسباب ذلك نمو العنصر الوطنى فى حكم البلاد منذ ١٩١٩ ، ولكن من أسبابه أيضًا افتقاد القدرة على النشاط الشعبى الواسع والاقتصار على العمل من خلال البرلمان ومؤسسات الحكم . وقد اختير الرافعى عضوا باللجنة التى شكلتها وزارة على ماهر من المعنيين بالحركة التعاونية فى ١٩٣٩ فوجهت عنايتها للمطالبة بإنشاء بنك للتعاون مع دعم المساعدة المالية والفنية من الحكومة لها[١] .

ولما عاد الرافعى إلى البرلمان فى ١٩٣٩ ، كان سكرتيرا للجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ . واستمر يطالب بزيادة الاعتمادات المخصصة بالميزانية لمصلحة التعاون وتوسيع نواحى الإشراف على التعاونيات وتنظيمها ومراجعة أعمالها[٢] . وجعل من الحديث عن تشجيع التعاون بندا شبه ثابت فى خطاباته الدورية تعليقا على خطب العرش[٣] . ثم كان هو سكرتير لجنة الشئون الاجتماعية والعمل التى درست مشروع التعاون الجديد فى ١٩٤٤ وأقرت إدخال عدد من التعديلات به على القانون القائم ، مع إنشاء بنك للتعاون[٤] . كما ساهم فى أول مؤتمر للتعاون انعقد فى ٥ يونية ١٩٤٣ برئاسة فؤاد سراج الدين وزير الشئون الاجتماعية فى المنصورة[٥] .

وكان الرافعى سكرتيرا للجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عند نظر البرلمان لأول قانون لنقابات العمال وعند نظره لقانون عقد العمل الفردى فى

---

(١) مذكراتى . المرجع السابق . ص ١٠٥ .
(٢) أربعة عشر عاما . . ص ١٣٨ ، ١٦٥ ، ١٩٠ .
(٣) جلسة ٣ يونيه ١٩٤٢ .
(٤) أربعة عشر عاما . . ص ٣٧٩ . . . إلخ .
(٥) مذكراتى . المرجع السابق ص ١٠٨ .

عهد وزارة الوفد، وكان مقرر اللجنة الذى قدم كلا من المشروعين إلى المجلس فى ٨ أغسطس ١٩٤٣ و٢ فبراير ١٩٤٤ وما تلاهما من جلسات. كما قدم للمجلس اقتراحا بقانون فى ١٢ فبراير ١٩٤٠ لحماية الملكية الزراعية الصغيرة تعديلا لقانونى سنتى ١٩١٢، ١٩١٣ بما يسبغ الحماية على صغار ملاك الأراضى الزراعية بعدم الحجز على ملكية عشرة أفدنة بدلا من خمسة وبما يمكن من التمسك بعدم جواز الحجز إلى وقت التنفيذ بدلا من سقوط الحق فى التمسك به من وقت صدور الحكم[1]. كما قدم فى ١٤ أبريل ١٩٤١ اقتراحًا بمد مواعيد تقديم طلبات خفض الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين حماية لهم.

ويُلحظ فى كثير من مناقشاته البرلمانية، نزعته الإنسانية الواضحة تجاه ما يعرض من أمور تمس مصالح الفلاحين والعمال أو «الفقراء» عامة. وقد طالب بجلسة ٢٦ مارس ١٩٤٠ بتشجيع الصناعات المنزلية مساعدة لزيادة دخل الفلاحين مع تخفيف أعباء الديون عنهم. وفى ١٧ أبريل طالب بزيادة اعتمادات الميزانية لتقوية الجيش على أن تتحمل الطبقات الغنية وحدها تكاليف هذه الزيادة لأن الفقراء «تكفيهم الأعباء المكلفون بها فى الميزانية العادية»[2]، وأثار قوله هذا ضجيجا وموجه من عدم الارتياح لدى الشيوخ. وصفت صحيفة البلاغ وقع الاقتراح ورد فعله بقولها «أحمر وجه الشيخ (الرافعى) وقال وهو يخترق الصفوف إلى مكانه: قولوا اللى تقولوه، لازم الأغنياء يتحملوا، جه دورهم[3].» وتكلم كثيراً عن تنمية الصناعة ومحاربة الفقر.

وفى ديسمبر ١٩٤٨ قدم مشروعه عن منع تملك الأجانب للأراضى الزراعية والعقارات، ووجد تأييدا من الرأى العام، وما لبث أن ووفق عليه بالمجلس وصدر برقم ٣٧ فى مارس ١٩٥١. وقد صدر مقتصرا على الأراضى دون المبانى، كما أنه كان يمنع تملك الأجانب مستقبلا دون مساس بالملكيات القائمة ولا بالحق فى توريثها.

---

(١) أربعة عشر عاما ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢)، (٣) المرجع السابق... ص ١٥٢، ٣٠٤.

هذا مجمل عن حياة الرافعى السياسية. ومن الطبيعى أن مقالا أو حتى كتابا لا يمكنه أن يحيط بشمول ودقة بحياة فرد تمتد سنين تطول أو تقصر. ولا شك فى أن رفع أى واقع لحادث أو بلد أو فرد، رفعه على الورق ينطوى على قدر يقل أو يزيد من التجريد. وثمة دقائق لا بد من أن تسقط فى هذه العملية. وكل محاولة للتسجيل تنطوى على حذف وتثبيت ـ وعى المسجل أو لم يع ـ وعلى قدر من الاختيار للمادة ووزن للحادث وعلى اختيار للزاوية التى يعالج منها وللسياق الذى يرد فيه وكل ذلك يجرد الواقع بدرجة ما. فحسب الكاتب فيما يكتب، لا أن ينقل الواقع برمته، ولكن أن ينقل منه نماذج ذات دلالة يرجو أن تكون صادقة أمينة. وحسبه لا أن يصل إلى الحقائق النهائية فهى غير متناهية، ولكن أن يدرك الطريق وأن يسلكه بأطول الأشواط المستطاعة. فهو من «أهل الطريق» الذى يسمى منهجا.

ويبدو أن الطريق لفهم التاريخ، هو استكشاف ترابط أحداثه. وليس من حدث يمكن فهمه أو يكون له أى معنى بمعزل عن غيره، ولا من تيار يدرك بعيداً عن غيره. فلا يبدو أنه يمكن فهم الحياة السياسية لفرد إلاَّ فى خضم الأحداث والتيارات العامة، وتبيان موقعه من الصورة العامة. وهذا وحده الخليق بأن يعطى المعنى الملموس لدوره، وهذا ما تحاوله هذه الدراسة بالنسبة للرافعى السياسى، فلم تعزله عن علاقات التناقض والتآلف، ولكن حاولت وضعه فى قلب هذه العلاقات ليبدو الرافعى من خلال التاريخ الذى عاشه لا بمعزل عنه.

أما الرافعى «فى ذاته»، فإن خير تلخيص له وللتيار السياسى فى حزبه، هو وصفه «بالمثالية السياسية» وهو الوصف الذى اختاره لنفسه. وقد ارتبط لديه الإيمان بالمبدأ كفكر سياسى وهو الوصف الذى اختاره لنفسه. وقد ارتبط لديه الإيمان بالمبدأ كفكر سياسى بالإخلاص للوطن كموقف وكخلق بعاطفة الوفاء لزعيميه الأولين مصطفى وفريد. فامتزجت فى صدره السياسة بالأخلاق بالعواطف. وكان اختياره لزعيميه الأولين، لا يصدر عن إدراك عملى لمقدرتهما السياسية واقتناع بمواقفهما العملية، بقدر ما يصدر عما عبر عنه بقوله «رأيت فيهما المثل العليا للوطنية الحقة». والوطنية عنده ليست سعيا لتحقيق مصالح الوطن إنما هى تسمك

«بحقوقه»، وهي فوق ذلك تنطوي على مفاد أخلاقي ذاتي يضعه في المقدمة وهو الإخلاص للوطن وتغليب مصالحه العليا على مصالح الإنسان الشخصية[1].

وهو لا يفهم من الوطنية فقط أنها نضال اجتماعي، ولكنه استنبط منها معنى ذاتيا، فهي نضال في سبيل المثل العليا يقتضي «توطين النفس على احتمال الأذى في سبيل محبة الوطن» وهي من هذا الجانب تجربة ذاتية. والمواطن الصالح هو المواطن المثالي الذي يصلح شأن نفسه فيصير قدوة لغيره، ويصلح شأن نفسه فتكون نفسه الصالحة «لبنة في صرح النهضة القومية.» وإذا كان فلاسفة الاقتصاد الفردي يبدأون بمقولة إن ما ينفع الفرد ينفع المجموع، فالرافعي يبدأ بالفرد أيضًا، ولكن من الجانب الذاتي الأخلاقي، ويحول المعنى المادي الواقعي إلى معنى أخلاقي مثالي، أي يبدأ بالنفس لا بالفرد. ويصنف الناس مثاليين ونفعيين ووصوليين. والأمم تنهض بالصنف الأول وتنخذل بالصنف الثاني. وللحرية والاستقلال معناهما الذاتي أيضًا. اختار المحاماه وأحب الصحافة ولكنه رفض قطعا التوظف، لأن المهنتين الأوليين تكفلان الحرية والاستقلال[2]. لا من حيث تأثيرهما ولكن من حيث انفراد العامل فيهما بنفسه، فهما نقيضا الانضباط والخضوع الوظيفي. وهذا معنى فردي قح يضع الفرد في مواجهة المؤسسة. وينسجم مع ميله إلى تحويل الصراع السياسي في المجتمع إلى صراع أخلاقي وسلوكي داخل النفس.

بهذا المزاج الذاتي، عالج الرافعي أمور حياته العملية. يرفض التوظف حرصا على حريته. ويصدمه قول من ينصحه بالزواج من ذات مال فيلفظ النصيحة قطعا. ويختار صاحبة يقدر لها دائمًا أنها لم ترغبه في أن يلحق «بركب الحياة العملية كما يصفونها». وبهذا المزاج الأخلاقي بنى بعضا من تقييماته التاريخية، فأهم ما يصف به محمد فريد على عنوانه كتابه عنه أنه «رمز التضحية والإخلاص.» وكثير من هجومه على سعد زغلول وعلى سياسة الوفد ينبني على حكم أخلاقي وعلى نظرة إلى السلوك. وبهذا المزاج المثالي عالج السياسة، واتخذ مواقفه. فالمثالية هي ما جعلته يختار جانب المعارضة في البرلمان ١٩٢٤ كما

---

(١) مذكراتي. المرجع السابق ص ١٩، ٢١.
(٢) مذكراتي. المرجع السابق ص ١٩، ٢١.

يقول. والوفاء لحزب زعيميه الأولين هو ما تحكم فيه دائمًا. وكان من وجوه نشاطه فى البرلمان والصحافة، العمل على إحياء ذكرى الزعيمين والمطالبة بإقامة التماثيل لهما وبناء الأضرحة، والتذكير بهما فى كل موقف سياسى يعرض «اعترافا بالفضل» وكان ذلك من بعض دوافعه الأولى عندما بدا له أن يكتب التاريخ إذ حاول البداية بمصطفى كامل.

وفى هذه المثالية السياسية، ما يفسر بقاء الرافعى (وكثير من رجال حزبه) مستمسكا متشبثًا بمبادئ الحزب الوطنى الأولى كما رسمها زعيماه بوجدان يحتكم إلى الماضى فى النظر إلى مشكلات الحاضر، ويرى فى ماضى حزبه شعاع الإلهام. واختلط الوفاء بالعقيدة السياسية. على أن المثالية السياسية تعنى هنا شيئًا أهم فلم يكن الرافعى ولا الحزب الوطنى مثاليًا بمعنى أنه يضع أهدافا منقطعة الصلة بالواقع والتطور الواقعى، لم يكن يقيم فى خياله مدينة فاضلة. وإن استهداف جلاء المحتل عن مصر ووحدة وادى النيل لم يكن يمثل شططا فى التخيل السياسى وإنما هى أهداف تقع فى المجال المنظور من حركة التاريخ المستقبلية. إنما كان وجه المثالية يتعلق بتناقض هذا الهدف مع وسيلة تحقيقه كما سبقت الإشارة. ولم يكن «الجلاء والوحدة» هدفا مثاليا رغم بعده البعيد عندما كان الحزب الوطنى قبل الحرب الأولى يبدأ أولى خطواته متلمسا الطريق الصحيح للوصول إليه بالنشاط التعليمى الشعبى والنشاط الاقتصادى والسياسى، وبالخطوات الأولى فى طريق استعمال العنف. ثم صار هذا الهدف مثاليا، رغم اقتراب مصر تاريخيا من تحقيقه بعد ثورة ١٩١٩ عما كانت قبلها ـ بسبب استبعاد الحزب نظرا وعملا لوسائله الأولى واقتصاره على النشاط «المشروع» الذى اتخذ شكل العمل البرلمانى وحده. فتحول الهدف الواقعى إلى هدف مثالى، واستحالت النزعة السياسية العملية إلى نزعة أخلاقية تستمسك بالهدف استمساكها بالعرض وترفض المساومة عليه استكبارا لا اقتدارا، وأنفة لا جدالا. وأدى هذا أحيانًا إلى أن يفتقد الرافعى فيما يقترحه من إجراءات محددة، يفتقد لغة التفاهم مع سامعيه. حدث عندما اشتدت الغارات على الإسكندرية فى يونية ١٩٤١ أن طالب الرافعى بمجلس الشيوخ جعل القاهرة والإسكندرية مدينتين مفتوحتين، بما يعنيه ذلك من إجلاء وحدات البحرية البريطانية عن مياه

الإسكندرية. وذلك رغم وجود معاهدة ١٩٣٦ ورغم الوجود العسكرى الإنجليزى فى مصر كلها ورغم حيوية هذا الوجود لبريطانيا سيما فى تلك الفترة، مما كان يستحيل تحقيقه بمجرد قرار تصدره الحكومة ويستطيع الإنجليز إخراجها من الحكم. وفوجئ أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراح[١]. إذ كان الرافعى يستهدى فيه بذاته وبعقيدته فقط لا بالواقع الحاصل.

لم تكن هذه المثالية السياسية، فى التقييم التاريخى طويل المدى، لم تكن سلبا محضا، إنما كان لها جانبها الإيجابى، كانت تمثل موقف الرفض للتهاون والمساومة وأنصاف الحلول، وتذكر دائمًا بالهدف البعيد ألا ينسى، وكانت تمثل طاقة للرفض، إذا كانت غير فاعلية، فيكفى أنها طاقة مختزنة ما دامت لا تضلل ولا ترتد فى النهاية لتبرير الواقع وتثبيته. وكانت احتجاجا على نثريات الحياة السياسية إن لم يكن نشيطا فهو مختزن. والتاريخ لا يصنعه فرد ولا جماعة بعينها ولا جيل واحد. وهو شركة ومشاع بين الجميع وعلى تعاقب الأجيال. وعناصر أى حدث أو موقف ما، ليس من المحتم أن تستجمع فى يد واحدة، فردا كان أو مؤسسة. إنما تتداول بالإسهام المتبادل والتوليد المتعاقب لتتشكل بجهد مشترك ومستمر. وليس من المحتم فى التاريخ أن يكون الرافض هو الهادم والداعى هو البانى بنفسه. إنما الأمر يتداول ويبدأ الآخرون من حيث توقف الأول. وهى تجارب تتالى تستفيد اللاحقة من السابقة. والموقف غير المتحقق هو فعل فى المآل على يد آخرين. وقد اختزن الحزب الوطنى من طاقة المعارضة الوطنية ومن موقف الرفض للمساومات. وتناول هذا الموقف منه جيل شباب الثلاثينيات ليحول الخطو به خطوة أوسع. ثم جيل شباب الأربعينيات ليصنع المزيد على التعاقب. وحفظ الرافعى ومن ماثله خلاصة نقية من فكرة أن الجلاء لا يتم بالمفاوضة وحدها.

روى أنه عندما غزا أبرهة الكعبة بجيشه وأفياله التى لا تقاوم، ذهب إليه عبدالمطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم يطلب منه رد بعير له أخذها جنده، وعجب أبرهة لشيخ العرب والكعبة يطلب بعيرا ولا يطلب البيت الحرام، فقال عبدالمطلب «أنا رب الإبل، وللكعبة رب يحميها.» وعند مواجهة قوة لا تقاوم يرتد

---

(١) أربعة عشر عاما... ص ١٩٦... إلخ.

المرء ويرتد، حتى لقد يقف عند حدود نفسه يدافع عنها ألا تنخذل أو تقتحم، يدافع عن إبله. ولعل الرافعى قد فعل شيئًا شبيها، عندما أحيط به وبمثاليته، فحمل هدفه السياسى وعقيدته الوطنية فى نفسه ودافع عنهما ضنينا، وأخرج منهما خمسة عشر مجلدا فى تاريخ مصر، كانت هى إبله التى حفظها.

أما مصر فلها رب يحميها. وستتجلى فى شعبها يوما.

والحمد لله..

أحمد حسين

من وجهة نظر التـاريخ

(١)

ودع «أحمد حسين» الدنيا، ودنياه هى مصر بأعمق دلالاتها وأوسع روابطها، مصر الوطنية والحضارة والعقيدة مصر العروبة والإسلام، الأزهر وكنيسة الإسكندرية وجامعة عين شمس كما كان يصفها.

لقد ودع بلده لكنى لا أخال مصر ودعته وهى تشيعه لأنه سيظل حاضراً فى وجدانها وعقلها لا يغيب. ابن بار وخادم أمين. ومجاهد لم يسكن عن الذود عنها. سواء فى عهد نشاطه السياسى قبل يوليو ١٩٥٢ عندما كان يذود عنها بيده أو بعد أن كفت حركة جسمه فكان يذود عنها بقلمه. وأظنه فى رقدته بعد أن كفت حركة جسمه. كان يذود عنها بقلبه حتى سكن. رحم الله قلبا نبض بحب بلده ودفق فى الشرايين ماء الحماس لها. ودفع فى العضلات قوة الجهاد من أجلها.

ولد أحمد حسين فى ١٩١٠ فهو من هذا الجيل الذى تفتح إدراكه على ثورة ١٩١٩، وعلى جموع المصريين تواجه رصاص الإنجليز أقوى دول الأرض وهى تهتف تحيا مصر، الاستقلال أو الموت».

ولم تأذن سنه له ولا لجيله بالاشتراك فى أحداث الثورة ولكنهم رضعوا حليبها وجرت روحها فى نسيج أجسامهم وبقوا مهما تقدمت بهم السن خداما لبلد أحبوه كأم ومجاهدين لوطن لم يرد على خاطرهم قط خيار بين استقلاله ونهضته وبين أى

شىء آخر فى الحياة. يذهب الرجل إلى فسيح رحمة ربه. لا أظنه خلف قرشا ولكنه ترك آلافا من الصفحات خط نصفها بقلمه وخط باقيها بنشاطه.

وما كانت العشرينيات تنتهى حتى بدأ أحمد حسين ورهط من الشباب نشاطهم السياسى بما سمى بحركة مشروع القرش.

فى مارس ١٩٣٠، كانت حركة شباب مثالى ومكافح.. استطاعت أن تلفت نظر الرأى العام بشدة فى ذلك الوقت، وفى ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التى دهمت المصريين فيمن دهمت وقتها. وقام المشروع على أساس التجييش القوى للمصريين بأن يسهموا بالتبرع فى بناء الصناعة الوطنية وكان هذا التصنيع رغم مثاليته - إرهاصا تقدم به الشباب، بأن الاستقلال السياسى لا بد أن يقوم على قاعدة من الاستقلال الاقتصادى والصناعة الوطنية.

وإذا كان المشروع لم يقدم أساسا لبناء الصناعة فقد أثار حماسا ونبه إلى أمر مهم وكشفت حركة الشباب عن قصور «الاستقلال السياسى والدستور» كهدفين يقوم عليهما وحدهما صرح الوطن المستقر المناهض ونبهت الحركة إلى أن الهيمنة الاقتصادية الأجنبية هى فى استعمار مصر صنو لجيش الاحتلال، لا تقل أهمية.

(٢)

- كان مشروع القرش من حركة الشباب فى الثلاثينيات، وهى من حركات الشباب التى عرفها التاريخ المصرى من قبل ومن بعد.. وعلى العموم فإن حركات الشباب تنجم عادة من حدوث تغيير أساسى فى الهياكل الاجتماعية يترتب عليه قيام الفجوة بين مجموعة الهياكل الفكرية والتنظيمية القائمة وبين جموع من المتطلبات الجديدة.

أ - ومن ثم لا تصبح المؤسسات القائمة قادرة على تمثيل الحركة الاجتماعية الجديدة وعلى استيعابها، ولا يعنى ذلك مؤسسات الدولة وحدها إنما يعنى أيضًا المؤسسات الجماهيرية ذات الصدارة والمؤسسات والأنساق الفكرية السائدة.

ب - تكون الظروف الاجتماعية قد استوجبت تصنيفا جديدا للقوى السياسية

والاجتماعية. إذ تضمر بعض هذه القوى، أو تتغير التوازنات السياسية والاجتماعية القائمة.

جـ- تكون الظروف الاجتماعية قد استوجبت ظهور تيار سياسى أو اجتماعى جديد، أو استوجبت أن يحتل مكانا بين التيارات الرائدة للرأى العام.

لقد ظهرت أول تلك الحركات فى مصر وافتتحت فى فبراير ١٩٠٦ بإضراب طلبة مدرسة الحقوق. ورغم نشاط مصطفى كامل وصحيفته اللواء قبل ذلك بسنين فلم يظهر «الحزب الوطنى» كتنظيم إلا مواكبا لتلك الحركة وبه ظهرت قوى وطنية جديدة منظمة على مسرح الحياة السياسية لتشارك القوى القائمة وقتها وهى: الخديو، الإنجليز. الأعيان. تشاركها فى صياغة الرأى العام، ولتقدم صيغة جديدة للنشاط السياسى أساسها المطالبة بجلاء الاحتلال اعتمادا على القوى الذاتية للجماهير المصرية. وتكونت فى الأساس من مجموعة الأفندية المثقفين.

- وظهرت ثانية فى ١٩٣٠ بحركة مشروع القرش.. ومنها ظهرت جمعية مصر الفتاة كتيار سياسى يقف على يسار حزب الوفد فى مطالبه الوطنية والاجتماعية، وظهر تيار يدعو لتعديل الهياكل السياسية القائمة ويدعو لمبدأ الاستقلال الاقتصادى. ثم حركة الشباب بعد ذلك فى ١٩٤٦.

* * *

كان مشروع القرش إعلانًا لظهور تيار جديد اتخذ شكله التنظيمى بتأسيس «مصر الفتاة» فى ١٩٣٣ تنظيم يقوده أحمد حسين ومن قادته «فتحى رضوان ومصطفى الوكيل».. تيار لا يقف عند حدود الاستقلال السياسى والدستور. ويتجاوز الصيغة السياسية لثورة ١٩١٩ من جملة نواح.

(٢)

فى الثلاثينيات كانت التيارات السياسية الوطنية فى مصر استقطبت بين التيار القومى المصرى وعلى رأسه الوفد وبين التيار الإسلامى وعلى رأسه الإخوان المسلمون

وجهد «مصر الفتاة» على أن يعمل بصيغة تضم الجامع الدينى مع الجامع القومى فى إطار واحد والجمع بين الدين والوطنية فى نشاط سياسى متناسق، فالإسلام جامع سياسى والمصرية جامعة لما عرف تاريخ مصر من أديان ولا حياة للوطن بغير دين ولا للدين بغير وطن. ويؤكد على أهمية الدين فى بناء الفرد وتنظيم الجماعة وأهمية المصرية الجامعة لذوى الأديان من المصريين وينفتح على الانتماء العربى والتوجه للشعوب الإسلامية. ولا يغفل صلة الدين بين كنيسة مصر ومسيحيى أثيوبيا.

كان ما يميز «مصر الفتاة» فى دعاويه التى طلع بها على الرأى العام هو صيغة الجمع بين الدين والوطنية فى إطار سياسى واحد. رفع الدين كشعار سياسى وفى الوقت نفسه تصاعد بالمصرية إلى درجة كبيرة فأكد أن كلمة المصرية هى العليا وأن مصر فوق الجميع وأن هدفه إنشاء إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام.

أكد على أن الدين والوطنية هما ميدانا العمل السياسى. وأفرد فى برنامجه بندا خاصا بالجهاد الاجتماعى فى الدين والأخلاق فدعا إلى احترام الأديان وقداستها والارتقاء بالأخلاق ومحاربة الدعارة والخمور والتخنث. وصدر شعاره بلفظ الجلالة مقرونا بالوطن ثم بالملك.

والوطن عنده هو موئل الأديان. إذ خرجت من مصر الديانة الموسوية واحتمت بها المسيحية ثم ارتفع فيها لواء الإسلام بإنشاء الأزهر. ليقاوم أوروبا الصليبية، وجهاد المجاهدين هو فى إعادة القداسة للدين وللأخلاق قوتها، ليعود المصرى قادرا على أن يصبو إلى اكتمال المثل العليا، قادرا على أن يجاهد بالمال والروح فى سبيل الله. والدين أيضًا هو ما به ترتقى العقيدة الوطنية وتسمو إلى مصاف العقيدة، الدين بهذا المفهوم الدينى الوطنى يربى الشباب على الجهاد ويحفظ به قوام الشخصية المناضلة، هذه هى السمة الأولى التى ظهر بها هذا التيار.

والسمة الثانية لـ«مصر الفتاة» أنه بعد أن قرن الدين بالوطن قرنهما بمجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية فطالب فى برنامجه بإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وتمصير الشركات الأجنبية وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى الحياة التجارية، مع القضاء على أمية الفلاح المصرى وجهله وكفالة الرخاء له.

ومع الارتقاء بالثروة الزراعية واستصلاح الأراضى وتعميم النظام التعاونى لإقراض الفلاحين ومدهم بالبذور والآلات وبيع محصولاتهم، مع فرض الحماية الجمركية للصناعات المصرية. وتمصير التجارة الداخلية، بعدم التعامل إلا مع التجار المصريين شراء واستهلاكا للمنتجات المصرية ـ وإنشاء بنك مركزى للإصدار فضلا عن مجانية التعليم الابتدائى وتقليل نفقات التعليم الأعلى.

هنا نجد أن الجامع الأساسى لجميع هذه الأهداف هو التمصير تمصير كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى حياة المصريين والنهوض بمصر وطنا للمصريين.

تلك كانت المرحلة الأولى لـ «مصر الفتاة» التى تصل به إلى عام ١٩٣٦ تقريبا، مرحلة جرت خلالها صياغة تيار سياسى يقرن الاستقلال السياسى ويقرن الوطنية بالدين ويستشرف إلى وضع مصر بين جاراتها العربية. والمرحلة تتميز أيضًا بالصراع مع الوفد صراعا أدى بمصر الفتاة إلى توجيه أعنف هجماته إلى الوفد. وأدى به إلى أن يتلقى من الوفد أشد الضربات وكان الوفد يضم الكتلة الأساسية التقليدية للرأى العام الوطنى الديمقراطى وقتها. وقد أدى هذا الصراع إلى أن يجنح «مصر الفتاة» بعيدا عن المطالب الديمقراطية التى تمثلت وقتها فى الدفاع عن النظام النيابى ذى الأحزاب المتعددة.

المرحلة الثانية فى تاريخ مصر الفتاة تقع تقريبا بين ١٩٣٦ وبدايات الحرب العالمية الثانية وهى تتميز بصعود التوجه الإسلامى لدى الحزب إلى ما يعتبر قمة ما وصل إليه مصر الفتاة فى الدعوة السياسية الدينية.

لقد عرفت مصر فى الثلاثينيات نمو التيار السياسى الإسلامى. وانتعاش روح المقاومة الإسلامية كعامل سياسى وكجامعة سياسية وكان ظهور الإخوان المسلمين ونموهم السريع فى هذه الفترة شهادة واضحة على ذلك.

ويرجع ذلك إلى النشاط التبشيرى الذى استفز مشاعر المسلمين فى البلاد الإسلامية عامة وإلى اتصال هذا النشاط بالسياسة الاستعمارية وضرباتها القوية السريعة وخاصة فى بلاد المغرب العربى، كما يعود بطبيعة الحال إلى أحداث فلسطين والسياسة الاستعمارية الصهيونية لتوطين اليهود هناك وإلى أسباب أخرى لا مجال هنا لتفصيلها.

إن ما يهمنا هنا فى تطور «مصر الفتاة» فى هذه الفترة أمران : الأول هو ما أفضت إليه السياسة الاستعمارية الصهيونية فى فلسطين منذ أحداث حائط البراق ١٩٢٩ مما أدى إلى استفزاز العواطف الإسلامية لدى المصريين واستشعارهم أن الخطر الاستعمارى لا ينبعث فقط من احتلال البريطانيين لمصر . ولكنه يرد فى صورة استيلاء اليهود على الأراضى المقدسة وطرد العرب والمسلمين منها والتهديد الدائم لمصر من هذا الوضع لانتمائها العربى والإسلامى ، مما أدى إلى إنعاش المخزون القديم للجامعة الإسلامية كانتماء مصيرى تدفع به مصر عن نفسها الأخطار كما كانت هذه الأحداث من أسباب تصاعد الاتجاه الإسلامى الدينى بعامة .

والأمر الثانى هو إبرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونترو ١٩٣٧ التى ألغت الامتيازات الأجنبية . . إذ بدأت الكتلة الأساسية من الرأى العام . . المصرى تتجه أنظارها إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتميزت التيارات السياسية بما تطرحه من هذه المشكلات وما تقترحه من حلول لها ، وفقا للأوضاع الطبقية والاجتماعية لكل من هذه التيارات ومفكريها .

وكانت حركة الشباب تجد انتشارها أساسًا بين شباب الطلبة وحديثى التخرج وصغار الموظفين والمهنيين وتمثلت الأزمة الاجتماعية الأساسية لهؤلاء وقتها فى ضيق فرص التوظيف والعمالة وما سمى وقتها بمشكلة البطالة بين المتعلمين . وفى انخفاض الرواتب والدخول وأفصحت الأزمة عن نفسها بمجموعة ضخمة من إضرابات طلبة الكليات والمعاهد العليا فى ١٩٣٨ ، طلبا لاتساع فرص التوظيف وتحسينا للرواتب .

(٤)

وكان هذا الوضع مما يؤثر على نظرة مصر الفتاة فى طرح المشكلات والبحث عن الحلول ولقد لوحظ على شعارات مصر الفتاة وقتها اهتمام واضح بالمشكلات الاجتماعية وبالفوارق الكبيرة بين الدخول والثروات وبين الأغنياء والفقراء ودعوة إلى العدالة الاجتماعية وإلى المساواة تكاد تتواكب مع دعوته إلى مكارم الأخلاق وترابط ذلك جميعه مع مبادئ العدالة الاجتماعية التى اتبعت فى الصدر الأول فى

الإسلام على أيدى الخلفاء الراشدين فجاء التجييش عن العدالة الاجتماعية مقرونا بالنزعة الدينية.

ومع هذين العاملين حاول «مصر الفتاة» استيعاب حركة الإخوان أو الاندماج فيها ليقوم تنظيم واحد يستوعب التيار الإسلامى النامى، ولم يكتب لهذه المحاولة النجاح فأعاد الحزب صياغة برنامجه تحت اسم «الحزب الوطنى الإسلامى» تضمنت أهم أهدافه تحرير مصر والسودان وتحقيق الوحدة العربية بين جميع الدول العربية بتوحيد سياساتها الخارجية ودفاعها الوطنى وثقافتها وإلغاء الحواجز الجمركية بينها بالتخفيض التدريجى لها. ومكافحة الاستعمار وتحرير البلاد الإسلامية. وتحقيق الجامعة الإسلامية الروحية. وإحياء مجد الإسلام ونشر رسالته فى أرجاء العالمين، وأن وسيلة الحزب هى تحقيق هذه الغايات خلال خمس سنوات من الوصول إلى الحكم بالطرق المشروعة. ومن أهمها الكسب فى الانتخابات العامة. وأنه يروم نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب «متخذا لذلك الشريعة الإسلامية وأحكامها السامية أساسا لهذا البناء».

وعرض البرنامج لتعديل التشريعات والدستور بأن تستمد القوانين كل أصولها من الشريعة «أو بما لا يتعارض مع الشريعة» ويتخذ الدستور من قواعد الإسلام «على أساس الحرية والمساواة والشورى» وأن تعاد صياغة القوانين من الشريعة أو بما لا يتعارض معها بواسطة مجمع من العلماء يمثل جميع مذاهب المسلمين والقضاء الشرعى والقضاء المدنى وفقهاء القانون الوضعى مع توحيد القضاء والقانون على الكافة ـ مصريين وأجانب فيما ـ عدا مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

وكانت مزية هذا البرنامج أنه لم يقصر دعوته الإسلامية على أهداف عامة ومجردة تتعلق بتطبيق الشريعة بصورة عامة.. ولكنه ربط هذه الدعوة بمجمل من الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تمس الأوضاع الراهنة وقتها. وهو برنامج يدور فى الإطار الذى بدأت به حركة «مصر الفتاة» وهو اقتران الدين بالوطنية بالعدالة الاجتماعية.

ومما يلحظ على نشاط «مصر الفتاة» فى تلك المرحلة أنه كانت أوضح صفاته هى كونه تيارا متمردا يجهد فى طرح صياغات سياسية جديدة ويقتحم بها ما استقر من

الأعراف فى الحياة السياسية . ويجهد فى تجريب صياغات تتسم بالنزعة التوفيقية وتكون قادرة على التعبئة والحشد والتجميع . ولكن أظهر عيوبه كان اتسامه بالجيشان أكثر مما يمتاز بالبناء الصلب . وقد فرضت عليه نزعته التجريبية قدرا من القلق السياسى أضعف ثباته الفكرى . وأنه كان يستند إلى الزعامة الفردية كنواة جامعة يستعيض بها عن الوجود التنظيمى القوى . أو على الأقل يتضاءل إزاءها هذا الوجود التنظيمى ولعل هذا ما ألجأ «مصر الفتاة» وقتها إلى التركيز على التجييش العاطفى المستمر وإلى إثارة الرأى العام فترة من الوقت .

وقد انتهت هذه المرحلة بما عاناه الحزب من ضغوط الأحكام العرفية التى فرضت مع قيام الحرب العالمية وتعقب السلطات لأحمد حسين وقادة الحزب ورجاله بإجراءات القمع والمطاردة فاعتقل الكثيرون من رجال الحزب وتخفى أحمد حسين عن أعين الشرطة زمنا . . وكانت هذه التجربة هى ما أدى فيما بعد إلى اهتمام أحمد حسين و«مصر الفتاة» بالمطلب الديمقراطى على ما يظهر من مسلكه السياسى خلال الأربعينيات .

(٥)

وتتمثل المرحلة الثالثة لمصر الفتاة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إنها فترة تصاعد حركات التحرر الوطنى فى بلدان آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار فى ظروف دولية قامت فيها نظم اشتراكية ونمت فيها ثورات ترفع لواء الاشتراكية فى بلدان عديدة . وانتشر الفكر الاشتراكى بين حركات التحرر .

وقد أمضى أحمد حسين و«مصر الفتاة» بعد الحرب فترة لتفهم الأوضاع الداخلية والخارجية التى أسفرت عنها ظروف ما بعد الحرب وأصدر برنامجا جديدا عام ١٩٤٨ لمصر الفتاة ثم عاجله سنة ١٩٤٩ ببرنامج آخر تضمن ما استقر عليه من مبادئ وأهداف تحت اسم «حزب مصر الاشتراكى» وبه انطلق فى نشاط سياسى عنيف خلال السنوات التالية التى انتهت بثورة ٢٣ يوليو .

وأهم ما دلل به حزب مصر الاشتراكى على نفسه أنه أدرك الأزمة السياسية للنظام القائم وأن الظرف التاريخى يواتى بالتغيير. كان شعار «مصر الفتاة» من قبل «الله الوطن. . الملك» فعدل الحزب الاشتراكى عن هذا الشعار إلى «الله الشعب» ودلل بذلك على التوجه إلى خارج الإطار العام للنظام السياسى والاجتماعى القائم. وطالب بتحديد الملكية بخمسين فدانا وتوزيع الزائد على صغار الفلاحين وتأميم مصادر الإنتاج الكبرى والصناعات الرئيسية وإنشاء الدولة للجديد منها حتى تكون مملوكة للمجموع وحتى يحل الإنتاج الجماعى محل الإنتاج الفردى. . وكل ذلك وفقا لخطط ومشروعات شاملة تضعها الدولة. مع إعادة توزيع الثروة بحيث لا يزيد دخل الفرد على خمسة آلاف سنويا ولا يقل عن ثلاثمائة.

كما أكد على تحرير وادى النيل من الاستعمار والعمل على توحيد الشعوب العربية، مع رفض أسلوب المفاوض كوسيلة لتحقيق الاستقلال ورفض مبدأ التحالف مع الدول الاستعمارية وطالب بأوسع قدر من انطلاق الحريات. فقرن الأهداف الاجتماعية بالمطالب الوطنية والديمقراطية بالمطالب الوطنية والديمقراطية كعملية سياسية واحدة مما يذكر بما عرف فيما بعد إلى الأدب الاشتراكى باسم الطريق غير الرأسمالى لحركات التحرر، حيث تقوض حركات التحرر النظام الرأسمالى فى ذات العملية التى تصفى فيها الاستعمار.

وعندما فاز إبراهيم شكرى بعضوية مجلس الشعب عن الحزب الاشتراكى فى ١٩٥٠ تقدم للمجلس بمشروعات قوانين لتحديد الملكية بخمسين فدانا. وإلغاء الرتب والألقاب وغير ذلك مما كان الحزب يكافح له.

(٦)

كل ذلك معروف عن الحزب الاشتراكى فى تلك الفترة على أن ما يهمنى إيضاحه هنا نقطتان أولا أنه فى تبنيه للاشتراكية لم يبتعد عن نزعته الدينية إنما قرن الاثنين كما قرن من قبل الوطنية بالدين.

وقد ذكر أن الاشتراكية هى من صميم الإسلام ولب دعوته وأن الدين أساسها.

وأن الإيمان بالله وعبادته هو أساس الاجتماع البشرى وأن عبادة الله تتجلى فى خدمة الشعب وتحريره من الخوف والجهل والمرض والعوز، وحمايته من القهر والإعنات والاستغلال وانعكس هذا الفهم فى موقفه من الحركة الإسلامية فبقى يعتبرها حركة تقدمية تعبر عن الثورية والكفاح ضد الاستعمار. وضد الطغيان والفساد لأن الإسلام بحسبانه دينا ودولة يتعارض مع الاستعمار والفوارق الاجتماعية ويحقق أقصى ما تطالب به الاشتراكية والديمقراطية. واعتاد الحزب أن يرفع شعار أن الإسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسمالية.

النقطة الثانية هى أن الحزب الاشتراكى كان من أكثر التنظيمات السياسية استجابة لمطلب تكوين جبهة تضم التنظيمات الثورية والوطنية جميعا، وجاهد فى نشاطه العملى للدعوة لها. وكما كان يطالب فى الثلاثينيات بأن يصلى المسلم فى جامعه والمسيحى فى كنيسته ليتمسك كل ذى دين بدينه. صار يدعو إلى أن ينضم كل مصرى إلى الجماعة السياسية الأقرب لتحقيق ما يصبو إليه سواء كانت الحزب الاشتراكى أو الإخوان المسلمين أو أنصار السلام أو غيرها، على أن تتكتل هذه الهيئات كلها لتحقيق الأهداف الوطنية والشعبية وكان يحرص فى مؤتمراته على دعوة من يمثلون التيارات السياسية المختلفة وكان تبنيه لطبيعة الدعوة الإسلامية مما يجعله همزة الوصل الأساسية بينها وبين التيارات الوطنية والثورية الأخرى فى تلك الفترة.

على أن خصومة «مصر الفتاة» التقليدية للوفد منذ الثلاثينيات، هذه الخصومة لم يتمكن الحزب الاشتراكى بنزوعه إلى الجبهة من أن يتخلص منها فى الفترة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، فإن الحزب ساهم فى التجييش العنيف للجماهير تجييشا فاق كل حدود المقدرة التنظيمية والتحكم التنظيمى فى مسار هذه الحركة واتسم الحزب الاشتراكى بما اتصف به «مصر الفتاة» من قبل من الاعتماد على الزعامة الفردية مع الضعف النسبى بالتكوين التنظيمى فى سياق الحجم الكبير للتجييش والتعبئة الحاصلة. ولعل هذا ما أدى إلى أنه عندما انفلتت السلطة من القابضين عليها فى فترة إلغاء المعاهدة وكفاح القتال. انفلتت أيضًا السيطرة على الأحداث من جانب التنظيمات السياسية المختلفة ومنها الحزب الاشتراكى فكان حريق القاهرة وكانت

بعده فترة الإظلام الدامس التى ضربت فيها الحركات الشعبية وصفيت حركة المقاومة حتى قام الضباط الأحرار بحركتهم فى ٢٣ يوليو .

لم يكن كل ذلك من أحمد حسين وحزبه مجرد برامج تكتب أو صحافة تصدر أو مؤتمرات تعقد . كان كل ذلك يجرى فى عملية صراع تستدعى الجهد والكفاح ومقاومة السلطات ومصادرة الصحف وتعقب الرجال وكان تيارا يجتهد فى المزج بين الأصول الحضارية والأوضاع المحلية وبين وجوه الإصلاح للواقع المعايش . بأسلوب للتوفيق كان علامة على «مصر الفتاة» .

وإن المطالعين للتاريخ المصرى قد يلحظون صلة استمرار تاريخية بين الحزب الوطنى على عهد مصطفى كامل ومحمد فريد وبين مصر الفتاة ثم حزب مصر الفتاة وحزب مصر الاشتراكى والحزب الوطنى الجديد فى الأربعينيات الذى قاده فتحى رضوان ولعلهم أيضًا يلحظون الصلة التاريخية ورابط التأثر بين هذا التيار التاريخى وبين السياسات التى بلورتها ونادت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من بعد . . وكان من رجال الثورة من سبق أن اندرج فى حركة شباب الثلاثينيات من قبل وتشكلت على وفقها نظرته السياسية .

(٧)

إن أحمد حسين الذى مورست معه إجراءات القمع فى الثلاثينيات وتعقبته الشرطة أثناء الحرب خاض مع غيره من التنظيمات الوطنية أعنف معركة ضد الاستعمار والنظام الملكى فى ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ، أحمد حسين الذى قدمته حكومة الملك فى مايو ١٩٥٢ إلى المحاكمة طالبة إعدامه فى قضية حريق القاهرة . استماتت المحامون والرأى العام ليفلتوا رقبته من حبل المشنقة . حتى سقط الملك فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ فأفرج عنه .

لقد توقف النشاط السياسى العملى لأحمد حسين مع حل الأحزاب جميعها عام ١٩٥٣ وكان سنه لا يتجاوز ٤٢ عاما ، قضى أكثر من نصفها يدور على مسرح السياسة بنشاط لا يكل . ثم انصرف فى السنوات الثلاثة التالية إلى الكتابة ، يدون

مذكراته السياسية فى شكل كتاب ومقالات وروايات. ويكتب فى التاريخ المصرى الذى أصدر فيه ـ فيما أصدر ـ أربعة مجلدات ويفسر القرآن الكريم. ومن ذلك ما كان يكتبه شهريا فى منبر الإسلام.

وأصدر عشرات من الكتب، ولم يستطع الشلل شبه الكلى الذى أصيب به من ١٩٦٩، أن يوقف نشاط هذا الرجل العجيب. ذى الإيمان والإرادة وظل نظره يفحص وفكره يعمل ويده تدون ما بقى قلبه ينبض.

وبدأ يقل فى كتاباته الأخيرة.. لا لأن إرادته وهنت. ولكن لأنه لم يعد يريد، لعله رأى فى زماننا ما أشعره بالألم الكبير أو ما تمنى أن لم يره.

هذا رجل سلك إلى مكانه بين أبناء مصر الكبار، وسيبقى معهم فى ضمير المصريين حيا، وسيجىء أمثالهم بإذن الله.

الحمد لله..